



الجلسة العامة ٥

الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

(فنلندا)

السيد هولكيري

الرئيس:

القرار فحسب، بل أضحت مرجعا أساسيا في تحديد مقومات العلاقات الدولية.

لقد أصبحنا نتحدث عن عالم تقلصت مسافته وأبعاده وتيسرت سبل الاتصال والتواصل بين أممه وشعوبه بفضل ما وفرته الثورة المعلوماتية من وسائل، عالم نلحظ فيه بكل إعجاب، الخطوات العملاقة، والنتائج المبهرة التي ما فتئ البحث العلمي يحققها، خاصة خلال العقد الأخير من القرن الذي ودعناه.

إلا أنه مع بالغ الأسف، فإن نفس هذا العالم المبهر، تتفشى الأمية التكنولوجية بل الأبجدية لدى غالبية شعوبه. ويعاني حوالي بليون نسمة من ساكنيه الفقر المدقع المشين للكرامة الإنسانية. وتهدد اقتصاديات بلدانه، من جراء الغزو الاقتصادي، الأزمات المزمنة والمديونية الخائفة. كما تواجه بيئته الطبيعية بسبب سوء الاستغلال الضياع الوشيك، على الرغم من تناقض ذلك مع توصيات كثير من المحافل الدولية التي نخص بالذكر منها مؤتمر ريو دي جانيرو.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠

خطب بمناسبة انعقاد القمة (تابع)

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية أولا إلى خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

الشيخ آل ثاني (تكلم بالعربية): إنه لمن دواعي

سعادتنا واعتزازنا أن نتحدث باسم دولة قطر وشعبها، في دورة الألفية هذه، برحاب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمام هذا الجمع الكريم، ونحيي سعادة الأمين العام، كوفي عنان، ومساعديه، لما بذلوه من جهود مثمرة في تنظيم هذه الدورة.

ليس من قبيل الصدفة في شيء أن تهتم جل

الكلمات التي تواترت من على هذا المنبر، منذ بداية اجتماعنا، بموضوع العولمة. ذلك أن هذه الظاهرة، التي هي نتاج تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية، لم تعد تؤثر في الفعل السياسي لدى أصحاب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ثانيا: إن تحسين الوضع الاقتصادي للدول النامية، وبالأخص الفقيرة منها، يستلزم في رأينا أن تؤخذ جهود إسقاط ديون الدول الفقيرة مأخذ الجد. ونرى بأنه من المفيد أن تتحول تلك الديون إذا أمكن إلى رساميل استثمارية في مشاريع تنمية تحرك عجلة الإنتاج وتولد فرص العمل، مما سيخفف، إن لم يحد، من ظاهرة الهجرة نحو البلدان المتقدمة. وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن تخص الدول التي خطت خطوات أساسية في مجال الديمقراطية بالدعم الملأئم.

ثالثا: إن ما نأسف له كثيرا هو عدم تناسب المساعدات الإنمائية للدول المانحة مع ناتجها المحلي الإجمالي، بينما المنطق يقتضي خلاف ذلك.

رابعا وأخيرا: نرى أن من مصلحة الدول المتقدمة أن تأخذ في الاعتبار الأضرار الحسيمة التي ستلحق، بسبب سياساتها الاقتصادية، بالدول النامية، وسوف نشير بإيجاز في هذا الصدد إلى ثلاثة مؤشرات.

المؤشر الأول، يخص الدول النامية المنتجة والمصدرة للمواد الخام. فالدول الصناعية المتقدمة تتجاهل ارتفاع أسعار منتجاتها ولكنها تبادر بالاحتجاج عندما ترتفع أسعار المواد الخام كالنفط في الأسواق العالمية على الرغم من أن الأسعار المرتفعة سببها الضرائب التي تفرضها تلك الدول.

المؤشر الثاني، يتعلق بتدريخ الدول الصناعية بقضايا متعددة بهدف إضعاف القدرة التنافسية لبعض الدول النامية.

المؤشر الثالث، يتعلق بالقيود المتزايدة التي تفرضها ذات الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة على إمكانية الاستفادة من التطور الهائل في مجالات المعرفة الإنسانية وتطور التكنولوجيا بدعوى حماية الملكية الفكرية.

أليس هذا هو واقع حالنا؟ أين نحن من فلسفة تعمير الأرض وتكريم الإنسان التي نادى بها الشرائع السماوية وتبنتها المواثيق والأعراف الدولية؟ أليس من واجبا ونحن في هذا المحفل الدولي الذي يجسد عالمية الإنسان وكونية البشرية أن نقف جميعا وقفة تأمل لسائل أنفسنا عن الصيغة المثلى في إرجاع الأمور إلى نصابها، وتدارك ما يمكن تداركه قبل فوات الأوان. إن علينا، فرادى وجماعات، مسؤولية جسيمة لا بد أن نتحملها بكل نزاهة خدمة للأجيال الحالية والمقبلة.

إن تحقيق الغد الأفضل للبشرية بما يجسد مبادئ الأمم المتحدة، لا يتأتى دون توافر إرادة سياسية جماعية، تتضافر فيها جهود المجتمع الدولي قاطبة وذلك لاعتماد استراتيجية تهدف بشكل أساسي إلى تقليص الهوة الاقتصادية والعلمية بين الدول والاستفادة المثلى والعادلة من ثمار التقدم التكنولوجي. ونعتقد أن منظمة الأمم المتحدة مؤهلة لصياغة نظام أممي يستوعب العولمة فيعمم فوائدها على البشرية جمعاء، في نفس الوقت الذي يضع فيه الضوابط لآثارها السلبية.

ونود هنا أن نطرح وجهة نظرنا بالنسبة للخطوات الإجرائية الكفيلة بإنجاح أهداف هذه الاستراتيجية.

أولا: إننا نعتقد جازمين بأن الشرط الموضوعي للتقارب بين الشعوب يكمن في وضع خطة تربوية شاملة تقوم على محو الأمية الأبجدية ونشر التعليم والزاميته وإتاحة الفرص لتعميم تطوير تكنولوجيا المعلومات لخدمة أهداف التنمية. فإنسان الألفية الثالثة لا يكفي فقط أن يكون قادرا على فك رموز الكتابة، بل من المفروض أن تكون لديه دالة على أدوات التواصل الحديثة، مؤهلا للتعبير بحرية عن أفكاره ومناقشة أفكار الغير.

حركة التغيير والتطور والرقي للمساهمة في تقدم الإنسانية جمعاء.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد ألكسندر كواسنفسكي، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس كواسنفسكي (تكلم بالانكليزية): في التاريخ، تمثل النهاية أيضا بداية. والآن في منعطف القرنين، يخامرنا إحساس قوي بأن هذا يحدث. وقد أسرع التاريخ بخطاه، وأخذ الوجه الجديد للعالم يبرز أمام أعيننا.

وقد يجد العديدون ميزان القرن الماضي باعثا للاكتئاب: حربان عالميتان ومئات الحروب المحلية؛ ونظامان شموليان مشؤومان؛ والانحراف بالإنتاجات العلمية إلى أعمال التدمير؛ والمجاعات، واستشراء الأناية بين الأمم والمجموعات التي سحقت الأفراد. إلا أن القرن العشرين كانت له أيضا صفحاته البيضاء. بفضل التقدم التكنولوجي، حصل الجنس البشري على أدوية جديدة، وموارد جديدة للطاقة ووسائل جديدة للاتصال. وازدهر التعاون الدولي. وتعلم العالم أن يُقدّر طابعه المتعدد الأبعاد، وأن يقدر تعدد الثقافات. وشيدت الحرية، والديمقراطية، وحكم القانون، والتسامح، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ على الإطلاق، دارا مشتركة لملايين البشر.

وأي لفخور بأن أمثل بلدا أسهم إسهاما كبيرا في هذا التحول الإيجابي. فقبل عشرين سنة، أدت ظاهرة "التضامن" البولندية إلى موجة عاتية أذابت في النهاية جليد الحرب الباردة. وفي عام ١٩٨٩، في أعقاب محادثات المائدة المستديرة، في اجتماع تاريخي بين الحكومة والمعارضة التي تقودها حركة "التضامن"، أظهر البولنديون كيف أن الرغبة في التفاوض والاتفاق فوق الانقسامات يمكن أن يحققا فتحا تاريخيا عظيما. وأصبحت

إننا نساند الاقتراحات البناءة التي طرحها الأمين العام في تقريره بشأن الحد من التزاعات المسلحة في العالم، ودور الأمم المتحدة في هذا السبيل، ونؤكد في هذا الخصوص على ثلاث قضايا هامة:

أولها، حث الأمم المتحدة لتفعيل دورها لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، مع ترحيبنا بأي جهود أخرى يمكن أن تبذل خارج الأمم المتحدة، شريطة احترام حقوق الشعبين الفلسطيني والسوري كما أقرتها القرارات الدولية.

ونرى في هذا السياق ذاته أن تولى قضية القدس الشريف الأهمية القصوى التي تستحقها وذلك لمكانتها المتميزة في قلوب ووجدان العرب والمسلمين، ولكونها أيضا حجر الزاوية في أي سلم مرتقب في الشرق الأوسط.

أما القضية الثانية، فتتمثل في ضرورة التحرك العاجل لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحن ندعو من هذا المحفل، إسرائيل للانضمام لاتفاقية منع انتشار تلك الأسلحة.

والقضية الثالثة تتعلق بضرورة وضع ضوابط لفرض العقوبات الدولية يراعى فيها السقف الزمني الذي يحول دون استمرارها إلى الأبد.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه للمساهمة في تطوير أداء منظمة الأمم المتحدة نرى أن لا سبيل إلى ذلك دون تعميق الديمقراطية وتكافؤ الفرص داخل مختلف المنظمات الدولية. كما أن الأوان قد آن لتوسيع عضوية مجلس الأمن حتى يشمل بكل عدل وإنصاف جميع أقاليم العالم، وأن يكون للعالم العربي، لما له من أهمية، مقعده الدائم في هذا المجلس.

ونحن على عتبة الألفية الثالثة فإننا نتطلع إلى عالم السلام والأمن، عالم تسوده العدالة ويخيم عليه الأمن والرخاء، خال من مآسي التفرقة والبؤس والحروب في اتجاه

ولكن يجب أن نتذكر أيضا أن هناك جانبا مظلما للعملية. فالفوارق بين البلدان الفقيرة والغنية تظل تتزايد. وأنا مقتنع بأننا لن ننجح في هذا المسعى إلا إذا قبلنا أن التنمية في العالم يجب أن تقوم على قيم عالمية. وفي هذا الصدد، سيكون لمبدأ التضامن دور هام يؤديه.

فالتضامن هو المسؤولية المشتركة. وهو الشعور باحتياجات ومخاوف الفئات الأضعف. وهو الرغبة في التعاون وتقديم الدعم. وهو أولوية الجهود المتضافرة على العمل الإنفرادي وهو احترام التنوع والحوار. ولكني، قبل كل شيء، أفهم التضامن باعتباره الحرية والكرامة ورفاهية الفرد التي تصبح محط اهتمام كل العمل السياسي والحملات العالمية. وما يحتاجه العالم اليوم هو التوليف بين القوى التي لا شك في أن السوق الحرة قد كشفت عنها، بالإضافة إلى استنباط الحلول الواقعية المتركزة على الإنسان التي يتعين إدخالها في الممارسة السياسية.

وإن الوقوف على عتبة القرن الحادي والعشرين يشمل تحديا هائلا للأمم المتحدة. لقد تغير العالم ومفهوم النظام العالمي أخذ في التحول. ومن هنا تنشأ الحاجة الحتمية لإصلاح منظمنا بغية تمكينها من مواجهة التحديات العالمية وحماية حقوق كل شخص، في ذات الوقت. ونحن نحتاج في داخل الأمم المتحدة إلى أجهزة فعالة، وبرامج مرنة، واستعمال فعال للموارد. وينبغي أن يكون دورنا - كرؤساء للدول والحكومات - توفير مبادئ توجيهية واضحة، ودعم سياسي وموارد كافية للمنظمة.

إننا نحتاج إلى منظمنا العالمية أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق. ويجب علينا أن نواجه الأمر المحتوم: تغيير أنماط الحياة، وتغيير سبل الاتصال وتليبية الاحتياجات. وفي هذا العالم الجديد، الدائم التغير، ينبغي للأمم المتحدة أن تمدنا بإحساس من الاستقرار والقابلية

الديمقراطية، والإصلاحات، والمصالحة والتنمية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في بولندا. وفي نهاية المطاف برزت منطقتنا المتمثلة في وسط أوروبا بأجمعها كقوة للاستقرار، والأمن، والتنمية، والتقدم.

وإذ تعي بولندا بمصادر قوتها وبما يتناسب مع إمكانياتها، فإنها تشارك - بل وتعترم أن تشارك على نحو أكثر فعالية - في تشييد النظام العالمي الجديد. وشهدت على ذلك، في جملة أمور، مشاركة آلاف الجنود والمراقبين البولنديين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والجهود التي بذلناها خلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك إعلان وارسو، المعتمد في حزيران/يونيه، عندما كررنا تأكيد تصميمنا، مع البلدان الديمقراطية الأخرى، على التعاون القائم على القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

دعونا نسأل أنفسنا، دعونا نفكر بأمانة: هل تمكنا حقا من وضع وتطبيق تدابير وأدوات لحماية حقوق الإنسان بصورة فعالة؟ هل وجدنا وسيلة للتغلب على الانقسامات بين الجنوب الفقير والشمال المزدهر؟ هل بإمكاننا حماية البيئة الطبيعية؟ هل نعرف كيف نضمن أن يكون عصر التقدم الجموح في المعلومات والاتصالات فعلا في صالح إنماء الثقافة والتعليم، وأنه لن يتحول إلى عصر لفوضى المعلومات؟ وفي وجه سطوة السوق، هل سنبقى في صميم اهتماماتنا الفرد البشري في بعده الكامل، بما في ذلك قيمه الروحية؟

لقد صيغ مصطلح "العولمة" ليعني اعتمادنا المتبادل الجديد. وإن أمثل بلدا فتح نفسه للعالم، ويبرز كمشارك نشط في التجارة، والتبادل العلمي والتكنولوجي. ونحن، في بولندا، نشعر بالارتياح في عالم يقوم على التفاعل الثقافي والاتصالات الحيوية بين البشر.

قصيرة من الزمن. وقليل من البلدان، على سبيل المثال الدول ذات الموارد الطبيعية الهائلة، يمكن أن يتجاهل هذه المبادئ، ولكن ذلك لن يدوم طويلا، كما يبين لنا التاريخ.

وإنني أعتقد أن الأمم المتحدة، في مواجهة عولمة الغد، سوف تزيد من نطاق أنشطتها ذات البعد الإنساني. وينبغي أن تصبح حقوق الإنسان حجر الزاوية للهيكल الناشئ للعالم. وينبغي للأمم المتحدة أن تمضي قدما في البحث عن أدوات جديدة أكثر فعالية للتصدي لمنتهمكي حقوق الإنسان.

وسوف تظل العولمة تثير مسألة حدود قابلية حقوق الإنسان للتطبيق. وتبدي المنطقة التي أنتمي إليها اهتماما خاصا بالكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن ينهض بحقوق الشعوب خلال فترة الانتقال إلى ما بعد الشيوعية.

إن عشر سنوات من التحولات العميقة أكسبت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خبرات قيّمة للغاية. وأصبحت علاقات حسن الجوار سمة هذه المنطقة. وعلى سبيل المثال أصبحت الشراكة الاستراتيجية التي تطورت بين ليتوانيا وجارتها بولندا، على الرغم من الاختلافات الكبيرة التي كانت قائمة في الماضي، مثالا يحتذى.

ولقد بينت حالات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أن التكامل يخدم مصلحة كل البلدان المشاركة، وجيرانها. وتعمل ليتوانيا، وسوف تستمر في العمل، في نفس الاتجاه فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به في التوسع الأوروبي - الأطلسي.

ولكن ينبغي لأوروبا الشرقية والوسطى تسوية قضايا عدة، سوف أصفها بأنها "ميراث الطلاق" ففي إطار عملية تفكك القوة المهيمنة الواحدة والأيديولوجيات الواحدة، يظل الآلاف، إن لم يكن الملايين، من البشر

للتنبؤ. وأنا مقتنع اقتناعا عميقا بأن الأمم المتحدة قادرة على خدمة الجنس البشري بطريقة يتمكن بها من مواجهة التحديات المقبلة في هذا القرن الحادي والعشرين الجديد.

الرئيس أدامكوس (تكلم بالانكليزية): سبق أن

تقدم عدد من المتكلمين في هذا الحدث التاريخي بالعديد من الاقتراحات المحددة والقيّمة بشأن سبل تهيئة الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وأرجو أن تعزز الوثيقة الختامية للقمة هذه العملية من خلال تحديد أهداف ملموسة للمنظمة.

ليس بوسعنا أن نتوقع مضي عملية تجديد الأمم المتحدة، والدور المتزايد للمنظمة، بسلاسة وسرعة. وربما يكون هناك قدر كبير من الإحباط. إلا أن الأمر المهم هو أن تكون هذه العملية مستمرة.

الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحل كل المشكلات

وأن تواجه كل التحديات. ونجاح جهودنا في إعادة التكيف مع الحقائق الجديدة سوف يعتمد، أساسا، على مشاركة الدول والأقاليم. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تضطلع بدور نشط في إيجاد الطرق الكفيلة بتلبية احتياجات اليوم.

وسوف تعزز الأمم المتحدة تأثيرها عندما تضطلع

بعض الدول الأعضاء بنصيب أكبر من المسؤولية عن طريق زيادة مساهماتها في المنظمة. وباسم ليتوانيا، أود أن أعلن أن بلادي ستزيد مساهمتها في عمليات حفظ السلام.

إن التطور الذي تشهده منطقتنا يشير إلى أن التقدم

الذي تحرزه البلدان يعتمد بصورة مباشرة على حجم الجهود المبذولة من أجل تحقيقه. وأن تجربتنا خلال عشر سنوات من عمر استقلالنا تبين أن الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق، والمجتمع المفتوح، واحترام حقوق الإنسان، هي الشروط الضرورية لتحقيق التقدم في فترة

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيدة ترجا هالونن،
رئيسة جمهورية فنلندا.

الرئيسة هالونن (تكلمت بالانكليزية): تحتاج الأمم
المتحدة لأن تكون أكثر صلة بدولها الأعضاء، ولكنها
تحتاج بصفة خاصة إلى أن تكون أكثر صلة بالشعوب.
ومن المهم أن يشعر كل الأفراد بأهمية الأمم المتحدة وأن
يساندوا مهمتها.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بأعمال جيدة لصالح
الأشد احتياجا - أي النساء، والأطفال، والأقليات،
والمعوقين، ولا تزال في حاجة إلى الاستمرار في ذلك. ولقد
تصدت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية للعديد من
الاحتياجات الإنسانية والشواغل اليومية للأفراد، وسوف
نستمر في المؤتمرات المعنية بالعنصرية، والإيدز، وحالة
الأطفال. وإني أؤكد أن مفهوم "نحن الشعوب"، هو
العنصر الرئيسي في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي
أيضا في صون السلم والأمن الدوليين. وهنا أتحدث عن
مفهوم شامل للأمن. فالسلام ليس مجرد غياب الحرب.
والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون
والحكم الصالح، مسائل أساسية للأمن الشامل والتنمية.
وهي أيضا وسائل فعالة لدرء الأزمات.

وينبغي تطوير إدارة الأزمات المدنية وتعزيزها.
فوجود هيئات قضائية جيدة، ونظام تعليمي جيد، وإدارة
محلية تتسم بالفعالية هي من الأمثلة اليومية الماثلة أمامنا.
وباستخدام نفس هذه العناصر، يؤدي بناء السلام بعد
الصراع إلى توطيد أسس الدولة ومنع تجدد الصراع،
ولكننا ما زلنا نحتاج إلى حفظ السلام التقليدي، ولذلك،

ينتظرون تعويضهم عما فقدوه من أرواح، أو صحة، أو
ممتلكات - وهم يتطلعون إلى العدالة، التي يعتبرونها تعويضا
عن خسائرهم في الماضي. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي
دورا أكثر أهمية في تلبية تطلعات تلك الشعوب.

لقد أكد عدد من المتكلمين في هذا المحفل على
أهمية مبدأ المساواة بين الأمم. وهذا مبدأ أساسي في
العلاقات الدولية. والدول الرائدة في هذه البيئة المتعددة
الأقطاب عليها أيضا أن توسع نطاق دورها وأن تضطلع
بمسؤوليات أكبر. فالزعامة الحقة يمكن أن تساعد في إيجاد
مخرج من هذا الطريق المسدود. وفي ضوء ذلك، نحيط
علما بالتقدم المحرز في إصلاح مجلس الأمن.

للأمم المتحدة سجل ناصع في حل الخلافات التي
تنجم من خلفياتنا المختلفة. ولقد أعلن عام ٢٠٠١ عام
الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ومن دواعي الشرف
العظيم للبتوانيا أن تستضيف في نيسان/أبريل المقبل، المؤتمر
الدولي للحوار بين الحضارات، الذي تفضل السيد
كويشيرو ماتسورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة بالقبول بأن يكون رئيسه المشارك.

لقد نما مفهوم الحضارة على مدى العقود السابقة
فتجاوز حدودها الثقافية التقليدية، وأصبح اليوم يشمل
القيم الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وتتم في الوقت الراهن
إعادة ترتيب هياكل المجتمع العالمي وفقا لهذه النظرة. غير
أن التحدي أكبر من ذلك. فالثراء الثقافي الذي أضفاه
التاريخ علينا ينبغي أن يمضي بموازاة التقدم الذي تدعو إليه
العولمة. وعلينا أن نقيم حوارا بلغة مقبولة للكثيرين.
وأعتقد أنه ينبغي أن تكون هذه اللغة قائمة على المبادئ
المكرسة في صكوك الأمم المتحدة الأساسية، وفي مقدمتها
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا هو التحدي الحقيقي
الذي نواجهه الآن.

سحرية لتحقيق التنمية. فيجب للوسائل القديمة والحديثة أن يكمل بعضها البعض الآخر. ويجب أن تركز زيادة المساعدة الاهتمام على الأفراد واحتياجاتهم. ويجب إعفاء أفقر البلدان من ديونها وإزالة العقبات التي تعترض سبيل تجارتها.

ومشاركة المجتمع المدني بالغة الأهمية من حيث صلته بالأمم المتحدة. ومدخلاته لازمة في جميع أنشطة الأمم المتحدة، لقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور حاسم في تحديد جدول الأعمال العالمي. ويجب أن تمتد هذه المشاركة لتشمل المجتمع المدني برمته، بما في ذلك البرلمانات والقطاع الخاص ومجتمع الأعمال التجارية. ويمكن أن يكون ممثلوها ضمن الوفود الرسمية للأمم المتحدة، كما يحدث في فنلندا. فالتعاون الدولي الواسع النطاق بين جميع العناصر الفاعلة يقرب بين الأمم المتحدة و”نحن شعوب العالم“. وأثنى على الأمين العام على مبادراته بشأن إدراج المجتمع المدني. إن تعزيز الأمم المتحدة يتطلب الأخذ بنهج جديدة للدعم. لقد عرض الأمين العام نموذجاً ممتازاً للأمم المتحدة في تقريره المعنون ”نحن الشعوب“ (A/54/2000).

وتحتاج الأمم المتحدة إلى التزام قوي بالتعددية من جانب جميع أعضائها، وهي تواجه مهام متعددة الجوانب. إننا نعرف الحقائق، ونعرف ما نريده، ونعرف كيف نحصل عليه. كل ما يلزمنا هو الإرادة للقيام بالمطلوب.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى مسألة تتعلق بحفظ النظام في قاعة الجمعية العامة. لقد حدثت عدة حالات رن فيها جرس الهاتف المحمول أثناء انعقاد جلسة. إن رنين الهاتف المحمول يتدخل

ينبغي أن ننظر على جناح السرعة في توصيات الفريق المعني بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

وبنفس القدر الذي يجب أن نتوخى به حماية البشر من الخوف، يجب أن نحميهم من العوز. وينبغي أن نجعلهم يشعرون بالأمن والاحترام. إن التنمية المستدامة التي تتمحور حول البشر هي أفضل وسيلة للوقاية من الأزمات على الأجل الطويل. فهي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات، ومن ثم تبني أساساً راسخاً للسلام الدائم. وإن القضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، عناصر أساسية في هذا الصدد. وإنني على اقتناع بأنه لا يوجد سلام دون تنمية مستدامة، ولا تنمية بدون سلام دائم. فهما عنصران متلازمان في جميع أنحاء العالم. بصفتي رئيساً مشاركاً لمؤتمر القمة هذا، لاحظت أن الجميع يتحدثون عن العولمة، وهم محقون في ذلك، لأنها من أهم التحديات التي نواجهها. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بجهود جادة لضمان تمتع جميع البلدان والشعوب بثمار العولمة.

ومن التحديات الأخرى التي تواجهها الأمم المتحدة كيفية الاستفادة من الثورة التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة عملها الرامي إلى تحسين التعليم الأساسي. إننا نعلم أن القدرة على القراءة والكتابة ما زالت حلماً بالنسبة للملايين من زملائنا المواطنين. وفيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب على الأمم المتحدة أن تنشئ شراكات، من بينها شراكات مع القطاع الخاص. وبالنسبة للبلدان النامية، تتيح هذه الثورة فرصة لتحقيق طفرات في مجال التنمية. فإزالة الفاصل الرقمي ستؤدي إلى تقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وتساعد على تحقيق المساواة بينهما كشركاء في الشؤون العالمية. ومع ذلك، لا توجد صيغة

الواجب للمحرومين وآلاف الرجال والنساء، والمنظمات والمؤسسات التي دأبت على شن هذه الحرب.

وعلينا أن نقوم بتمرير المبادرات، لا سيما مبادرات القطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتوحيد الموارد البشرية المحلية والقدرات الوطنية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والنظر في إدارة جماعية بدرجة أكبر للمواد الهيدروكربونية تمشيا مع روح اتفاق سان خوزيه. وعلينا أيضا زيادة الاستفادة من الثورة التكنولوجية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات.

وفي هذا الصدد، يجب أن نولي اهتماما خاصا لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي سيعقده الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية في عام ٢٠٠٣، بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

إننا بحاجة إلى مناخ من الحرية وسيادة القانون من أجل تهيئة إطار يؤدي إلى الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ومشاركة السكان بكل تنوعهم، خاصة تنوعهم الثقافي، في إدارة شؤونهم وفي حرية اختيار ممثليهم.

ويجب أن يكون لنا موقف مشترك واضح، لا لبس فيه، يدين التعطيل الوحشي للعملية الديمقراطية.

ولا يمكن شجب الانقلابات العسكرية في أفريقيا وقبولها في مناطق أخرى. وعلينا أن نستخدم جميع الوسائل في منع الإبادة الجماعية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

ويجب علينا أيضا أن ننظر في عزل النظم المشتبكة في حرب وترفض جهود الوساطة من جانب المجتمع الدولي. وعلينا أن نكافح من أجل توفير قدر أكبر من الأمن البشري عن طريق شجب استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والسباق السري للأسلحة النووية؛ وعن

مع إلقاء البيانات ويعطل سير وقائع الجلسات في هدوء ونظام. وأود، في هذا الصدد، أن أحث الوفود على إغلاق الهواتف المحمولة أو وضعها على النظام الصامت أثناء وجودهم في قاعة الجمعية العامة. وأشكر الأعضاء على تعاونهم.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي.

الرئيس كوناري (تكلم بالفرنسية): ستعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للطفولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأود أن أبدأ ببيان بترديد صرخة الحجة الموجهة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة: الأطفال أولا الأطفال هم مستقبلنا. إننا نتطلع إلى غد بدون أطفال جنود، غد بدون أطفال من ضحايا الصراع المسلح، غد ليس فيه إنجار بالأطفال أو استغلال أو استعباد لهم، غد بلا عنف وقسوة بالنسبة للأطفال، غد بدون استغلال لعمالة الأطفال/المستقبل للأطفال، الأطفال الحاصلين على تعليم أفضل وعلى عناية أوفر.

أما بالنسبة لشعب مالي، فيجب ألا يكون هذا المستقبل صورة للحاضر الذي يتسم بالفقر شديد من الناحية المادية. فهذه الحالة ليست قدرا محتوما، بل نتيجة البخس بقيمة منتجاتنا؛ وعبء الديون الساحق؛ وتزايد قيمة استهلاكنا من النفط؛ وغياب الاستثمارات؛ وربما سوء إدارة اقتصاداتنا أيضا والخيارات الاقتصادية غير الموفقة من جانبنا - وكذلك سياسات التعاون غير الملائمة.

وهناك حلول يمكن أن تغير من هذا الوضع وتحقق زيادة في الإيرادات، ونموا أسرع وأكثر استدامة، وأن تأتي بالظروف المطلوبة للتنمية المستدامة. ويجب أن تراعى محاربة الفقر المميزات الخاصة لكل بلد وأن تبدي الاحترام

الديمقراطية فيها، وأنها قارة مصائب وكوارث، فإنها لا تزال قارة ذات أصول هائلة، وتطلع إلى المستقبل بثقة. واليوم، ننوي أن نضطلع بالواجب المطلوب من جيلنا ألا وهو مكافحة الفقر والمرض، وفي شن حملة لم يسبق لها مثيل ضد مرض الإيدز بروح من التضامن، متغلبين حتى على المحذور، لأننا لن نسلم أنفسنا للهلاك. فمن بين كل عشرة أفراد مصابين بمرض الإيدز، يوجد تسعة في أفريقيا.

ونريد أيضا أن نضطلع بواجب جيلنا في مكافحة الجهل. فالتعليم، ولا سيما تعليم الصغار والنساء، أولويتنا القصوى. ولا بد أن ينير الألفية الجديدة ويحتفل ببدء القرن الجديد. ونريد أيضا أن تكافح تدهور البيئة وأن نصون أرضنا المشتركة.

وواجب جيل يتطلب مسؤولية جيل. ولن يتحقق أيا من هذه الأهداف دون إضفاء صبغة أقوى من الديمقراطية على الأمم المتحدة من خلال توسيع عضوية مجلس الأمن بحيث يصبح أكثر فعالية ومشروعية وتمثيلا لدول العالم وشعبه. ويجب أن يتضمن أيضا الإصلاح المرغوب فيه الممارسة الفعالة من جانب الجمعية العامة، بوصفها المحفل العالمي الأسمى، لجميع امتيازاتها، وتدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث يتمكن من الاضطلاع بالدور الذي أناطه الميثاق به.

ولن تتمكن من تحقيق أي من هذه الأهداف، في فجر هذا القرن الحادي والعشرين الجديد، وهذه الألفية الثالثة الجديدة، إن لم يشكل الأفراد والشعوب جوهر اهتماماتنا. وكما بين الأمين العام ببلاغة، من الضروري أن تجري حوارا فعليا بين الحضارات يركز على التضامن، والقانون، والتسامح، والتذكر، ولا يغفل على الإطلاق العبودية، أو الاستعمار، أو الفاشية، أو كراهية الأجناب، أو العنصرية، أو مصير فلسطين.

طريق مكافحة انتشار الاتجار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها؛ ودعم جهود التحالفات الوطنية، والإقليمية، والدولية التي تتضمن جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومات والمجتمعات المدنية.

وينبغي لنا أن ندين التشويه البدني للأفراد، وأن نرفض أي عفو يصدر عن مرتكبي الجرائم بعد ارتكابها ويطلق عليه عفوا وطنيا، وأن نرفض ثقافة الإفلات من العقاب.

وتعزيز ثقافة السلام والتوعية بحقوق الإنسان ستكون ركيزة التقدم الديمقراطي وستدعم إقامة مجتمع متنوع حقا من الديمقراطيات التي تركز على مبادئ عالمية ولا تدين بأيديولوجية واحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء جماعة للديمقراطيات في وارسو في حزيران/يونيه الماضي، مما يدعم نشر المبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

والتقدم الديمقراطي في أفريقيا يدعم زخم التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وقد أدى إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي سيمكن قارتنا من أن تصبح أكثر تحملا للمسؤولية، وأن تقترح البدائل الحقيقية لمشاكلها، وأن تؤكد وجودها وسط جميع المنظمات الدولية. وسيوفر الاتحاد الأفريقي الظروف المؤاتية لإيجاد شراكة حقيقية لعولمة لا يمكن عكس مسارها. عولمة لا تكون مجرد عملية اقتصادية، ولا تعني الإبعاد، ولا مجرد منطق السوق، ولا الهدف المطلق للربح وجمع الثروة. إن العولمة سوف تعني التشاطر، وفتح الأبواب لمنتجات الجنوب، والعدالة الاجتماعية. ويجب أن تكون لها صبغة إنسانية، وإلا فلن تكون لنا.

وأفريقيا، رغم الصورة السلبية التي ترسمها وسائل الإعلام لها على أنها قارة حروب وعنفا نتيجة انعدام

المتعدد الأطراف. والبدء في المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جانب بلدان مجموعة الثمانية كان له أثر ضئيل على الديون والفقير. وإن أهلية وإمكانية الوصول إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجب أن تكونا أكثر انفتاحا بحيث ينتفع بها عدد أكبر بكثير من البلدان التي هي بأمس الحاجة إلى الدعم. والمشاركون في التنمية الذين لم يدعموا جهودهم بعد يجب أن يفعلوا ذلك وفاء بتعهدهم قبل وقت طويل بتخصيص ١٥,٠ في المائة من إجمالي إنتاجهم القومي للمساعدات الإنمائية عبر البحار المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويجدر بعدد أكبر من المانحين أن ينتقلوا صوب هدف الـ ٢,٠ في المائة.

وأثر المعونة محدود، ليس من جراء تناقص كميته فحسب، بل نتيجة لانعدام الإجراءات الملموسة لمعالجة القضايا التي تهم البلدان النامية. ويتشاطر العالم إنسانية مشتركة يجب أن يتجاوز جوهرها مجرد المغالاة في الخطابة إلى اتخاذ الإجراءات الملموسة للقضاء على الاختلالات الواضحة التي تتسبب في استمرار تفاقم الفقر والتهميش. وينبغي للأمم المتحدة على وجه السرعة أن تولي مسألة القضاء على الفقر الأولوية التي يستحقها. وعلينا أن نستحدث برامج واضحة وعملية لمكافحة هذه الآفة التي تسقط من الضحايا أكثر من ضحايا الحروب. ومن العبث أن نطالب بإنسانية عالمية مشتركة بينما نبقى على هياكل للظلم والإجحاف.

ويمكن القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم بفضل العزم والتصميم السياسيين. وحل هذه الأزمة يعتمد إلى حد كبير على إعادة هيكلة الأمم المتحدة نفسها. فالأمم المتحدة في شكلها الحالي تفتقر إلى القدرة على الاستجابة الكافية لهذه المشاكل. ولهذا تطالب حكومة بلادي بالاعتراف بضرورة بعث النشاط في المنظمة وإعادة

المجد للإنسان، ونرجو أن تحيا الأمم المتحدة في عالم يسوده السلام، والتضامن، والمشاركة، والعدالة الاجتماعية. ونسأل الله أن تكون جمعية الألفية هذه خطوة حاسمة إلى الأمام.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد فريديريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس شيلوبا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أتينا إلى نيويورك، لا لنتحتفل فحسب، بل أهم ما في الأمر لكي نفكر فيما أحرزناه في الألفية الماضية، ونتأمل في مستقبلنا. وهذه المناسبة تتيح لنا الفرصة لكي نحدد من جديد آليات العمل في أمم متحدة محورها الأفراد.

ومن المؤسف أنه بعد سنوات عديدة من إنشاء هذه الهيئة لا يزال السلام العالمي بعيد المنال، بينما تمر مكافحة العوز بأزمة خطيرة، في حين أن الأغلبية الساحقة من سكان العالم لا تزال تعاني من الفقر المدقع. والفقر ليس من قبيل الصدفة، بل هو نتيجة تفاعل اقتصادي وسياسي غير منصف يظل الضعيف محروما فيه من الموارد اللازمة للتنمية. ومن غير المقبول على الإطلاق في هذا العصر الذي يتميز بالتكنولوجيا الحديثة، وأفضل طرق نقل المعلومات، أن تظل القذارة والبؤس والأمراض مستبدة بالملايين من أفراد شعوبنا، وبخاصة النساء والأطفال، الذين يعانون من وطأة الفقر.

ويتحتم على المجتمع الدولي أن يبحث عن ضميره الأدبي وأن يهتم بهذا العيب الخطير. وتدابير علاج هذه الحالة واضحة. وتتضمن إمكانية الوصول إلى السوق، والتخفيف بدرجة كبيرة من أعباء الديون وعلى نطاق أوسع، والاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من تدفقات رأس المال إلى الداخل، والدعم المالي والتقني في النظام التجاري

وتعرب حكومتي عن أملها في أن تهيئ وحدة الغرض التي أعرب عنها في هذه القمة فرصة تاريخية لنا جميعا كي نتفق على عملية من أجل إجراء استعراض جوهري لدور الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيد ستيدبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.

الرئيس ميسيتش (تكلم بالكرواتية) (وقدم الوفد نصا بالانكليزية): لم يتبق إلا القليل من الوقت. اللحظات التي نشعر فيها جميعا بجدسنا أن الجنس البشري قد وصل إلى مفارق طرق هامة نادرة بالفعل. نحن نعيش الآن لحظة من تلك اللحظات.

لقد مثل القرن العشرين فترة من التقدم الهائل في مجالي العلم والتكنولوجيا. لقد حلّق الإنسان في الهواء، ومشى على القمر ووصل إلى النجوم. وغاص الإنسان في أعماق البحار وبدأ في استغلال عالم ما تحت سطح المياه. ووصل ما بين أركان العالم وقصّر المسافات بتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وفي الوقت نفسه، اكتسب معرفة أفضل، إن لم تكن دراية، بذاته. وتم اكتشاف أسباب أمراض كثيرة وعقاقير للعلاج منها، كما تم وضع خريطة الجين البشري.

ومن جهة أخرى، شهد القرن العشرين حربين عالميتين، ونظامين فاشستيين بطموحات عالمية، والحرب الباردة، وسباق التسلح العالمي وعالم ذي قطبين. ولكن بالرغم من أنه تم تجنب صراع عالمي جديد، إلا أن المواجهات ما برحت قائمة.

في عالم كهذا - وأنا على ثقة من أننا جميعا على دراية بذلك - يتعين علينا أن نقدم الدعم الكامل لهذه المنظمة العالمية، الأمم المتحدة، وأن نسعى لجعلها، من

تركيز اهتمامها على وجه السرعة لكي تتمكن من التصدي لهذه التحديات.

ينبغي أن تتمتع الأمم المتحدة بالمزيد من مقومات البقاء بغية دعم الشفافية ونظم الحكم الجيدة، وتحسين حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة، وتوطيد الديمقراطية وتحسين مستويات المعيشة للشعوب. ويتعين منحها القدرة على التصدي للأوضاع والظروف الخطيرة التي ما تزال تحيط بالكرة الأرضية.

ومن التناقض أنه في حين أننا نؤيد إقامة الديمقراطية في أرجاء الكرة الأرضية، إلا أننا لم نتمكن من إضفاء طابع الديمقراطية على مجلس الأمن.

ونحن نحتفل بالألفية، ينبغي أن نغرس الأمل عند الشعوب المبتلية بالحروب في مناطق كثيرة من العالم وذلك بإيجاد حلول دائمة لأسباب الصراعات.

أفريقيا هي القارة التي نُكبت بأكبر قدر من تلك الصراعات. ويتعين علينا نحن، أعضاء أسرة الأمم هذه، أن نستجيب بسرعة لتلك الأزمات. ولقد ثبت في كثير من المناسبات أن بطء استجابتنا مكلفة للغاية. ويؤدي إلى فقدان حياة عدد كبير من الناس.

ونحن في أفريقيا دأبنا على التسليم بأن الاضطرابات العسكرية والاضطرابات غير الدستورية الأخرى هي أسباب رئيسية لعدم الاستقرار السياسي. ونتيجة لذلك، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية مبدأ "البطاقة الحمراء"، بمعنى أن أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تستولي حكومتها على السلطة بوسائل غير دستورية توقف عضويتها في المنظمة على الفور حتى تستعيد تلك الحكومة الحكم الديمقراطي. وأرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعتمد إعلانا مماثلا لوقف الإطاحة غير الدستورية بالحكومات المنتخبة.

انتهاك حرمة الحدود المعترف بها دولياً، والقانون الدولي والمساواة.

اليوم أحث الأعضاء مرة أخرى على بذل الجهود والقيام بأعمالهم بصورة جماعية، كي لا نخيب آمال الملايين من الناس الذين ضحوا بحياتهم في القرن العشرين من أجل غد أفضل، فضلاً عن أولئك الذين سوف يمضون الجزء الأعظم من حياتهم في القرن الحادي والعشرين. فلنساعد الشباب في البلدان الفقيرة فضلاً عن الشباب في البلدان الغنية، في التغلب على الإحباط الذي يستبد بهم حالياً وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. لم يتبق سوى قليل من الوقت؛ فلنبداً قبل أن نقوم بأعمالنا في وقت متأخر جداً.

الطريق أمامنا واضح. ولنتبع العلامات التي حددها لنا الأمين العام في تقريره: فلنبعث الحياة فيها. ونبداً من نقطة المغادرة. ولنضمن الاعتراف بقيم الحرية والمساواة والحقوق الأساسية للدول والشعوب وفي المقام الأول الأفراد. ولنضمن الاعتراف بالمبادئ وتعزيز الصكوك والمعايير في النضال ضد التمييز والتعصب والسيطرة وجميع أشكال التبعية.

ولنستخدم قوانا وثنابر على بذل جهودنا لكبح سباق الأسلحة، فهو هدر للموارد وقاتل من كل وجه. دعونا نُبرم معاهدات جديدة ونعزز دعمنا للمعاهدات القائمة حالياً في هذا الميدان، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الألغام ومكافحة إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها.

فلنتمسك بالإنجازات الإيجابية للعولمة وعودها، ونخفف آثارها السلبية بالحض على العلاقات الاقتصادية التي تمهد لخروج البلدان الفقيرة تدريجياً من مآزقها الشديدة. ولنعمل على إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ولكن لا ينبغي لنا، في قيامنا بهذه العملية، أن

خلال جهودنا المشتركة، أكبر عامل ذي صلة وفعال في عالم اليوم، منظمة تشهد كل دولة، من خلال خبرتها الحقيقية بأنها منظمته هي. إن ما يجول في خاطري هو أمم متحدة متجددة، من جميع النواحي، ومنتعشة، تكون قادرة على الاستجابة لتحديات القرن الجديد وتقدم الإطار الذي تمس إليه الحاجة من أجل جهود ينصب تركيزها على تعزيز الأمن وتحقيق التقدم والرخاء للجميع.

وأعتقد أن هذا الجمع البارز يهيئ فرصة للترحيب بالمساهمة الرئيسية التي قدمتها الأمم المتحدة، وبخاصة الأمين العام الحالي، كوفي عنان. ونحن نؤيد بالكامل رؤيته لعالم يُفيد الإنسان وكفاحه ضد الشر، رؤية ألهمته بصورة منتظمة طوال حياته العملية الغنية والتي هي أيضاً نقطة انطلاق لاقتراحه ودعوته إلى إجراء إصلاح شامل لهيكل الأمم المتحدة ونشاطها، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن ونظام عمليات حفظ السلام والاعتراف بدور الجمعية العامة.

وبهذا الشعور بالفخر أدلي بكلمتي أمام الجمعية العامة اليوم باسم جمهورية كرواتيا، وهي بلد أوروبي صغير عانى من الحرب ويتأثر في الوقت الحاضر بالكثير من المحن التي يشهدها بلد يمر بمرحلة انتقال. نحن بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي ونحثه على تقديمها لنا ونستند إليه كي نتخلص من نتائج الحرب ونعزز مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية. وتنشد كرواتيا الآن الاندماج في عملية التكامل الأوروبي - الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ولقد بدأت في تحقيق ارتباطها به. ومع التزامنا الأكيد بأهداف السياسة الخارجية هذه، فإننا نتوقع أيضاً تأييد الاتحاد القوي والمشجع بنفس القدر - في هذا المسعى. وما زلنا نواجه تحديات قضايا من قبيل بريفلانكا وخلافة يوغوسلافيا السابقة، التي يتعين التصدي لها وفقاً لمبدأ عدم

المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ودعمنا لتلك الأسس. وينبغي استمرار تلك المبادئ واستخدامها كأساس لنظام العلاقات الدولية في الألفية الجديدة.

من الناحية التاريخية، خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود منذ فترة قصيرة مضت. بل إن فترة زمنية أقل قد انقضت منذ إنشاء الدول المستقلة حديثاً، بما فيها أوكرانيا. ولكننا حتى في غضون هذه الفترة القصيرة من الزمن تعلمنا أشياء كثيرة. ونحن نعرف ما تريده الشعوب في بلداننا.

وعلى غرار ما تطلبه كل شعوب الأرض، يرغب مواطني في العيش في بلد ديمقراطي، دون خوف على مستقبلهم وعلى حياة ومصير الأجيال المقبلة. من هذه الزاوية ننظر إلى دور ومكانة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

ولا يزال يمثل نزع السلاح وعدم تكاثر الأسلحة النووية إحدى المهام الضرورية التي يتعين أن تتصدى لها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومنذ فترة قصيرة مضت، اتخذت أوكرانيا خطوة غير مسبوقه بالتخلي عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم. تلك العلامة على حسن النية، التي فرضتها المسؤولية عن تعزيز السلام ومن أجل مستقبل البشرية، تمنحنا الحق في مطالبة دول أخرى باتباع هذا الطريق.

أنا على اقتناع بأن الأسلحة النووية غير مفيدة وغير واعدة بصفتها أداة لسياسة الدولة. ومن الضروري أن نبذل قصارى جهدها لنكفل في الألفية الجديدة مرة واحدة وإلى الأبد تخليص الناس من الخوف من كارثة نووية مدمرة. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للعالم أجمع لبحث طرق وسبل القضاء على هذا التهديد.

نأمل أو نتجنب من جانب واحد الانضباط والالتزامات التي يفرضها الترابط العالمي.

فلنناضل من أجل المحافظة على أهارنا، وجبالنا وبحارنا ومحيطاتنا، وتراثنا المشترك على هذه الكرة الأرضية. دعونا نلتزم بالامتنال للتعهدات التي تعهدنا بها لأننا بذلك نحافظ أيضاً على أسس بقائنا ذاته.

وفي الختام، أهيب بالجمعية العامة أن تؤكد التزامنا بتحقيق السلام وحماية جميع الحقوق لكل فرد من بني الإنسان لأن علاقات المساواة الحقيقية على هذا النطاق العالمي لا يمكن إقامتها إلا على هذا الأساس. وحياة الإنسان تمثل القيمة العليا، لذا فمن حقنا وواجب علينا من خلال منظماتنا العالمية المشتركة الذود عن حياة الإنسان، حيثما تعرضت للخطر وبغض النظر عما يعرضها للخطر.

مفتاح المستقبل في أيدينا. وسيكون المستقبل من صنعنا. ولنفتح بجرأة باب القرن الجديد والألفية الجديدة. دعونا نقوم بذلك معاً، هنا والآن، لأن العالم عند نقطة تحول ولم يبق إلا القليل من الزمن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لجميع من عبّروا عن تعازيهم لمأساة وفاة بيرو سيموندزا المواطن الكرواتي، الذي قُتل في تيمور الغربية خلال عمله مع الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يلقيها فخامة السيد ليونيد كوتشما، رئيس جمهورية أوكرانيا.

الرئيس كوتشما (تكلم بالأوكرانية) (قدم الوفد

نصاً بالانكليزية): أشعر، وأنا أتكلم من فوق هذا المنبر العالي، ربما بنفس الشعور الذي يشعر به كل فرد موجود هنا - بالمسؤولية والتضامن والإيحاء. مشاركتنا في القمة تؤكد من جديد التزامنا بأسس النظام العالمي القائم على

السياق تستطيع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تستهل مبادراتها.

ومن وجهة النظر البيئية فإن كفالة توفر أحوال معيشية مناسبة للأجيال المقبلة مهمة عاجلة أخرى تقتضي منا بذل جهود مشتركة ومتضافرة. وفي أوكرانيا، هناك فهم واضح للخطر الناجم عن الاستغلال الطائش للموارد الطبيعية واستخدام التكنولوجيات الجديدة.

شعبنا يعاني من آثار أكبر جائحة تكنولوجية في القرن العشرين، وهي حادثة محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل. لقد اتخذنا قرارا بإغلاق هذه المحطة للطاقة النووية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويهيئ هذا القرار الفرصة لنا لإيجاد آلية لحشد الجهود على كافة المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية - لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على سلام وأمن الأفراد والبلدان والبشرية جمعاء.

ويقتضي الزمن منا جميعا أن نعمل يدا واحدة ونحزم وأن نتحمل مسؤوليتنا عن مستقبل الأمم المتحدة. وفي القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن نمد المنظمة بالقدرات والموارد المالية والهيكل التي تمكنها من أن تخدم بفعالية الذين أنشئت من أجلهم.

وأنا مقتنع إننا بتعزيز الأمم المتحدة سوف نمكّن المجتمع الدولي إلى حد كبير من النهوض بقدراته لمجابهة الأخطار والتهديدات، والاستجابة إلى تحديات عصرنا وضمان تحقيق الاستقرار والعدالة والقدرة على تنبؤ العلاقات الدولية.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد، الملازم طيار (متقاعد)، حيري جون راولينغس، رئيس جمهورية غانا.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح بصورة جلية أن الأمراض الخطيرة مثلها مثل الصراعات ينبغي معالجتها قبل أن تنفجر بفترة طويلة. وأعتقد أن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ثمة حاجة ملحة إلى تطوير استراتيجية شاملة للأمم المتحدة من أجل الوقاية من الصراعات ينبغي أن تستند إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام على نطاق واسع.

ومن هنا ينبغي وضع فلسفة حفظ السلام في الأمم المتحدة وفي دولها الأعضاء في الألفية المقبلة. ومن الصعب تحقيق عالم آمن ومنصف دون استجابة حاسمة ومتصلة من قبل المجتمع العالمي بأسره للتحديات الجديدة ذات الصلة بعملية العولمة. ويبدو أن النتائج المساوية المحتملة المترتبة على بعض منها لم تتحقق بالكامل بعد.

وإنني إذ أؤيد تأييدا كاملا الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون المتعلقة بتهديد الإرهاب الدولي، فإنني أسترعي الانتباه إلى أحد مظاهره المحددة، الإرهاب الدولي باستخدام الحاسوب. ومن سوء الحظ، أن المجرمين والشريرين ما برحوا يتمتعون بمزايا ثورة المعلومات. وأدعوكم إلى بحث ملاءمة وضع صك دولي لمكافحة إرهاب الحاسوب.

إن التنمية الاقتصادية المستمرة هي أفضل سلاح للسلام وأكثر أسلحة السلام التي يمكن الاعتماد عليها. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتمثل العوامل الأساسية للنجاح في الإصلاحات الاقتصادية وبرامج القضاء على الفقر التي تتفق مع الحصول على إمكانية الوصول الحر إلى الأسواق العالمية، فيما يتصل بتحرير التجارة وحل مشاكل الدين الخارجي. وفي هذا

هذا المستوى من التعليم. وينبغي بالضرورة أن تشمل جهودنا من أجل تعزيز التعليم مسألة تعليم وتمكين المرأة مع التركيز على تعليم البنات.

وغانا، بوصفها أحد كبار المساهمين في الأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلام الإقليمية، تؤمن بأنه لا يمكن أن تؤدي الجهود الإقليمية أو دون الإقليمية التي تبذل من أجل احتواء الصراعات إلا إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وأحسن ما يكفل ذلك معالجة مواطن الضعف الهيكلية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإذا ما كان للبلدان النامية أن تكفل لشعوبها نوعية كريمة من الحياة في بيئة مستقرة ومتقدمة النمو، ينبغي تعزيز قدراتها على الحكم بشكل مسؤول خاصة من خلال توفير المزيد من المساعدة الإنمائية لها. وعدم وجود مؤسسات في مناطق مثل أفريقيا شجع على استئراء الفساد في الداخل والخارج.

وأود أن أتناول مسألة الفساد لمدة دقائق قليلة أخرى. إن الفساد يشكل ظاهرة عالمية، بيد أنه ألحق أضرارا بالغة بأفريقيا على وجه الخصوص - أضرارا مادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية. ويبدو أنها القارة الوحيدة في العالم التي تعاني من الفساد أو القارة الأكثر فسادا في العالم. ومن المسلم به، أنه ربما كان لأفريقيا - ومن المرجح أنه ما زال لها - عدد قليل من القادة والحكومات المستبدة الذين اشتهروا بالفساد. وقد يكون من الصحيح أيضا أن قارتنا لم تتخلص بعد من هذا البلاء الذي أدى إلى استنزاف موارد بعض بلداننا المادية والبشرية على حد سواء والتي كان ينبغي أن تستخدم لتحسين نوعية حياة الفقراء والحرومين. وينبغي للبلدان النامية أن تكبح جماح

الرئيس راولينغس (تكلم بالانكليزية): تمثل نهاية ألفية وبداية أخرى نقطة تركيز آمال وتوقعات الشعوب في أرجاء العالم. وبالرغم من أنه حدثت إنجازات اجتماعية وعلمية هائلة في القرن الماضي، يتعين علينا أيضا أن نعترف بأن الحرمان والإجحاف آخذان في الزيادة.

يتضمن تقرير الأمين العام إلى هذه القمة التحديات ويقدم سبلا للتصدي لها بصورة شاملة للغاية. ونحن نؤيد زخم التقرير، ونطالب بالتزام دولي للقيام بإجراء عاجل. وفي عالم اليوم المعولم، يتعين علينا ليس فقط أن نضمن العدالة الاجتماعية داخليا، بل يتعين علينا أيضا أن ندمجها في تفاعلاتنا العالمية.

وفي الماضي أدى عدم الاعتراف بمبادئ المساواة والعدل في العلاقات الدولية وتطبيق تلك المبادئ إلى الأوضاع الحالية غير المقبولة وفيها الفقر والتهميش والجرائم وانتشار الأمراض وتدهور البيئة والفوضى الاجتماعية العالمية. وبفضل استخدام آخر التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في ألفتنا وبفضل تلاقي الآراء الأخلاقية في العالم، أعتقد كما يعتقد معظمنا، أن بمستطاعنا أن نتخلص من تلك الأوضاع وأن نسعى إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في مجتمعات عالمية مستقرة اجتماعيا، ونبرز التجارة، ونخفض الدين أو نخفض عبء الدين ونسعى إلى احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

والتعليم، وبخاصة إمكانية الحصول على تعليم أساسي جيد، يوفر الأساس اللازم لبناء مجتمعات متسامحة ومستقرة اجتماعيا. ومن ثم، علينا أن نعبئ مبلغ ٧ بلايين دولار في السنة لمواجهة تكلفة توفير التعليم الابتدائي خلال السنوات الـ ١٠ القادمة لـ ١٣٠ مليون طفل في البلدان النامية لا تتاح لهم في الوقت الراهن فرصة الحصول على

حجج مشكوك فيها بالاستناد إلى قواعد المنشأ التقنية المدعومة بتصاريح كاذبة لمسؤولين أرسلهم أحد هذه البلدان الأوروبية إلى بلادي لتحول دون دخول أحد المنتجات الغانية ذات القيمة المضافة إلى السوق الأوروبية مجرد الاعتقاد بأنه من إنتاج شركة أمريكية ما. وهو ما يشكل امتدادا مؤسفا للحروب التجارية للبلدان الغربية ذاتها. ومرة أخرى، نحن سكان ما يسمى بالعالم المدان نعاني من ذلك.

يتضمن تقرير للبنك الدولي صدر مؤخرا قائمة سوداء من ٢٩ شركة متهمه بالفساد فيما يتعلق بإجراءات منح العقود في إحدى البلدان الأفريقية. أي بلد؟ البلد الشقيق، نيجيريا. والأغلبية العظمى من الشركات المتهمه بالفساد - أكثر من ٨٠ في المائة - والتي أدرجها البنك الدولي في القائمة السوداء، وهو أحد المؤسسات الغربية، تصادف أنها ليست شركات نيجيرية، بل تنتمي إلى البلدان الغربية ذاتها التي تديننا بالفساد.

وهذا أمر مؤسف. والأسوأ حتى من ذلك هم الرجال الخليون الذين يتصدرون هذه الشركات، ولا تزال حصائل فسادهم مودعة في المصارف والمؤسسات المالية في الغرب ويحاط أمرهم بصمت مُطبق وتام. والسياسيون يواجهون خطر إطلاق النار عليهم في انقلاب أو ثورة ما، أو خطر الموت بسبب فسادهم المزعوم. بيد أنه يمكنني أن أؤكد للجمعية أن في كل مرة يتم فيها الكشف عن أموال، ففي مقابل كل سياسي أو قائد يمكن أن يكون هناك خمسة من المتعاونين من رجال الأعمال الأفريقيين المتورطين في الفساد الذين لا يتم المساس بأموالهم المودعة في المصارف الغربية. ومع ذلك، فإن السياسيين كالمعتاد هم الذين يواجهون المخاطر.

الفساد، بيد أنه يحق لنا أيضا أن نطالب بألا يكره البلدان المتقدمة النمو على الفساد.

وأين تنتهي حصائل هذا الفساد في نهاية الأمر؟ إن مألها المؤسسات المالية والمصرفية في العالم الغربي. وكل دولار من أموال الفساد المودعة في المصارف الغربية يعني احتمال موت طفل أفريقي، وموت طفلين أفريقيين جوعا ومعاناة ثلاثة أطفال أفريقيين من المرض والجهل نتيجة لعدم توفر رعاية صحية أو فرص للتعليم. وسيقل الفساد في أفريقيا إذا لم يوجد مكان لتخبئة حصائل الفساد أو إذا ما تم - بمجرد الكشف عن الحصائل مثلما حدث من قبل - إعادتها إلى أصحابها الحقيقيين، أي شعوب أفريقيا التي تقوم بخدمتها حكومات أمينة.

ومن المعروف أن الشركات والشركات المتعددة الجنسيات ذات السمعة الطيبة، فيما يبدو، تعقد صفقات سرية مع كبار المسؤولين من أجل التفوق على منافسيها أو تنفيذ عمليات غير أخلاقية. وفي الآونة الأخيرة، قامت شركة غربية على نحو خطير بتقويض مركز شركة من بلدها تنافسها على عطاء لمشروع للمياه في بلادي من خلال الطعن في أخلاقياتها التجارية إلى حد أنها أرغمت الشركة الثانية التي كانت قد تقدمت بشروط أفضل على سحب عطاءها. ولا يشكل انسحابها خسارة للتراثة فحسب بل إنه كَبَدَ غانا خسارة أيضا، إذ أن مشروع المياه ما زال مطروحا حتى اليوم. وبعض أفراد شعبي سيواصلون شرب مياه غير صحية، إن هم شربوا مياهها البتة.

وفي حالة أخرى للتنافس بين بلدان غربية من أوروبا وبلدان أمريكية - بلدان على جانبي المحيط الأطلسي - تؤمن بالديمقراطية وتتكلم بثقة عن هذا الموضوع وعن نظام السوق الحرة والمنافسة - سيق

الرئيس شافيز فريباس (تكلم بالاسبانية): تحيي فتزويلا وشعبها البوليفاري مؤتمر قمة الألفية هذا، ومن خلاله، جميع شعوب العالم وبلدانه.

قبل ألفي سنة، أتى يسوع المسيح ليناضل من أجل العدالة والسلام والكرامة والحياة، ومات مصلوبا. وقبل خمسمائة سنة، تسارعت المواجهة وتسارع الصراع بين الحضارات من خلال عملية وحشية تمثلت في الغزو والاستعمار والاستغلال والهيمنة. وقبل خمس وخمسين سنة أنشئت الأمم المتحدة للنضال من أجل إحلال الأمن وتحقيق المساواة ورفاهية الشعوب.

ومنذ العشاء الأخير للمسيح في سنة ٣٣ وحتى مؤتمر قمة الألفية هذا لعام ٢٠٠٠، كم من مؤتمر قمة عقدها الإنسان! يبدو أحيانا أننا ننتقل من مؤتمر قمة إلى آخر بينما تنس الشعوب من شدة الآلام التي تعاني منها. فبالرغم من وجود مناضلين مثل المسيح، وحسن نوايا مستعمرين مثل الأب دي لاس كاساس، وحسن مشاعر كثيرين في الأمم المتحدة خلال نصف القرن المنصرم، يظل عالم اليوم يتن تحت وطأة البؤس، وعدم المساواة، والجوع، والموت.

إن سيمون بوليفار، محرر أمريكا الجنوبية والزعيم الملهم للثورة الجارية حاليا في فتزويلا، حلم يوما في رؤياه لإعمال العدالة، بتسلق قمة جبل شيمبورازو. وهناك فوق الثلوج الدائمة لجبال الانديز، تصور أنه قابل الأب زمن، وهو عجوز حكيم، طويل اللحية. وبعد حوار على تلك القمة، قال له الأب زمن: "أذهب وبشّر الإنسان بالحقيقة".

وقد أتيت لكم هنا اليوم أحمل شعار ذلك الحلم البوليفاري القديم لأعلن للأمم المتحدة وللعالم ما يلي: فلنبشر الإنسان بالحقيقة. ولنعط لفظة "الحقيقة" مغزاها.

وفي الأسبوع الماضي بالذات، وفي زلة لسان لم يسبق لها مثيل أعلن في بلادي بصراحة أحد الدبلوماسيين الغربيين الرفيعي المستوى في أحد المنتديات العامة أن كبار الشركات الغربية بما فيها شركات في بلاده، تدفع رشاوى للمسؤولين الحكوميين للتأثير على عملية منح العقود. وبعبارة أخرى، فإن الحكومات الغربية على علم بفساد شركات بلدانها التي تعمل في قارتنا الأفريقية ولكنها تلتزم الصمت التام بشأنها. وهذا لا يفي بالعرض المطلوب.

وتؤدي عمليات دمج وشراء الشركات المشبوهة والمربية إلى إفلاس المشروعات في أفريقيا والعالم النامي، بل أيضا في العالم المتقدم النمو.

وإني لعلى اقتناع بأن الاستقلال السياسي لأفريقيا سيظل غير مجد ما لم يتحل في أفريقيا شفافة وخالية من الفساد، أفريقيا خاضعة للمساءلة وأفريقيا موثوق بها. بيد أن إغراءات العالم المتقدم النمو يجب أن تنتهي إذا ما كان لهذه الرؤيا أن تتحقق.

وختاما، يجب أن ترمي الإصلاحات الجارية في منظمنا إلى إنشاء هيئة عالمية تتمحور حول التنمية وتمثل الجميع، مع مراعاة أن يشمل ذلك التمثيل المسؤوليات على مستوى مجلس الأمن. ويجب أيضا أن تكون أكثر ديمقراطية واستجابة. فإيجاد واستخدام الأمم المتحدة كمحفل حقيقي للشعوب، يستجيب للتحديات العالمية في الزمن الذي نعيش فيه، سيكون التحدي الذي نواجهه في مطلع الألفية الجديدة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد هوغو شافيز فريباس، رئيس جمهورية فتزويلا البوليفارية

وقتذاك، بل نكون نعيش أكذوبة تتمثل في الخداع وعدم المساواة. وتضم فتزويلا صوتها إلى تلك الصرخة. فلن نبدأ نحن الشعوب بالخروج من هذه الهوة والصعود إلى المرتفعات إلا بهذا الأسلوب.

ويلزم وضع اتفاق عالمي جديد للأمم المتحدة. فنحن بحاجة إلى توافق ديمقراطي جديد في الآراء في الأمم المتحدة. وتضم فتزويلا صوتها إلى تلك الصرخة.

وعلينا أن نستند إلى هذه الحقيقة الجديدة وإلى الفترة الجديدة التي نعيشها. فلن نسمع أصوات الصامتين إلا بهذه الطريقة. وكان بوسعي التخلي عن هذه الدقائق الخمس هذا الصباح وتجنّب الممثلين الاستماع إليّ. وكان بوسعي أن أتكلم ثلاث ثوان فقط. ولماذا أقول ثلاث ثوان؟ لأن هناك في العالم طفلا يموت جوعا كل ثلاث ثوان، حسب الاحصاءات. ثانية، اثنتان، ثلاث، هذا هو واقع حقيقتنا.

يقول الكتاب المقدس إن من له عينان فليبصر ومن له أذنان فليسمع. وأود أن أقول إن من له قلب عليه أن ينصت إلى صراخ البؤساء في الأرض. فبذلك وحده نمتثل للقول الوارد في سفر الجامعة: "لكل أمر أوان، ولكل غرض تحت السماء وقت". (الكتاب المقدس، سفر الجامعة، ٣: ١).

فلنتوصل إلى حقيقتنا الجديدة على هذه الأرض، ولنعمل حتى نستطيع أن نقول إن وقت الشعوب قد حان. هذا هو نداء فتزويلا، باسم جميع الشعوب البوليفارية وباسم الإنسانية: فلننقذ العالم!

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد حيدر علييف، رئيس جمهورية أذربيجان.

فهناك تفسيران تقبلهما عادة المدارس الفلسفية العديدة لتعريف الحقيقة. التفسير الأول يرى أن الحقيقة ليست فكرة مجردة أو حلما، بل هي شيء يحدث في هذه اللحظة بالذات لكل واحد منا ولجميع شعبنا. ويعتقد التفسير الثاني أن الحقيقة هي الشيء الوحيد الذي يربطنا بالكل، بالجنس البشري كله. وقال الفيلسوف الهندي جيدو كريشنامورتى أن الحقيقة ليست جامدة. فالحقيقة تتحرك، وهي دينامية تتجه في طرق عديدة.

وقد أنشئت الأمم المتحدة في لحظة تاريخية، بطبيعة الحال، ونحن نخرج من رعب الحرب العالمية الثانية. وفي ظل صراع يهدد بقرب اندلاعه، التفت البشرية حول تلك الحقيقة لوضع حد للمجزرة البشرية الشيطانية التي مات فيها ملايين البشر. بيد أن هذه الحقيقة قد تركت وراءنا، ولم تعد حقيقة في الوقت الراهن، بل واختفت بمرور الزمن. ولقد حان الوقت، في مؤتمر قمة الألفية هذا، لنجعل تلك الحقيقة أملا خلاقا وتحديا هائلا. فلنتركها وراءنا، إننا لا نستطيع التمسك مكابرين بحقيقة لم تعد قائمة، بل كانت صالحة في فترات من فترات التاريخ.

وبطبيعة الحال، ما زال الملايين يموتون كل يوم، في عالمنا الحالي، ولكن ليس نتيجة للقنابل أو الحروب العالمية. فالحقيقة مختلفة الآن، إذ يموت الملايين، حاليا، بسبب الجوع، وعدم المساواة والاستغلال والفقر. فالموت منتصر في جميع أنحاء الأرض حتى ونحن مجتمعين هنا. ولذلك، تضم فتزويلا صوتها إلى صراخ البؤساء على الأرض في المناداة بإحداث تحويل هيكلية للأمم المتحدة، وتغيير جذري في المنظمة، كما يقول فرانتز فانون.

يجب أن نأخذ بالديمقراطية وأن نقوم بتوسيع مجلس الأمن حتى يتوصل الجميع إلى الحقيقة، فلا يمكن لأقلية أن تفرض الحقيقة، لأنها لن تكون هي الحقيقة

وأذربيجان تساهم في التطور الإيجابي للعولمة. وبلدي الذي يستغل موقعه الجغرافي وموارده وإمكاناته ذات الأهمية الجغرافية الاستراتيجية للعالم قاطبة، يقوم بدور نشط باعتباره جسرا بين الشرق والغرب ينبع من ماضٍ تاريخي ثري ويرنو إلى المستقبل. فنحن نبذل جهودا جبارة لاستعادة الطريق الحريري العظيم بغية إنشاء معبر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ولتطوير وتصدير موارد الهيدروكربون في حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. ولهذه المشاريع أهمية حاسمة في تنمية الأمم بحرية وشمول في عدة مناطق من العالم. وهي توفر الزخم للشركات عبر الوطنية ولها تأثير قاطع على تنمية البيئة العالمية.

ومع ذلك لم تسمح التهديدات الخارجية والمشاكل الداخلية والضغط والاشتراك في الكفاح من أجل مناطق النفوذ، للديمقراطيات الفتية والهشة بأي فرصة للتنفيذ الحر للسياسة التي تفي بمصالح وتطلعات شعوبها من أجل تعزيز وتطوير دولها واشتراكها في التنمية السلمية. فقد اضطرت هذه الديمقراطيات من أول أيام وجودها إلى أن تخوض معركة شاقة من أجل الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية. والدول التي عانت من أعمال العدوان وضم الأراضي والتطهير العرقي والانفصالية العدوانية والإرهاب تتوقع بحق من الأمم المتحدة عملا بأقصى فعالية لإقامة عالم عادل وآمن ولحماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وللأسف فقد تحول جنوب القوقاز إلى منطقة أصبحت فيها كل هذه المشاكل والتهديدات والمخاطر واقعا صارخا. والعامل الأساسي في زعزعة الاستقرار في جنوب القوقاز هو عدوان أرمينيا على أذربيجان؛ فقد أوقع ذلك مآسي لا حصر لها على ملايين البشر. ونتج عن هذا العدوان أن احتلت قوات أرمينيا المسلحة ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان وقامت فيها بالتطهير العرقي وطردت الملايين من الأذربيجانيين من ديارهم. وأصدر مجلس الأمن

الرئيس علييف (تكلم بالروسية): نحن في نهاية القرن العشرين. وستذكر البشرية هذا القرن مع تقدمها الروحي والفكري، ومع حربين عالميتين دمويتين، ومع انهيار امبراطوريات وظهور عشرات الدول الجديدة ذات السيادة، والتوترات في الحرب الباردة، والجهود الجماعية المبذولة صوب السلام والاستقرار. فكيف يكون شكل العالم في القرن المقبل؟ إن إحالة المواجهة بين نظامين إلى صفحات التاريخ، والتوسع السائد في فكري الديمقراطية واقتصاد السوق ينبغي أن يسهما في إقامة عالم تؤخذ فيه مصالح كل الدول بعين الاعتبار وتنشأ فيه شراكة حقيقية متكافئة.

بيد أن تحليلا لتطور البيئة الدولية يقودنا إلى نتيجة مرة هي أن أنماط التناصر لا تزال حية. ونحن نعيش في فترة قلقه للغاية يمكن لخطوة واحدة خاطئة أن تولد انفجارا لوضع وتفضي إلى انتكاسة مأساوية إلى الماضي. فنحن نواجه تحدي السير في درب شاق نحو إقامة نظام عالمي عادل وآمن، ونحتاج جميعا إلى النضال للوصول إلى ذلك الهدف.

والاتجاه السائد في هذه المرحلة من تطور العالم هو العولمة. ويساورنا جميعا قلق إزاء آفاق هذه الظاهرة المعقدة والغامضة. فالعولمة ينبغي أن تساهم في كفالة التنمية المستدامة وسلامة واستقرار نظم حكم الأمم، وفي التغلب على التمييز في العلاقات الاقتصادية، وتحسين رفاه الشعوب.

وينبغي أن تكون القوى الموجهة في هذه العملية هي سيادة مبادئ وقواعد القانون الدولي، والطابع المتطور للتغيرات، والشراكة والدعم من الدول الأكثر تقدما للدول الأقل منها تقدما، والثقة المتبادلة، والتسليم بالتميز الوطني في ضوء الالتزام بالقيم التي تعتنقها البشرية جمعاء. فقوة التنمية الديمقراطية تكمن في تنوعها.

تزيد الإصلاحات الجادة والرشيطة من فعالية المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن.

وأخيرا أود التأكيد على مسؤوليتنا الجماعية عن السلام والأمن في ربوع كوكبنا، والإعراب عن ثقتنا في أن تكون نتائج مؤتمر قمة الألفية أساسا يعول عليه في رحلتنا إلى قلب القرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الجلالة الملك هارالد الخامس، رئيس دولة مملكة النرويج.

الملك هارالد الخامس (تكلم بالانكليزية): يجب

أن نستثمر في الأمم المتحدة. ولا بد أن نوفر لها القوة والموارد اللازمة لإنجاز المهام التي أسندناها إليها. نحن مدينون بإنشائها لأجدادنا الذين أحاطوها بأسمى آمالهم وتطلعاهم. إننا مدينون بما لابنائنا وأحفادنا الذين وضعوا مستقبلهم في أيدينا. نحن مدينون بما لأنفسنا، لأن جيلنا قد ائتمن على المعرفة اللازمة ليتخذ القرارات الصحيحة وعلى الوسائل التي تكفل تنفيذها.

لقد انبثقت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية - بعد أن سلمنا بأن قدراتنا على الدمار وصلت إلى مرحلة أصبح معها السلام يشكل الخيار الوحيد. واختراع الأسلحة النووية عزز هذا الإدراك.

بيد أن إراقة الدماء والدمار والبؤس نتيجة الصراعات المسلحة أمور ما زالت تشكل إلى حد كبير الواقع القائم في أوروبا، وفي الأمريكيتين، وفي آسيا، وفي أفريقيا. وينبغي تمكين الأمم المتحدة من أن تتصدى بفعالية للطبيعة المتغيرة للصراعات، والتعرف على بذور الصراعات في مرحلة مبكرة، وإدارة الصراعات حيث لا تتمكن من منع نشوبها، وتوفير الولايات والمعدات اللازمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يمكنها أن تتصدى للطبيعة

التابع للأمم المتحدة أربعة قرارات في هذا الصدد تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها، وطالبت بانسحاب القوات المسلحة الأرمنية فوراً وبلا شروط من أراضي أذربيجان المحتلة. ولكن منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن ظلت قرارات مجلس الأمن حبرا على ورق.

ومنذ عام ١٩٩٢ تشترك منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا في تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، ولكن أنشطتها لم يحالفها النجاح. والمناقشات الثنائية بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا مستمرة ولكنها أيضا لم تأت بأي نتيجة حتى الآن. وكان لدينا وقف لإطلاق النار خلال السنوات الست الماضية، ولكن ذلك ليس حلا للمشاكل.

وإنني أناشد الأمم المتحدة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما لم تتم تسوية للصراع بين أرمينيا وأذربيجان والصراعات الأخرى؛ وتنتهي عوامل الضغط الخارجي، بما في ذلك التواجد العسكري الأجنبي، يستحيل تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وإذا أريد لجنوب القوقاز أن ينال السلامة السياسية والوضع المحايد يجب السماح بإقامة علاقات طبيعية متبادلة بين دول جنوب القوقاز وكفالة اندماجها بشكل متوائم في النظام الاقتصادي العالمي.

وإنني لأعرب عن امتناني للمنظمات العاملة في إطار الأمم المتحدة وللبلدان المانحة لمساعدتها للاجئين والمشردين الأذربيجانيين الذين يعيشون بالفعل في حالة فقر لأكثر من ثماني سنوات. وحاجتنا ماسة إلى استمرار وزيادة المساعدة الإنسانية البالغة الأهمية إلى أن يعود هؤلاء إلى ديارهم.

وعلى الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة عن إحلال السلام في العالم. وتعلق آمالنا بالأمم المتحدة. وينبغي أن

على موارد كوكبنا الشحيحة وفي منع تدهور البيئة ما دام هناك هذا العدد الكبير من البشر المحاصرين بالفقر.

علينا إذن أن نستجيب لدعوة الأمين العام إلى إيجاد أمم متحدة معززة ومعاد تنشيطها ليس بعدم الاكتراث أو التشكك، بل بالعزم والحزم اللذين تستحقهما. وأتعهد بأن يفعل بلدي ذلك، وبأن نحرز النجاح معا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد الحج أحمد تيجان كباح، رئيس جمهورية سيراليون.

الرئيس كباح (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أشيد بكل الذين لقوا حتفهم خدمة لقضية السلم تحت لواء الأمم المتحدة.

وإن منظمنا العالمية تضم دولا مستقلة ذات سيادة بيد أن الأمم المتحدة تتعلق بالشعوب، جميع الشعوب، بصرف النظر عن ألوانها أو عقائدها أو وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

لذلك فإننا نشيد بأميننا العام لأنه ذكرنا بأن الأمم المتحدة تتعلق بالشعوب وبرفاهها وسلامتها وأمنها ومستقبلها. وفعل ذلك من خلال اختياره عبارة "نحن الشعوب" عنواناً لتقريره لمؤتمر قمة الألفية، هو وثيقة لم يقدم لنا فيها جدول أعمال للسنوات التي تنتظرنا فحسب، بل أيضاً توصيات محددة بشأن عملنا المشترك لصالح شعوب العالم. فعلى أن نبذل جهداً أكبر، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل

"أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعاً".

وفي بداية الألفية الجديدة، علينا أن ندرك أن مهام المنظمة قد ازدادت صعوبة. فمعظم المشاكل والمسائل التي

المعقدة للصراعات الحديثة. وينبغي تمكين الأمم المتحدة من توفير الانعاش في فترة ما بعد الصراع. والتخفيف من حدة معاناة المدنيين والنساء والأطفال الأبرياء وحماية حقوقهم، ومعاقبة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ومما هو أساسي، القضاء على أسباب الصراعات المسلحة. ومعظمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر والتخلف وانتهاك حقوق الإنسان. وقد سلمت لجنة نوبل النرويجية منذ أبعد بعيد بهذه الروابط من خلال منحها جائزة نوبل للسلام ليس لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل أيضاً لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومرتين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن الكفاح من أجل القضاء على الفقر إنما هو التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع الدولي في بداية الألفية. والأمين العام لا ينهض بقضية التنمية والتعليم والصحة، وبقضية السلم، وبقضية حقوق الإنسان والتمكين فحسب، بل بالقضايا الثلاث كلها. فهي مترابطة ترابطاً لا انفصام فيه وتعزز الواحدة منها الأخرى.

إننا متفقون جميعاً على أهداف التنمية. ولنا المعرفة اللازمة لتحقيقها والموارد اللازمة لبلوغها. ونحن نعيش في عصر من الرخاء يبشر بمستقبل زاهر بشكل لا مثيل له ولن يغفر أحد لنا - وينبغي ألا يغفر لنا - إذا لم نحقق هذا الوعد، وإذا لم تتشاطر هذا الرخاء مع أشد الناس فاقة بيننا.

والقضاء على الفقر ليس جسراً إلى السلم والتنمية وليس جسراً إلى حقوق الإنسان وكرامة الإنسان فحسب، بل جسراً أيضاً إلى الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة. فلن تتمكن أبداً من التعاون بشكل فعال في الحفاظ

يتعلق بإنشاء محكمة خاصة لتقديم الأشخاص الذين يشبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم خطيرة فيها انتهاك للقانون الدولي والقانون الجنائي الوطني، إلى العدالة.

وفي مجال إدارة الصراعات، قبلت حكومة سيراليون مؤخرا الحظر الذي فرضه مجلس الأمن، ولو أنه حظر مؤقت، على تصدير الماس السيراليوني. وعلى الرغم من أن هذا تَرْتَب عليه فقدان دخل نحن في أمس الحاجة إليه، فإننا قبلناه بغية تعزيز قدرة المنظمة على التعامل مع خطر جديد على السلم والأمن الدوليين، وخاصة في أفريقيا: ألا وهو خطر الماس في مناطق الصراع. ونعرب عن ترحيبنا باقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى إدراج الموضوع في جدول أعمال جمعية الألفية.

وفي مجال إدارة الصراعات أيضا، تتوقع سيراليون أن تستضيف أكثر من ١٦ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في واحدة من أكبر العمليات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق. فهل لي، بالنيابة عن شعب سيراليون بأسره، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق لمجلس الأمن على منحه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مسؤوليات إضافية في إطار ولايتها الحالية؟ ونتوجه بالشكر أيضا إلى البلدان التي ساهمت بقوات وموارد أخرى لبعثة الأمم المتحدة. فإن جهودها أعطت معنى حقيقيا لمصطلح الأمن الجماعي. لقد تطلبت الحالة في سيراليون أثناء تطورها استجابة ملائمة من المنظمة، وهي منظمة تعهدت في ميثاقها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وإذ نَعْبُر عتبة الألفية الجديدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس نفسه من جديد للسعي إلى السلام والأمن البشري بجميع أشكاله. وكما اقترح رئيس الوزراء

انشئت الأمم المتحدة قبل ما يزيد قليلا عن نصف قرن لمعالجتها قد اتخذت أشكالا وأبعادا مختلفة. فقد أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر تحديا. واكتسب العديد منها مناعة تجاه الوصفات والعلاجات التي طورناها على مر السنين لمعالجتها وحسمها واجتثاث جذورها.

ففي عدة مناطق من العالم، نشاهد حالات يتجلى فيها من جديد القمع السياسي والاجتماعي والتعصب الإثني والاتجاهات العنصرية واستشراء عدم المساواة الاقتصادية. وقبل سنوات قليلة، كان ما يثير قلقنا هو ما يسمى بالحرب الباردة. واليوم نواجه حروبا ساخنة واسعة الانتشار - وهي حروب حقيقية تلحق أضرارا كبيرة بحياة الملايين من البشر.

كيف نواجه إذن تحديات القرن الجديد؟ كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على مواجهتنا التحديات التي حددها الأمين العام في تقريره لمؤتمر قمة الألفية إنني أرى أن الإجابات تكمن في عملية التكيف.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتكيف مع الظروف وأن تجهز نفسها للتعامل مع تجليات المشاكل البشرية الدائمة وعدم الأمن وتخلف التنمية. ويتعين علينا في العديد من الحالات استنباط نهج جديدة واستراتيجيات جديدة يكون محور تركيزها الإنسان لمعالجة المسائل المعقدة التي تبرز مستقبلا.

لقد اختبرت سيراليون بعدة طرق قدرة الأمم المتحدة على التكيف والتعامل مع بعض تحديات القرن الجديد. فعلى سبيل المثال، في مجالات حماية حقوق الإنسان وإقامة العدل، دُعيت الأمم المتحدة إلى التكيف مع حالة فريدة باستنباط عملية ابتكارية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب. إذ طلب شعب سيراليون من الأمم المتحدة أن تقدم له المساعدة، واستجابت المنظمة فيما

الأمن - كما هي الحالة في بلدي - حتى المكاسب الاجتماعية الاقتصادية المحدودة يمكن هدرها بين عشية وضحاها. وتقتضي الأحكام والإجراءات العادية للتعاون الإنمائي التحلي بمرونة أكثر للتمكين من القيام بالعمل السريع والمجدي لإعادة تعمير البلدان فيما بعد الصراع. وهذا العمل سيشتجع ويحفز الذين سبق أن ضلُّوا ولجأوا إلى العنف على تسليم الأسلحة التي يشنون بها الحرب والعودة إلى الحياة الطبيعية كمواطنين مسؤولين.

ويقتضي التصدي لتحديات الألفية الجديدة منا أن نقبل الحقيقة الممثلة في أن عمل الحكومة وحده لا يمكن أن يحل كل مشاكلنا. والشراكة بشكل أو آخر مطلوبة. وهذه القمة، وهي أكبر تجمع لقادة العالم، تتيح لنا الفرصة لإعادة النظر في أولوياتنا، وإعادة تعريف مهمتنا، وشحن رؤيتنا للقرن الجديد وتوفير البرنامج السياسي الذي يمكن لأسرة الأمم المتحدة أن تدرج فيه برامجها ذات الأولوية لتلطيف أو تحسين الحالة الإنسانية في جميع أرجاء العالم.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): لقد اجتمعنا في هذا المكان الهام لنناقش ما يمكن أن نفعله معا لمعالجة المشاكل التي تواجه عالمنا. ويتوقع ملايين البشر الذين تمثلهم أن يخرج مؤتمر قمة الألفية هذا برسالة أمل قوية، واضحة، لا لبس فيها، ومفهومة. وسيتعين علينا قطعاً أن نصطدم بمختلف الآلهة الوثنية التي نسجد عند أقدامها، والتي تسمو عليها جميع آلهة الخمول والسوق والعولة.

وقد تخلل الألفية الثانية الكثير من اللحظات الرهيبة من صنع الإنسان، تم القيام منها بأفعال مناهضة للبشرية جلبت كثيراً من الآلام والبؤس للملايين من البشر.

البريطاني، السيد توني بليير بالأمس، لا تبدو هذه الحاجة إلى التركيز من جديد في أي مكان آخر أكثر مما تبدو في أفريقيا، أكثر القارات حرماناً على كوكبنا اليوم.

ويجب علينا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، أن نضاعف جهودنا للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات الداخلية. ويجب أن نفعل ذلك مدركين أن الصراع الداخلي في أي جزء من العالم يمثل تهديدات للبقية. والأدلة دامغة، سواء كانت تتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، واحتواء الأخطار الصحية مثل الملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز أو التعصب العرقي. وتتطلب عالمية الأمن البشري مسؤولية جماعية من جانب كل الدول.

وهناك بالطبع أبعاد شتى للأمن البشري. بيد أن أكثر الأخطار على الأمن البشري انتشاراً، بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك سيراليون، هو خطر الصراع الداخلي. ولم تعد النهج التقليدية لمواجهة هذه الظاهرة كافية. ونحن في سيراليون عشنا تجربة الارتباط بين الصراع المسلح ومسائل الأمن البشري. وبينما نرحب، على سبيل المثال، بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً في مجال السلم والأمن، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأن هذه القرارات ينبغي أن تكون مصحوبة باستجابات أكثر ابتكاراً من شركائنا في التنمية، وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية والإنمائية الدولية.

إن الأمن والاستقرار الداخليين هما أهم أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والوصفات الأرثوذكسية لإعادة انطلاق اقتصادات البلدان في مرحلة ما بعد الصراع لا تقطع شوطاً كافياً. فمؤسسات بريتون وودز تنصحنا، ولا شك عن نوايا حسنة، بأن نستثمر في تعليم وصحة شعوبنا. ولكننا يجب أن نُسلم بأن هذه النصيحة يجب ألا تكون مشروطة بشروط تضر بأمننا الوطني، لأنه بدون

وهؤلاء هم ضحايا العنف المنظم ضد البشر، والذي نقبله على أنه طبيعي، والذي نحكم به على الألفية الثانية بصورة معاكسة. ولكن هذه الألفية قد هيأت الظروف لنا لكي نضع حدا لهذه المأساة المعاصرة. إن جزءا من الحقيقة المجردة يتمثل في أن الألفية الثانية قدمت للبشرية رأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات البشرية، لوضع حد للفقر، والتخلف في جميع أنحاء العالم. والجزء الآخر من هذه الحقيقة يكمن كوننا رفضنا استخدام هذه القدرة الهائلة لوضع حد للعنف الوحشي والمتعمد والمعاصر للفقر والتخلف.

إن بلاغتنا الجماعية تبدو واعدة. ولكن الجريمة هي أن أفعالنا توصل رسالة مؤداها، في واقع الأمر، أننا لا نبالي. أننا لا نهتم. وأفعالنا تقول إن على الفقراء أن يدفنوا الفقراء.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه قمة الألفية هو أن علينا أن ندلل على مصداقتنا في عزمنا على وضع حد للفقر والتخلف في أفريقيا وفي كل مكان. ويجب أن نتحلى بالإرادة حتى نحقق النجاح، مثلما فعل الذين جادوا بأرواحهم في الكفاح الباسل ضد النازية والفاشية، مما أدى إلى ميلاد هذه المنظمة.

فإذا اتخذنا هذا القرار الذي يبشر بعهد جديد، لن يكون من الصعب أن نتوصل إلى قرارات عملية بشأن ما نحتاج إلى أن نفعله لجعل الأمم المتحدة منظمة فعالة في القرن الحادي والعشرين. وبذلك نوقف انجرافها إلى حالة التردّي التي أصبحت مصدرا للمشاكل بدلا من أن تكون مساهما على قدر كبير من الأهمية في إيجاد الحلول العاجلة التي ينبغي أن نتوصل إليها. وفي هذا الصدد ينبغي أن نكفل قيام الفقراء بدورهم، ليس كمتلقين للإحسان والهبات، ولكن كمشاركين في تحديد ما يحدث

وكانت العبودية، إحداها. والاستعمار، والفصل العنصري، والحروب العالمية، كلها كانت لحظات من هذا القبيل. كما أن المحرقة التي نفذتها ألمانيا النازية كانت إحدى هذه اللحظات التي صنعها الإنسان، كما حدث بالنسبة للإبادة الجماعية التي وقعت مؤخرا وكان ضحيتها شعب رواندا منذ ست سنوات. وقد يرى كثير منا أن كل ذلك العنف الوحشي المتعمد ضد البشرية يمثل تاريخا، وأمورا حدثت وانفضت. وقد نؤثر تناسيها، والسماح للموتى بدفن الموتى.

ولكن لا يستطيع أحد منا أن ينسى الأحياء، الذين منحونا الولاية التي أتاحت لنا هذه الفرصة الممتازة للكلام من فوق هذه المنصة. إن المليارات من بين الأحياء من الناس يكابدون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظروف من الفقر، والحرمان، والتخلف. تلك الظروف التي تخالف كل ما يمت للإنسانية بصلة، وهي أقرب إلى كل ما نندد به فيما يتعلق بالألفية الثانية.

إن فقراء العالم يقفون على أبواب القصور التي تحتوي على كل أسباب الراحة، والتي يقطنها الملوك، والملكات، والرؤساء، ورؤساء الوزراء. والوزراء الذين حظيوا بحضور هذا الاجتماع الفريد. والسؤال الذي يطرحه المليارات من البشر: "ماذا تفعلون؟ أأنتم يا من وضعنا ثقتنا فيهم، ماذا ستفعلون لوضع حد للعنف الوحشي المتعمد ضدنا، والذي يحكم على كثير منا كل يوم بالموت المهين للكرامة بصورة لا داعي لها؟"

إن من يقفون على الأبواب قد عضهم الجوع بأنيابه، بلا ذنب اقترفوه. وهم يموتون بأمراض كان يمكن وقايتهم منها، بلا ذنب لهم، وعليهم أن يعانون من ذل فقدان الكرامة الإنسانية الذي لا يتمنونه لأحد، بما في ذلك الأغنياء.

الصدد، ثم حاجة لتحديد أعمق، واحترام أكبر لقواعد السلوك على المستوى الدولي، حيث يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور محوري.

ومن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة زيادة كفاءة إدارة المنجزات الجديدة في ميادين المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، حتى يمكن المحافظة عليها داخل إطار التطور الحضاري. وفي هذا الصدد، من الضروري اعتماد وتنفيذ تدابير ضامنة لنظام الأمن النووي، تنفيذًا صارمًا، من أجل تخفيض حجم الترسانات التي تزداد تطورًا على الدوام، ائتمامًا بمعاهدة الحد من أنظمة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

إن تكييف الأمم المتحدة بحيث تتلاءم مع الحقائق الجديدة يتفق تمامًا مع مصالحنا المشتركة. ولكن، علينا أن نسلّم بأنه، على الرغم من أن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب بذل الجهود من جانب، كل الدول الأعضاء، فإن الدور الرئيسي سوف تلعبه الدول الكبيرة، مثلما كان الأمر في السابق. ومن الأقوال المأثورة عن البرت أينشتاين أن الدول القوية لا تحتاج إلى سفراء لها، فقوتها تتكلم عنها. أما بالنسبة للدول الصغيرة، فمن الأهمية بمكان كيف تعبر عن نفسها. وحتى نكون واقعيين، يجب أن نسلّم بأن الأمن في القرن الحادي والعشرين سوف يعتمد كيفية نجاح الدول الكبيرة في تحقيق التفاهم والتعاون فيما بينها، وفي درجة المواءمة بين مصالحها في الوقت نفسه، نود أن يحدث ذلك في ظروف يسودها احترام المصالح المشروعة للدول الصغيرة.

وليس ثمّة شك، كما ذكر الأمين العام في تقرير الألفية، في أنه ينبغي لكل أعضاء المجتمع الدولي أن يهتموا الفرص التي تتيحها العولمة. ولتحقيق هذا الغرض، علينا أن نتوصل إلى الطرائق الكفيلة بتعبئة كل المجتمعات،

للعالم المشترك الذين هم جزء هام منه. والسؤال الرئيسي الذي يجب أن نجيب عليه في قمة الألفية هذه، هو هل لدينا الشجاعة والضمير لنبين أن لدينا الإرادة كي نضمن أننا لن نسمح بأي حالة تحرم فئة بشرية من كرامتها.

إن شأني شأن الفقراء الواقفين على أبوابنا، أطرح السؤال "هل سنستجيب، في نهاية الأمر، لهذا النداء؟" إننا جميعًا، بما في ذلك الأغنياء، سندفع ثمنًا فادحًا إذا لم نرد، بصورة عملية، قائلين "نعم، سنفعل".

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيد بييترو لوسينشي، رئيس جمهورية مولدوفا.

الرئيس لوسينشي (تكلم بالرومانية؛ قدم الوفد نصًا بالانكليزية): اليوم، وعند مفترق القرون والألفيات، من الطبيعي أن نلقي نظرة نقدية على الماضي، حتى تكون لدينا فكرة أوضح عن المستقبل. وفي حقيقة الأمر، فقد تغيرت أمور كثيرة إلى الأفضل خلال السنوات الأخيرة. وأصبح العالم أكثر اتساقًا. كما أن شعور المرء بأنه أقل من أقرانه وهو شعور لازم مصائر أمم عديدة، أخذ يتبدد الآن. وفي الوقت الذي انشئت فيه الأمم المتحدة، لم يكن نحو ثلثي أعضائها الحاليين قد أصبحوا دولًا مستقلة بعد. وفضلاً عن ذلك - تضاعف عدد البلدان في أوروبا الشرقية، التي تعد جمهورية مولدوفا جزءًا منها.

في الوقت نفسه، ينبغي أن نسلّم بأن عملية الانفراج قد اقترنت بانتشار الصراعات المحلية، وبلغ الفقر أبعادًا ضخمة. وفي ظل هذه الظروف، وفضلاً عن الجهود التي يتعين على الدول أن تبذلها، كل على حدة، فإن أمة متحدة قوية هي وحدها القادرة على أن تقدم لنا فرصًا متساوية للتنمية، من خلال تضييق الفجوة بين الرفاهية والفقر، وبتشجيع العمليات الديمقراطية الجديدة. وفي هذا

العام بعقد مؤتمر قمة الألفية هذا العام، الذي يُطلب منا فيه النظر في دور الأمم المتحدة في العالم، في مطلع القرن الحادي والعشرين. فهذه المبادرة الهامة للغاية تأتي في وقت يدخل العالم عصرا من التغيرات الكبيرة، مع نهاية الحرب الباردة والتطور الباهر في تكنولوجيا المعلومات.

وهذه التحولات جديدة باهتمامنا، وتدعونا إلى إعادة النظر في أسلوب عملنا وإلى تنظيم أنفسنا، حتى نستطيع التوصل إلى صكوك أكثر فعالية ومؤسسات تتناسب مع الحقائق العالمية الجديدة بدرجة أكبر.

لقد صمدت المؤسسة التي أنشأناها لأنفسنا أمام اختبار الزمن، رغم العواصف والأعاصير التي واجهتها بشجاعة. فظلت ثابتة لأنها قائمة على أسس صلبة، ولكن هذا لا يعني أنها لا تحتاج إلى تنشيط.

وأود أن أذكر في هذا السياق مجالين أرى أن على الأمم المتحدة أن تغير ملامحها فيهما، هما: حفظ السلام، من جهة، والتنمية، من جهة أخرى.

لقد ارتفعت أصوات عديدة، منذ عدة سنوات، لإدانة كون أن تشكيل مجلس الأمن، وهو الهيئة التي يعهد إليها الميثاق، في المادة ٢٤، "بالتبعية الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي" لم يعد يعبر عن علاقات القوى الراهنة في العالم. وكما قال السيد كوفي عنان في تقريره أن تكوينه "لا يعكس اليوم طابع العولمة التي يشهدها عالمنا ولا احتياجاته". (A/54/2000، الفقرة ٤٤)

فعندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان ثلثا الدول الأعضاء الحالية غير مستقلة. وكان تعداد سكان العالم ٢,٥ بليون نسمة، وهو يقرب اليوم من ٦ بلايين نسمة. وتتألف أفريقيا، التي يزيد عدد سكانها عن ٧٠٠ مليون نسمة، من ٥٣ دولة من الدول الـ ١٨٩ الأعضاء في الأمم المتحدة. ويتناول أكثر من ثلث مناقشات ومداولات مجلس الأمن المسائل الأفريقية.

والحكومات، والموارد المالية الدولية. وبهذا السبيل وحده، يمكن بناء عالم مستقر ومزدهر، أيا كانت الزاوية التي ينظر منها المرء.

وإن جمهورية مولدوفا لتؤكد مجددا دعمها لمواصلة تطور عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وإننا نؤيد زيادة معتدلة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وضمان تمثيل أفضل للدول الأعضاء، سواء المتقدمة منها أو النامية.

إن جمهورية مولدوفا، وهي دولة صغيرة تواجه مشكلات الانتقال؛ دولة يتهدد سلامتها الإقليمية الصراع الدائر في المناطق الشرقية، والمترتب على انهيار الاتحاد السوفياتي؛ دولة تواجه المصاعب نتيجة لسلسلة من الكوارث الطبيعية التي وقعت خلال العام الحالي - ترى في الأمم المتحدة أملا، ودعمًا، وضمانًا لتنمية البلدان كافة.

إن الأمم المتحدة تواجه اليوم عصرا جديدا، يتعين فيه مضاهاة الخيال والابتكار بالتفاوض المعتدل وبنظرة عملية حقيقية. فلا شك أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٨٩ دولة، والتي تضيفي حاليا شخصية وثقلا على المنظمة، لديها بلا شك الموارد المادية والفكرية وكذلك الإرادة السياسية اللازمة لإنجاز مشاريع معينة تخدم المصالح العامة للجنس البشري. وتؤيد جمهورية مولدوفا أحكام الإعلان الختامي لمؤتمر القمة، وتضم صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في أمنية إقامة عالم أفضل، يسوده السلام والرخاء.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد غناسنغي أياديجا، رئيس جمهورية توغو.

الرئيس أياديجا (توغو) (تكلم بالفرنسية): من هذا المنبر الرفيع، أود أن أرحب أولا بالمبادرة الموقفة للأمين

وفي مجال التنمية، من الواضح أن الشركات عبر الوطنية المتعددة الجنسيات تلعب دورا حاسما اليوم في الشؤون الاقتصادية العالمية. إلا أنه لا وجود لها بشكل ملحوظ في المحافل الاقتصادية للأمم المتحدة.

وعلى نفس النهج الذي يجري بمقتضاه العمل في منظمة العمل الدولية، حيث يشارك فيه بفعالية ممثلو الحكومات، وأصحاب العمل، والعاملون، أعتقد أنه من المستصوب فيه أن يشارك في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلو الحكومات مع ممثلو الشركات المتعددة الجنسيات، الذين يملكون نفوذا كبيرا في القطاع الاقتصادي. وبهذه الطريقة يمكن أيضا تعزيز فعالية وتأثير هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة.

وهذه بعض الأفكار التي وددت أن أسترعي إليها نظر الجمعية.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): إن عددا كبيرا من المسائل العالمية ذات الأهمية الكبيرة التي يجب ذكرها قد تناولها باستفاضة زملاء لا أطمح في التوصل إلى ألمعيتهم الخطائية أو قدراتهم التقنية، ناهيك عن التفوق عليها. ومن ثم، سأقتصر على تناول آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء، بما فيها الجنوب الأفريقي بصفة خاصة.

إنني أقف أمام الجمعية لكي أعلن ذلك الامتياز المبهم لي بوصفي زعيم أحد البلدان التي تعاني بالغ المعاناة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم.

لقد توصلنا خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية إلى معدلات نمو اقتصادي تقارن بمعدلات نمو النمر الآسيوية،

ولذلك، نرى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في تشكيل المجلس للسماح باختيار أعضاء دائمين جدد من بين الدول الاقتصادية الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وانضمام دول إقليمية من البلدان النامية.

علاوة على ذلك، فإن ظهور أنواع جديدة من الصراعات في السنوات الأخيرة يقتضي منا تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل أفضل كي تصبح أكثر فعالية.

وإلا، ما كان الضعف قد نال من بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، كما رأينا في البوسنة، ومؤخرا في سيراليون.

ويسعدنا أن الأمين العام قد شكّل فريقا رفيع المستوى أعد تقريرا عن جميع جوانب عمليات حفظ السلام. وبرئاسة السيد الأخضر الابراهيمي، وزير خارجية الجزائر السابق، أصدر الفريق توصيات هامة جدا في التقرير الذي رُفِعَ إلى الأمين العام في ١٧ آب/أغسطس.

ونؤيد بشدة التوصية ٣، المتضمنة في المرفق الثالث من التقرير، التي يتعين بموجبها على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتمكن، بمجرد نشرها، من الاضطلاع بالولاية المنوطة بها بنجاح وعلى نحو مهني، ويجب أن تكون قادرة أيضا على الدفاع عن نفسها والسيطرة على من يحاولون أن يقوضوا أعمالها في الميدان عن طريق العنف.

ونؤيد أيضا التوصية ٤، التي تطلب أن تكون ولايات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام واضحة، وذات مصداقية، ويمكن الوفاء بها. ونريد أن تُمول هذه العمليات التمويل الكافي. ونأمل أن يقوم مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالنظر في توصيات تقرير الابراهيمي مع الموافقة عليها، وبكفالة تنفيذها على وجه السرعة.

باستخدام العقاقير المضادة لتجدد الفيروس. وأنشأنا مراكز لإسداء المشورة وإجراء الاختبارات الطوعية في مستوطناتنا الرئيسية، ويجري تزويد المناطق الأخرى في بلدنا بهذه المرافق. وتجري تعبئة المجتمع المحلي عن طريق إسداء المشورة لكل أسرة. وقد تحالفنا مع منظمات الشباب وغيرها من المنظمات الأهلية في بوتسوانا.

وتنفذ حكومتي أيضا برنامجا للرعاية المنزلية تخفيفا للزحام في المستشفيات وغيرها من المراكز الصحية. وقد خصصت لذلك المزيد من الأيدي العاملة والموارد المالية، بما في ذلك تحويل أرصدة التنمية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعرب عن امتناننا للحكومات، ولنظومة الأمم المتحدة، وللمنظمات الخاصة وغير الحكومية التي أقامت شراكات معنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتمول حكومة بوتسوانا حتى الآن ٨٠ في المائة من جميع أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به، وقد لا تتمكن من مواصلة هذا التمويل. ويصاب بعض أطفالنا أثناء أول تجربة جنسية لهم. ولنشر رسالتنا على أوسع نطاق، شكّلنا لجانا متعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل مدينة وفي كل قرية في بلادنا. ونعترم القضاء على هذه الآفة، أو وقف انتشارها على الأقل.

ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة عالمية تستدعي اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي. ويهدد هذا الوباء التنمية البشرية والأمن الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا، هناك حاجة ماسة إلى العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي بأسره لمكافحة هذه الآفة.

ولكي يتغلب بنو البشر على هذه الآفة، لا بد لنا من الالتزام ووحدة الهدف. أما بالنسبة لأشد المتضررين

وحققنا مؤشرات للتنمية البشرية كانت موضع حسد الكثيرين، ومارسنا الديمقراطية المتعددة الأحزاب، والحكم المتسم بالشفافية والمساءلة، وحافظنا على مجتمع واقتصاد يتميزين بالانفتاح.

أما الآن فإننا نرى يوميا الأمهات المسنات يتفجعن على أطفالهن المحبوبين الذين أصابهم الموت قبل الأوان. ويولد الأطفال اليوم لكي يدفنون في اليوم التالي، ويزداد عدد اليتامي الذين يتلهفون على النحبة والرعاية الأبويتين. هذا هو الواقع المؤلم لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي نعيش فيه والذي يتعين علينا قبوله.

وبعد أن تمتعنا بالسلام والأمن والنمو الاقتصادي المطرد، نجد مكاسبنا في مجال التقدم الاجتماعي وقد انعكس اتجاهها بسبب هذه الآفة. ويجري تحطيم السكان النشطين اقتصاديا في مجتمعنا، وهو أئمن مواردنا. ووفقا لحساب متوسط العمر المتوقع لدينا نجد أن ذلك المتوسط قد انخفض بمقدار ٢٠ عاما، من ٦٧ إلى ٤٧.

ومن المخيف أن نلاحظ أن نصف من يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يبلغوا ٢٥ عاما بعد.

وكانت إحدى استراتيجياتنا الرئيسية لمكافحة هذه الآفة المتفشية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن أنشأنا مجلسا وطنيا متعدد القطاعات أترأسه بنفسه. وعلى الصعيد التنفيذي أو التقني، أنشأنا وكالة التنسيق الوطنية للإيدز، برئاسة مسؤول رفيع المستوى، لكي تنفذ برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ولب استراتيجيتنا المعلومات، والتعليم، والاتصالات، مقترنة بجهودنا المتضافرة لإزالة وصمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما زلنا نعقد اجتماعات استشارية مع جميع أصحاب المصالح. وتتضمن برامجنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منع نقل العدوى من الأم إلى الطفل

ونحن على اقتناع راسخ بأن مؤتمر قمتمنا يهيب لنا فرصة رائعة لمناقشة قضايا إعادة تشكيل الأمم المتحدة كي يتسنى لها تحقيق أهداف القرن الحادي والعشرين وتعيد تقييم التحديات العالمية التي تواجه الإنسانية في مرحلة تنميتها الراهنة.

وتؤيد طاجيكستان تأييدا تاما عزم جمعية الألفية على تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة بوصفها آلية عالمية من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين ومن أجل تطوير التعاون المتعدد الأطراف القائم على أساس توازن مقبول بصورة متبادلة بين مصالح جميع الأمم.

وينبغي أن تهدف عملية العولمة التي تؤثر تأثيرا شديدا في تطور المجتمع إلى القضاء على أوجه عدم التوازن الخطيرة التي تقسم العالم في الوقت الحاضر بدلا من تكتيفها. ولذلك، وبغية تجنب الاضطرابات والهزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولضمان تحقيق الأمن الاقتصادي، فإننا نعتقد أنه ينبغي موازنة تلك العملية بسياسة اجتماعية مدروسة وموجهة نحو تحقيق الأهداف، لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

والأمم المتحدة مطالبة بتشجيع عمليات ترمي إلى تضييق الفجوة في التنمية بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، لا سيما باجتذاب الاستثمارات إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي لا تمتلك موارد النفط والغاز.

وتوافق طاجيكستان على آراء الكثيرين التي تفيد أن التسامح بإلغاء الديون المتراكمة على البلدان التي شهدت صراعات واسعة النطاق أو البلدان التي عانت من كوارث طبيعية من شأنه أن يقدم دفعة قوية لبناء سلام مستدام في تلك البلدان. ونحن مقتنعون بأن هذه التدابير سوف تؤدي إلى تحرير موارد داخلية كبيرة يمكن استخدامها من أجل التعليم والرعاية الصحية، ومن أجل

مباشرة، فإن تأخير هذه الإجراءات يوما إضافيا واحدا تأخير أكثر مما ينبغي بالنسبة لآلاف من أفراد شعبنا. إن شعبنا يصرخ طالبا المساعدة. فلنستجيب قبل أن يفوت الأوان.

وقد دعا الأمين العام في تقريره إلى "تخفيض معدلات إصابة من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما بفيروس نقص المناعة البشرية - بنسبة ٢٥ في المائة في البلدان الأكثر تضررا، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبنسبة ٢٥ في المائة على الصعيد العالمي قبل عام ٢٠١٠". (A/54/2000، الفقرة ١٢٨) ولتحقيق هذا الهدف، سنحتاج إلى كميات كبيرة من الموارد الملموسة والمناسبة.

ونحن، بوصفنا بلدانا نامية، لا يمكننا الوفاء بكل من المطالب المتعلقة بالتعليم، والارتقاء بالوعي، وإجراء الاختبارات، وإسداء المشورة، وتقديم الرعاية الصحية الإنجابية للمراهقين، ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والحصول على العقاقير والأدوية للمصابين ورعايتهم. ولهذا، نحتاج إلى تجميع جهودنا ومواردنا والعمل مع الأمم المتحدة والقطاع الخاص على إيجاد علاج فعال لهذا الوباء.

وإنني واثق أننا، بوصفنا زعماء العالم، إذا عملنا متحدين على التصدي لهذا التحدي الذي تواجهه البشرية بأسرها، فمن المؤكد أننا سنحتفل بإسهامنا في إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" - حرب بجميع مظاهرها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة السيد عمومي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس رحمانوف (تكلم بالروسية): تتركز آمال وأمان جميع شعوب الأرض على أعمال محفلنا العالمي. وتتوقع شعوب الكرة الأرضية منا أن نطور استراتيجية للشراكة تستجيب لمصالحها الرئيسية وتلبي احتياجاتها.

تدابير استثنائية وهامة لكبح العدوان والإرهاب وأشكال التطرف الأخرى.

ومن الأهمية أن نزيد أنشطتنا الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية. فالدروس المكتسبة من الأحداث التي جرت توضح لنا أن الأمم المتحدة لن تتمكن من حل الصراع في أفغانستان إلا بفضل الدعم الأكيد من القوى العالمية القيادية - أولاً وقبل كل شيء روسيا والولايات المتحدة الأمريكية - وبطبيعة الحال، بفضل النوايا الحسنة لأطراف الصراع. وفي هذا الصدد، نعتبر أن الاجتماع الأول للفريق العامل الروسي - الأمريكي المعني بأفغانستان، الذي عُقد في واشنطن في آب/أغسطس ٢٠٠٠، يعد بداية واعدة.

ونعتقد بأن أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة ينبغي أن تستند إلى الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية كما ينبغي أن تُجرى في حينها، وأن تلائم الحالة وتطوراتها وأن تستند إلى إجراءات المجتمع الدولي الجماعية المتسقة. ومجلس الأمن هو وحده الذي يتمتع بحق خاص يقتصر عليه دون غيره لفرض الجزاءات باسم المجتمع الدولي، واستخدام القوة لغرض المحافظة على السلام أو استعادة السلام والأمن الدوليين.

ويتمثل واجبنا المقدس تجاه أجيال المستقبل ليس في حماية الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً في العمل معاً إلى جانبها، لجعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أمناً وجديراً بأجيال المستقبل كي يتسنى لها أن تعيش حياة أفضل وأكثر سعادة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أتقدم إليكم بمناسبة. ما زال هناك ٢١ متكلماً على قائمة المتكلمين في هذه الجلسة. وبما أنه يتعين علينا أن ننهي القائمة في كل جلسة، أناشد المشتركين في قمة الألفية احترام الفترة

تخفيف نتائج الصراعات والاستجابة على نحو أكثر فعالية للكوارث الطبيعية.

وتكافح طاجيكستان وتبذل قصارى جهدها للمساهمة في حسم القضايا الإيكولوجية الملحة. ونحن نطالب الجمعية العامة بدعم المبادرة المعروفة جيداً التي اتخذها بلدنا لإعلان سنة ٢٠٠٣ بوصفها "السنة الدولية للمياه العذبة". فإذا تمكنا في القرن المقبل، من خلال جهودنا المتضافرة، من ضمان توفير إمكانية حصول جميع شعوب الكرة الأرضية على المياه العذبة، فسوف نقصد كل ثانية مواطننا على الكرة الأرضية من الأمراض المعدية. هذه مسألة هامة ليس لطاجيكستان فحسب، بل أيضاً للمجتمع الدولي بأسره.

وإذا انهار السد الواقع على بحيرة ساريز، فسوف تصب ملايين الأمتار المكعبة من المياه في الوديان القريبة، وسوف يغمر الفيضان ملايين الهكتارات من الأراضي ويسبب تشريد زهاء ٥ ملايين مواطن في طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وأفغانستان من مساكنهم.

وثمة مشكلة إيكولوجية عالمية ملحة بقدر متساو هي أزمة بحر آرال، التي تعزى إلى استخدام الموارد الطبيعية بصورة غير رشيدة. ولن يكون بالمستطاع التصدي لهذه المشاكل إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

ويتعين أن يتخذ مجتمع الأمم خطوات محددة وإجراء متسقاً لمكافحة الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات على نحو غير قانوني والاتجار بالأسلحة بدون رقابة. وإضافة إلى شركائنا في رابطة الدول المستقلة، تشعر طاجيكستان بقلق خطير لأنه يجري تحويلنا إلى مصدر تهديد مستمر لأمن بلدان أخرى، وليس بلدان وسط آسيا فحسب. ونحن نعتقد بأنه ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي

أن تقف موقف المتفرج لتشهد تدمير شعب بابوا الغربية التي ضاع بالفعل من شعبها أكثر من نصف مليون نسمة نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، فيجب ألا نشهد مأساة أخرى في هذه المنطقة مثلما حدث في تيمور الشرقية.

ولذا ستؤيد ناورو أي قرار للأمم المتحدة يتيح لشعب بابوا الغربية فرصة اختيار تقرير المصير.

ويساور حكومتنا قلق من أن المنطقة التي تضم دول المحيط الهادئ لا تتلقى اهتماما كافيا من الأمم المتحدة. فهي في أحيان كثيرة تصبح مشغولة بآسيا وبالتالي تسيطر آسيا على أعمالها. وأوقيانوسيا منطقة متميزة لها خصائصها وتحدياتها الفريدة. فينبغي أن تسلم الأمم المتحدة بمنطقة المحيط الهادئ باعتبارها مجموعة إقليمية مستقلة.

ويسعدني أن أعهد إلى الجمعية بمهمة كفالة أن تصبح منطقة المحيط الهادئ خلال دورة مؤتمر القمة والجمعية العامة هذه مجموعة وطنية مستقلة.

وباعتبارنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية فإننا معروفون بوجه خاص بضعفنا ولا سيما إزاء هشاشة بيئتنا. وشعب ناورو مهتد، جنباً إلى جنب مع إخواننا وأخواتنا في منطقة المحيط الهادئ، بإبادة جماعية من خلال الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحار. وتنضم ناورو إلى جميع دول العالم المسؤولة، في حث البلدان المسؤولة على وجه الخصوص عن مستويات التلوث الحالية، على التنفيذ السريع والمبكر للأهداف المحددة في بروتوكول كيوتو.

والواقع أن أي رياح باردة يمكن أن تلحق أضرارا فادحة سواء أكانت تلك الرياح الباردة ناشئة من ارتفاع مستوى سطح البحار أم من التلوث في مناطق صيد الأسماك أم من الأجزاء المالية أم، كما هو الحال بالنسبة لناورو، من استنفاد صادرها الوحيد وهو الفوسفات. وبينما تحمل الدعايات السياحية صوراً للجنة في جزر

الزمنية المحددة بخمس دقائق لكل متكلم. فذلك سيمكننا من الاستماع إلى جميع المتكلمين المسجلين على القائمة في هذه الجلسة.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الأونرابل برنارد دويوغو، رئيس جمهورية ناورو.

الرئيس دويوغو (تكلم بالانكليزية): يسر جمهورية ناورو أن تشارك في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية التاريخية هذا.

ومع أن ناورو لم تنضم إلى الأمم المتحدة إلا في العام الماضي فهي تقيّم أعمال هذه الهيئة تقييماً عالياً ولها أكبر الأمل في نجاحها في القرن الجديد، إذ من خلال مساعدة الأمم المتحدة قبل نحو خمسة وثلاثين عاماً نال شعب ناورو تأييد المجتمع الدولي للتصويت على تقرير المصير.

والآن وقد تمتعت ناورو بخمسة وثلاثين عاماً من الاستقلال فإنها تلمس تشجيعاً كبيراً لأن إخواننا وأخواتنا في تيمور الشرقية أمّنوا من خلال مساعدة الأمم المتحدة طريقهم إلى الاستقلال. وبهذه المناسبة فإننا نضرب بالدعاء مع أسر الثلاثة التابعين للأمم المتحدة الذين قتلوا بالأمس أثناء تأدية الواجب في تيمور الشرقية، ومع ذلك نظل على يقين من أننا بالدعم المستمر من الأمم المتحدة سنرى شعب تيمور الشرقية وهو يتخذ الخطوات النهائية نحو إقامة دولته.

ومن ناحية أخرى فإن إخواننا وأخواتنا الميلانيزيين في بابوا الغربية لا يزالون يكافحون من أجل كسر الهيمنة الاستعمارية والحكم الأجنبي المفروضين عليهم بعد ما يسمى بالاختيار الحر في عام ١٩٦٩. ومن الضروري للغاية أن تتاح لبابوا الغربية فرصتها المشروعة لإجراء استفتاء ديمقراطي لشعوبها الأصلية. ولا يمكن للأمم المتحدة

كانوا مبعدين عن الأمم المتحدة فإننا لا نستطيع أن نعتبر هذه الهيئة ممثلة عالميا لشعوب العالم.

وفي الختام يحدوني الأمل في أن تضطلع الأمم المتحدة وهي تخطو وئيدا في القرن الجديد بدور أكثر أهمية في إصلاح الميثاق. ونحن لا نقبل بالتأكيد أن تواصل الأمم المتحدة مسيرتها كما هي الآن دون أن تسمح بتوسيع وتعميق إشراك المجتمع الدولي في التصدي للتحديات العالمية الأساسية. وبصفتنا قادة فإن علينا واجبا تجاه شعوب العالم أن نكفل لهم أن يكون القرن الجديد أكثر أمنا وازدهارا من القرن العشرين.

وفي هذه الذكرى الألفية الثانية لمولد السيد المسيح أرجو مخلصا أن تسود المحبة ويسود التفاهم بين شعوب العالم، حيث قيل إن سيادة القانون بلا محبة هي الطغيان.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فيرينك مادل، رئيس جمهورية هنغاريا.

الرئيس مادل (تكلم بالانكليزية): على أعتاب القرن الحادي والعشرين نعيش في وقت من التحديات الخطيرة والفرص العظيمة. وما من شك أننا نشاهد اليوم، على ما يتضح، ظاهرة جديدة هي العولمة. وفي هذا السياق، ينبغي ألا تألو الأمم المتحدة جهدا لتكشف عن الوعود الخفية التي تبشر العولمة لصالح جميع بني البشر.

وتقع على الدول الأعضاء بالمثل مسؤولية مشتركة تتمثل في الاضطلاع بدورها بفعالية لمواجهة مساوئ هذه الظاهرة الجديدة، وخاصة بالنسبة لمن كانوا من بيننا أقل حظا حتى الآن. وفي هذا الصدد، يستحق تقرير الأمين العام لمؤتمر قمة الألفية اهتمامنا الكامل وتقديرنا العميق. ولبي أكثر من واثق بأن النتائج الرئيسية التي خلص إليها ستساعدنا على إنجاز المهام الهائلة المنوطة بهذه القمة.

المحيط الهادئ تظل التحديات البيئية واقعا ونذيرا بالشر. فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني وضعف الاقتصادات يبقى الاعتماد على المعونة الخارجية متزايدا ويحدث الهبوط المطرد في دخل الفرد ومستويات معيشتته نتيجة لتزايد الفقر. ومع الديون الخارجية الكبيرة لا تحتاج الدول النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى مساعدة إثنائية فحسب، بل وإلى استثمارات خاصة أجنبية كبيرة.

بل إنه لما حاولت دول جزيرة صغيرة نامية أن تعزز مواردها الضعيفة تعرضت لاعتداء الاقتصادات المتقدمة النمو. فلم تكن الاعتداءات الأخيرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على النظم المالية البحرية، بما فيها ناورو، تركز كثيرا على غسيل الأموال، بل على سبب أكثر مدعاة للشك هو ما يسمى بالممارسات الضريبية الضارة. وتظل ناورو على تقديرها لدعم محفل الأمم المتحدة البحري، الذي سلم، على الأقل، بالأضرار التي تحدثها هجمات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولو أريدت التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية فإنها تحتاج إلى جهد تعاوني كبير من الدول المتقدمة النمو وتقدير فعلي للتحديات الفريدة التي تواجهها.

ومن بين الدول المتقدمة النمو التي مدت يد العون جمهورية الصين. فجمهورية الصين بوصفها ديمقراطية عريقة ورائدة لقيم حقوق الإنسان، أبدت قدرتها وحماسها في مجال الإسهام الذي يعول عليه للرفاه والتقدم الدوليين. ولذا فإن ناورو، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، تؤيد إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الجمعية العامة لدراسة الوضع الدولي لجمهورية الصين.

وسكان جمهورية الصين البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة لا يستحقون أقل من اعتراف دولي كامل، وطالما

أيضا وضع صك شامل وملزم قانونيا لتوفير الحماية الدولية لحقوق الأقليات، بما فيها المسؤوليات ذات الصلة وكذلك مساءلة الدول المعنية. وكلما عجل المجتمع الدولي في عمله، كلما خدمنا قضايا الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بصورة أفضل.

ومؤتمر القمة هذا يتيح فرصة ثمينة وحسنة التوقيت لتعطي عملية إصلاح الأمم المتحدة دفعا جديدا إلى الأمم. وعالمنا السريع التغير يحتاج إلى أمم متحدة متجددة. وبغية أن يعبر مجلس الأمن بشكل أفضل عن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة، لا غنى أيضا عن توسيع عضويته بضم أعضاء دائمين جدد بمن فيهم ألمانيا واليابان وغيرهما.

وتوافق الذكرى الألفية لإنشاء دولة هنغاريا بداية الألفية الجديدة. وإنني لأنقل تحية شعبنا الذي يحتفل بهذه المناسبة إلى هذا المنتدى. إن القيم التي تمثلها هنغاريا والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها ستمكنا أيضا من أن نشارك في تحديد التزامنا بالمقاصد والمبادئ النبيلة التي ستستند إليها الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وبهذه الروح، يعلن بلدي عن استعدادة لأن يساهم، بمساعدة الأمم المتحدة، بنصيبه من أجل إقامة عالم أكثر سلامة وأكثر أمنا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا.

الرئيس كوتشان (سلوفينيا) (تكلم بالسلوفينية)
(الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):
إن هذه الدورة التاريخية لفرصة سانحة كي تعيد التأكيد على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والتأكيد على المطالبة بمراعاة كرامة الإنسان والإنسان وحقوق الجماعة باعتبار أنها تشكل المبدأ الأساسي العام

وكثيرا ما يقال، ولكن بحق، أن تحديات العولمة تتطلب استجابات عالمية. وفي عصرنا هذا، من الممكن أن تكافح الدول الفقيرة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، وغسل الأموال، والإرهاب الدولي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولكنها لن تتمكن من فعل ذلك ما لم تعمل بشكل متضافر بينها. وهنغاريا على استعداد للاضطلاع بدورها حتى النهاية.

ومن الشواغل الكبرى للمجتمع الدولي، حماية البيئة. وأعتقد أنه قد آن الأوان لنكرس جميعا أنفسنا من جديد للتصدي لقضايا البيئة، بما فيها تدهور البيئة، ولنبدل في الوقت ذاته، جهودا مضاعفة للحفاظ على خيرات الطبيعة في كوكبنا لصالح الأجيال القادمة. وينبغي لمبدأ أنه على الملوث أن يدفع، أن يشغل المكان اللائق به في كل الوثائق الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن هنغاريا أكثر من مستعدة للعمل على الصعيد الإقليمي وكذلك العالمي من أجل تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة إلينا، نحن الهنغارين، الذين تمثل أمة تفخر بتاريخها، تشكل القيم الأساس الذي تستند إليه سياساتنا. وجمهورية هنغاريا تطبق أيضا سياسة خارجية تستند إلى القيم. وعليه، فإن القيم العامة من قبيل احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية - بما فيها حقوق الأقليات - والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية عزيزة على قلوبنا وأذهاننا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أكثر من جدير بالثناء في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وقد ساعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات المختلفة ذات الصلة على ازدهار حقوق الفرد الأساسية.

بيد أنه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أؤمن بأن الأمم المتحدة ملتزمة تاريخيا بها. ونحن نأمل، بل ونتضرع أن يتم

وفوكوفار. فهذا النوع من المآسي لا يزال يحصل في العالم اليوم. كما أننا نتحمل مسؤولية مشتركة بوقوعها. وهناك بوادر جلية في جنوب شرقي أوروبا على وجه الخصوص تنذر بأن هذه الكوارث ستقع من جديد.

لذلك، فإن لوائح من أننا سنتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لتحديث الأمم المتحدة وتزويدها بما تحتاج إليه للاضطلاع بهذه المهمة. وأؤمن بأن الذين يشغلون مقاعد مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة - وتقع عليهم بالتالي مسؤولية حماية السلم والأمن الدوليين - سيتحلون بما يلزم من التزام وروح وشجاعة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

ويجب أن تتماشى الأعمال التي يضطلع بها مجلس الأمن ومسؤوليته الأولى وهي الحفاظ على السلم والأمن في العالم. وعليه أن يسلم بالظروف التي تدعو إلى اتخاذ الأمم المتحدة ما هي مفوضة باتخاذها من إجراءات، بما في ذلك استخدام القوة.

ويجب علينا احترام مبدأ حماية سيادة الدولة، ولكن ليس بأن نظل مشلولين عندما نواجه مجرائم ضد الإنسانية. فمن واجب المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يعمل على حماية السكان المدنيين المهددين الأبرياء من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعنف الجماعي المنظم الذي ترتكبه السلطات في دولتهم نفسها. وعلى الذين يتمتعون بحق النقض، الذي يمثل مسؤولية خاصة يتحملها أعضاء مجلس الأمن الدائمون، ألا يحتبئوا وراء الحجج القائلة بأن الأمر يمس الشؤون الوطنية الداخلية فيشلوا عمل المجلس ومسؤوليته.

إنني أؤيد مناشدة الأمين العام كوفي عنان المتعلقة بالتدخل لأسباب إنسانية، الواردة في تقريره المعنون "نحن الشعوب". وأتوقع أن نعمل جاهدين معا على تمكين

التي ستستند إليه في أعمالها المقبلة. وفي عالم اليوم، يعتمد أساسا تحقيق السلم والأمن، وهما الهدفان الأساسيان للأمم المتحدة، على احترام هذا المبدأ بثبات. وهو يشكل التحدي الأساسي الذي سنواجهه في المستقبل.

وتفيد التجربة بأن التسليم بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها أمور لها أهمية متساوية بالنسبة للسلم والأمن، تماما مثل الاعتراف بسيادة الدول وحمايتها. وكقاعدة عامة تدور الصراعات المسلحة اليوم داخل حدود الدول ذات السيادة وليس فيما بينها. وهذه الحروب الداخلية تولد العنف والإبادة الجماعية والتطهير العرقي حيث يعتمد مصير الأشخاص على ما إذا كانوا ينتمون إلى عرق أو جنسية أو دين معين. ويتزايد اعتماد استتباب الأمن الإقليمي والسلم العالمي على قدرة الأمم المتحدة على التدخل بكفاءة عندما ترتكب الدول أعمال عنف في حق مواطنيها.

وقد تدخل المجتمع الدولي بالفعل في هذه الصراعات. وفي معظم الحالات، جاء التدخل في وقت متأخر جدا. واستخدمت فيه وسائل غير وافية وأسفر عن نتائج غير كافية. ورغم التسليم بهذه الحقائق، ما زالت تنقصنا الحلول المنهجية والمتفق عليها التي تكفل التوصل إلى نتائج في الوقت اللازم وبشكل فعال. ولهذه الأسباب أيضا، من الضرورة القصوى القيام بإصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أدرج أيضا مبدأ سيادة الدولة الذي يتضمن أيضا مسؤولية الدولة ذاتها عن مواطنيها وعن الدول الأخرى. ولا يمكن أن يتخذ هذا المبدأ ذريعة للقيام بأعمال عنف منهجية ولانتهاك حقوق الإنسان بشكل جماعي. ولا يمكن أن يشكل سببا يحول دون تدخل الأمم المتحدة في هذه الحالات.

ونحن كلنا على علم بالكوارث التي لحقت برواندا وكمبوديا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وسربرينتشا

وسيظل دور الأمم المتحدة في المستقبل أيضا لا بديل له. غير أن سلطتها وسمعتها لا تكفان بكلماتنا. وإيمان الناس بالأمم المتحدة ستعززه فعاليتها وقدرتها على تنفيذ المبادئ المعلنة، وضمانها للسلام، والأمن، والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

إن سلوفينيا تؤيد المبادئ والأهداف النبيلة التي اجتمعنا من أجلها هنا. والآن ينبغي اتخاذ خطوات شجاعة. وأنا واثق من أننا، بروح الأمم المتحدة، قادرون على اتخاذها.

أخيرا، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن سلوفينيا ستزيد مساهمتها المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنة المقبلة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون.

الرئيس بيا (تكلم بالفرنسية): الكاميرون، التي كانت في ما مضى تحت وصاية الأمم المتحدة، ظلت ملتزمة بصورة عميقة بهذه المنظمة والمبادئ التي تقوم عليها. لذلك يسرني جدا أن أشارك في مؤتمر قمة الألفية هذا، الذي سيسطر بحروف من ذهب في تاريخ الأمم المتحدة.

في البداية أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين على انتخابهما. ونحن نرى في هذه الرئاسة المشتركة بين الشمال والجنوب بشيرا بعصر جديد، ودلالة على تصميم شعوب الأمم المتحدة على التقدم نحو القرن الحادي والعشرين معا وبناء المستقبل معا بروح من التعهد بالتضامن.

ويسرني أيضا أن أشيد بعمل أميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي سعد شعب الكاميرون وشخصي باستقباله في أيار/مايو الماضي. وأهنئه مرة أخرى على

المجتمع الدولي من الاستجابة وعلى ضمان ألا يظل، عندما يساء استخدام مبدأ سيادة الدولة، عاجزا في وجه العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية.

التدخل الإنساني استجابة فعالة لأزمة إنسانية وامتداد للدبلوماسية الوقائية، يحاول حل التزاغات قبل أن تتطور إلى صراعات. ويقتضي إدخال فصل جديد في القانون الدولي الذي سيتكيف مع الفهم المعاصر للأخلاقية الدولية. والقانون الإنساني الدولي يمثل فكرة ممتازة ومطلبا من مطالب عصرنا. وفي الوقت الحالي تتسم قواعده بالغموض، وهو مجهول في أغلب الأحيان وكثيرا ما يجري انتهاكه عمدا. ولهذا يتحتم وضع مبدأ للتدخل الإنساني يقوم على تفسير حديث لميثاق الأمم المتحدة ويتوافق مع العلاقات والمعايير الدولية الجديدة، التي تعطي الأولوية في حالات معينة لحماية حقوق الإنسان. ويعزز اقتناعي في هذا الصدد تجربتي الإنسانية والسياسية في مأساة البلقان ومشاركة سلوفينيا في بعثات حفظ السلام.

على الرغم من الإنجازات الإيجابية، لا نزال، في منعطف الألفية، بعيدين عن تحقيق أهدافنا فيما يتعلق بالأمن والسلم العالمي، والقضاء على الفقر، وتقليل الفوارق الهائلة في الرفاهية والتنمية وكفالة الأمن الاجتماعي والقانوني للأشخاص. إننا بعيدون عن تحقيق المساواة بين مختلف الحضارات التي ننتمي إليها والتي تحضب حياة الجنس البشري ماديا وروحيا. وقد أتاحت الفرصة الآن أيضا للإعتراف بالأهمية العامة لحقوق الإنسان بالنسبة للأمن والسلم الدوليين في العالم المترابط، ذي المراكز المتعددة لتطوير الحضارة الإنسانية، وأهمية تلك الحقوق لمنع استبدال المواجهات السابقة بين الكتل العسكرية والسياسية بمواجهات بين الحضارات والثقافات والأديان، تكون لها آثار مهلكة على مستقبل الجنس البشري.

ويتوقف الأمر علينا اليوم في أن نعطي هذه المنظمة الوسائل اللازمة لجعل هذه التطلعات حقيقة. وهذا سيقضي بالضرورة حلا عادلا ومنصفا لمشكلة الديون؛ وتعزيز القدرات المالية لمنظمتنا وبالتالي عملها على كفالة الدعم الزائد للمنظمات دون الإقليمية؛ والسعي على سبيل الأولوية إلى منع الصراعات المسلحة.

في عالم اليوم، الذي يميل إلى إبعاد بني الإنسان إلى خلف الستار، يجب على منظمتنا، إذا كان لها أن تطلع بمهمتها بكفاءة، أن تواجه تحديات القيم الأخلاقية. وإذا لم يصحب العولمة نظام أخلاقي جديد، وإذا ظلت تفتقر إلى الروح الطيبة الزائدة التي تشكل التضامن بين الأمم والشعوب، فإنها تجازف بتعريض السلام، الذي يتعلق به عصرنا تعلقا كبيرا، للخطر.

إن عالمنا في الحقيقة يحتاج إلى الأخلاق. والأخلاق بوصفها مجموعة من القيم السلوكية تمثل تطلعا أساسيا للبشرية بأسرها. وبفضل الأخلاق ستتأصل مركزية بني الإنسان في سياساتنا وأعمالنا. بل كيف يمكننا أن نتكلم عن حقوق الإنسان بدون الكلام عن الحق في التنمية؟ وماذا تعني الديمقراطية والحكم الصالح إذا لم يقترنا بأخلاقيات الإدارة من أجل المصالح المشتركة؛ أليست أخلاقيات التضامن الدولي ضرورية في معالجة ديون البلدان الفقيرة؟

إننا ندعو إلى أن تنشأ في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لجنة أو هيئة لرصد الأخلاقيات الدولية، تكلف على وجه التحديد بمهمة إعلاء القيم الإنسانية الأساسية والعامة بين الأمم وفي داخلها.

ومؤتمر القمة هذا يتيح لنا الفرصة للتفكير المتعمق والمفيد في مستقبلنا. دعونا نفعل ذلك بتفاؤل، اضطلاعا بمسؤولياتنا حيال الأجيال المقبلة. ويجب أن يقوم هذا

تقريره المنير ومقترحاته المحددة التي صيغت مع أخذ مؤتمر القمة الحالي في الاعتبار.

لقد أتاحت لنا الذكرى الخمسون للأمم المتحدة قبل خمس سنوات فرصة مبكرة للدخول في استبطان جماعي والنظر بصورة حيوية في دور ومستقبل مهمة الأمم المتحدة. وأكد الإعلان الختامي الذي اعتمد في تلك القمة دقة المثل العليا والمبادئ والأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وأوضح الطريق الذي يتعين على الدول الأعضاء أن تسلكه.

ومؤتمر القمة هذا، بتوسيعه وتمديده لذلك الإعلان، على العتبة الفاصلة بين قرنين وألفيتين، يدعونا إلى إعادة تأكيد إيماننا الفعال بالمثل العليا للأمم المتحدة وأهدافها عن طريق توطيد ما ينبغي أن يدوم وبإصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح.

وإذ ظلت الأمم المتحدة مخلصه لمثلها العليا وأهدافها، فإنها يمكن أن تفخر اليوم بإنجازاتها الباهرة في تعزيز السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعاون الاقتصادي الدولي. ولكن لا يزال هناك العديد من البلايا: الحروب والصراعات والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. والفجوة المتزايدة أبدا بين الشمال والجنوب. وظهرت بلايا جديدة، مثل الإيدز، الذي يبدو أن انتشاره الواسع في العديد من البلدان والمناطق ينذر بأوقات صعبة للغاية في المستقبل.

والأمم المتحدة، التي تواجه كل هذه التحديات، تحتاج إلى الدعم بإرادتنا السياسية لتفي على أفضل نحو ممكن بالتطلعات المشروعة لشعوب الأمم المتحدة نحو الحصول على قسط عادل من ثمار العولمة، وقدموم عالم جديد خال من الحرب والفقير، واحترام جميع حقوق الإنسان - في كل مكان ولكل فرد. هذه هي التطلعات الرئيسية لشعوب الأمم المتحدة وستظل كذلك.

الدول، ويعتبرها مناهضة للتجارة الحرة؟ كيف يمكن اعتبار ذلك عدلا وهذه الترتيبات هي شريان حياة لاقتصادات تلك البلدان؟ كيف يمكن أن ندافع عن ذلك وتجارة الموز في دول منطقة الكاريبي لا تمثل سوى ٢ في المائة من تجارة الموز في العالم؟ أين الإنصاف، وأين العدل عندما تشارك بلدان نامية أخرى في هذا الهجوم على مصدر رزقنا؟ وأين الوعد عندما أعطت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الحق لنفسها في إصدار البيانات عن كفاءة صناعات الخدمات المالية الدولية في عدد من بلدان منطقة الكاريبي، عندما تحاول بغطرسة تحديد طبيعة نظمنا الضريبية بإدراج تلك البلدان في القائمة السوداء بوصفها مالاذا ضارا للضرائب؟ ضارا بمن؟

في هذا العصر الجديد، يقال لنا إننا يجب أن نكون قادرين على المنافسة، ولكن، في كل مرة نحاول أن ننجح في مسعانا هذا، ترتفع أصوات عاملنا المتقدم "خطأ"، ويتهمنا بأننا نسبب الضرر وإننا نمارس التمييز. لذلك، أود أن أقول إن أنبياء العصر الجديد للعولمة - وتحرير التجارة، والذين يشيرون الأمل في مديحهم لهذا العصر الجديد، إنما يفعلون ذلك لمجرد أنهم هم وحدهم الذين يتمتعون بفوائده. ولكن بالنسبة لنا في الدول الجزرية الصغيرة مثل سانت لوسيا، فإن ما نسمعه هو الصمت الرهيب لنظام جديد يتجاهل احتياجاتنا الخاصة. إن ما نعانيه هو عدم إحساس وعدم اهتمام الأقوياء بنا وهم يتلاعبون بالنظام ويطوعونه في خدمة أغراضهم الأنانية. فكيف يمكننا أن نثني على النظام الجديد؟ وكيف يمكننا أن نتغنى بقصائد المديح له؟

لقد اجتمعنا هنا في وقت يمثل أعلى درجات التناقض في تاريخ البشرية. إننا نجتمع في وقت يمكن فيه لشعوب العالم أن يحتفلوا بالتقدم غير المسبوق الذي حققته البشرية في القرن الماضي. ولكن، نحن نجتمع في وقت يمكن

التفاؤل على أسس راسخة من التضامن. ومع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، علينا أن نعمل بشجاعة في بناء مستقبل متحرر من الحرب والفقير.

والكاميرون، من جانبها، ستكون شريكة نشطة في جميع الجهود التي من شأنها أن تضمن للأجيال المقبلة الفوائد المستخلصة من مجمل القيم والمثل التي تدعو لها الأمم المتحدة من أجل مجتمع دولي يتمتع بالرفاهية، ويتسم بالعدالة والتضامن والوثام، ويسوده السلام.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة الأونرابل كيني أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والإعلام في سانت لوسيا.

السيد أنتوني (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية):
نجتمع هنا اليوم لكي نؤكد من جديد على إيماننا بهذه المنظمة، أي الأمم المتحدة. نجتمع هنا لكي نؤكد من جديد أن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه يمكن أن تقودنا بأمان في الألفية الجديدة، وأن تحقق التوقعات السرمديّة بعالم خال من الفقر، والجوع، والحرب، وديكتاتورية الجبروت، عالم حر تتمتع فيه بحقنا في التطور.

ولكن، لماذا هتم سانت لوسيا، تلك الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٢٣٨ ميلا مربعا، ولا يزيد عدد سكانها على ١٥٥ ٠٠٠ نسمة، بإرادة الأمم المتحدة وضميرها؟ وهل أثبتت هذه المنظمة بأي شكل أنها ملاذ للدول الجزرية الصغيرة النامية؟ ألم تكن منذ مولدها وعدا بحماية الضعفاء والمهمشين؟ ألم يكن هذا هو الأمل؟

لذا، فإنني أتساءل، أين الأمل عندما تقوم منظمة التجارة العالمية بتنظيم عملية تدمير اقتصادات بعض دول منطقة الكاريبي الصغيرة، من خلال حكم يدين ترتيبات التسويق التفضيلي في أوروبا للموز الذي تنتجه تلك

واليوم، هناك شر يتربص بحضارتنا. وهو الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستهلاكها. إذ كل يوم يقع أحد الشباب من مواطنينا ضحية لها، وأعرف أننا ربما فقدنا عبقرينا آخر. ونصر يوماً بعد يوم، على اتباع استراتيجيات من الواضح أنها غير مجدية. ويجب أن ننظر بإلحاح في نهج جديدة للقضاء على آفة الاتجار بالمخدرات وإدائها، وأن نلتزم بهذه النهج، حتى لا نفقد شبابنا، بل مجتمعاتنا أيضاً، وحكوماتنا كذلك، مع مرور الزمن.

فإذا أرادت الأمم المتحدة، حقيقة، احتضان الدول الصغيرة والعالم النامي، وتحقيق الأمل الذي لاح عند نشأتها، عليها أن تعيد تعريف الحكم العالمي بحيث يجسد المبادئ الأساسية المتمثلة في الشمولية والمساواة والشفافية والعمل التشاركي. ويجب إيلاء الاحترام الواجب للظروف الخاصة للبلدان الصغيرة النامية، والاعتراف بهذه الظروف. وعلينا أن نتقبل القيود المفروضة عليها بحكم موقعها الجغرافي وعدد سكانها، وأن نتفهم محدودية أسواقها الخارجية وما لديها من موارد. ويجب أن نقدر انخفاض مستويات تنوعها الاقتصادي وإدراك حساسيتها الشديدة للصدمات الخارجية، وأن نتعاطف مع ضعفها أمام الكوارث الطبيعية وآثار التغيرات البيئية. فالأمم المتحدة عليها القيام بدور رئيسي في إعادة تشكيل الإدارة الاقتصادية المتعددة الأطراف من أجل إقامة نظام جديد يتسم بالشرعية والفعالية التامة، حتى لا تعاني دول مثل سانت لوسيا، من مزيد من التضحية والتهميش والاستبعاد، بسبب انفتاحها وصغر حجمها وهشاشتها اقتصاداتها وضعفها.

والألفية الجديدة تتيح لنا فرصة تاريخية خاصة، لبدايات جديدة، ونافذة تدخل من خلالها الأساسيات الأخلاقية المرجوة في النظام الدولي، مع مبادئ إرشادية جديدة من أجل نظام عالمي مختلف يتسم بمزيد من

فيه لتلك الشعوب أن تفكر في الفظائع والتناقضات التي لا مثيل لها والتي جلبتها الحضارة الإنسانية على نفسها خلال هذه الحقبة. فمن ناحية، لدينا عالم بإمكانيات غير محدودة، عالم من التقدم التكنولوجي الذي بلغ أبعادا هائلة. ومن ناحية أخرى، هناك فارق شاسع يزيد الهوة اتساعاً، أكثر من أي وقت مضى، بين من يملكون ومن لا يملكون، ويجيلها إلى هوة بين من يعرفون ومن لا يعرفون.

واليوم، قد ارتفع العمر المتوقع للإنسان. وتحسنت معايير التعليم، والتغذية، والصحة، كما وكيفاً؛ ولكن لم نعان يوماً على الإطلاق مما نعانيه في الوقت الحاضر من أمراض بهذا الحجم وعلى هذا النطاق.

لقد أدى الاقتصاد العالمي إلى تكاثر الثروة بصورة غير مسبقة في أي وقت في التاريخ، كما أن آفاق الرفاهية الاقتصادية تبدو أكثر إشراقاً من ذي قبل لقطاع أكبر من سكان العالم. ولكن كيف يمكن أن نفسر حقيقة أنه، وفقاً لتقرير المؤتمر المعني بالقضاء على الفقر في العالم، "أجندة العمل البرلماني للقرن الحادي والعشرين"، هناك ثلاثة بلايين نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وبلليون نسمة آخرون يعيشون على أقل من ثلاثة دولارات في اليوم؟ واليوم، فإن ثروة أغنى ثلاثة أشخاص في العالم مجتمعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك للبلدان الثمانية والأربعين الأشد فقراً في العالم. ومن بين أكبر ١٠٠ اقتصاد في العالم، فإن ٥١ منها تعود لشركات، وليس لبلدان.

كيف يمكننا أن نفسر أن المساعدات الدولية من البلدان الغنية إلى البلدان الأكثر فقراً قد بلغت أدنى مستوى لها في ٢٠ عاماً؟ أين الضمير الجماعي للبشرية؟ أين إحساسنا بالعدالة؟ أين الأخوة التي تربطنا معاً؟ أين هو الأمل؟

وأود تسليط الأضواء على ثلاثة مجالات ذات أهمية في هذا الصدد.

أولاً، فالدولة الأمة يعاد تحديدها. وتراجع بالسلطة داخل الدول وتتمركز محلياً في المقاطعات والمدن. وفي الوقت نفسه، تحد المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف من سيادة الدولة. علاوة على ذلك هناك عناصر أخرى - منها، على سبيل المثال، الشركات العالمية وبعضها لها مخارج أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء - والمنظمات غير الحكومية، وبعضها لها نفوذ دولي أكبر من نفوذ بعض الحكومات - هي حالياً جزء بارز وأصيل من الحياة الدولية. فكيف نتعامل مع عناصر القوة الجديدة بشكل بناء في الأمم المتحدة؟ وما هو التوازن الذي يمكن أن نتوصل إليه بين الدور الوطني للدول السيادية والولاية الدولية للمنظمات المتعددة الأطراف؟

ثانياً، ثمة تمكين متزايد للسوق في السنوات الأخيرة. فالصناعة المالية تمتلك أصولاً تفوق أصول المصارف المركزية للعالم مجتمعة. وقيمة عملاتنا تحدها يومياً، السوق وليس مصارفنا المركزية. وقبل ثلاث سنوات أدت تدفقات رأس المال القصير الأجل المتقلب إلى زعزعة استقرار الاقتصادات ومحت سنوات من العمل الشاق في عدة بلدان آسيوية.

ومع ذلك، فخيار الخروج من السوق العالمية ليس هو الحل. فكيف تستطيع الأمم المتحدة مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات التي تمكنها من أن تكون جزءاً من العالم الجديد؟ وكيف نستطيع أن نساعد الاقتصادات الصغيرة على الاحتفاظ بسيطرتها على مصيرها وهي تتحرر وتفتح؟

ثالثاً، إن العولمة وثورة المعلومات ستؤديان إلى توسيع فجوة الدخل بين البلدان، وتؤديان بالتالي إلى

الإنصاف. وفي ظل وفرة المنظمات الدولية القائمة، يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة المحور التشريعي والمعياري للنظام العالمي. فمنظومة الأمم المتحدة هي المنتدى العالمي الوحيد القادر على إضفاء طابع مؤسسي على التعاون الإنمائي. ولكن الأعضاء الأثرياء والأقوياء يسعون في هذه الهيئة إلى تغيير طبيعتها وتجريدها من دورها ونشاطها الإنمائي. وفي سياق النظام العالمي، يجب أن تكون الأمم المتحدة رمزا خالداً للمساواة في الحقوق ووحدة العمل في المجتمع العالمي وأن تكون مؤسسة يمكن فيها القضاء على الضعف بفضل العدالة والإنصاف. ولا نستطيع إقامة حضارة بلا ضمير.

إذاً كان لنا أن نأمل في استطاعة الأمم المتحدة أن تشكل القرن الحادي والعشرين ليكون قرننا متحرراً من العوز والخوف، فعلينا أن نقبل أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي من خلال حفظ السلام فحسب، بل ينبغي التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، وهي الفقر والحرمان والتمييز بين الشعوب والأمم.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة.

السيد غوه (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن

علما أخذ في العولمة، لكنه يزداد انقساماً في نفس الوقت. فقد عملت أوجه التقدم التكنولوجي على التقريب بين مناطق العالم، لكنها أقامت فواصل بين الذين يستطيعون التصدي للتحديات الناتجة عنها والذين ليست لديهم القدرة على ذلك.

ويلزم أن نعمل على تحديث الأمم المتحدة وتعزيزها لكي تعالج هذه المشاكل الجديدة وكذلك المشاكل القديمة المستعصية. ويلزم أن نفعل ذلك لأنه لا يمكن لأي دولة أن تصدى لهذه التحديات بمفردها.

وخلاصة القول، إن وحدة الهدف الوطنية وتماسك المناطق، ووجود إطار متعدد الأطراف بقيادة أمم متحدة مجددة - هي الأمور التي ستعطينا الأمل والثقة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة الأونرابل كيني أنطوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية والتخطيط والأمن القومي في سانت كيتس ونيفس.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية):أبدأ ببيان بتحيةة القائمين على مؤتمر قمة الألفية هذا. إنه مؤتمر مؤات يتيح لنا، بوصفنا قادة، فرصة البناء على أساس ما أحرزناه من تقدم، بينما نفكر بصراحة وأمانة في سبل المستقبل وفي مستقبل الأمم المتحدة. ويعقد مؤتمر القمة في وقت تتزايد توقعات كل بلد من بلداننا. وهذا يستدعي وجوب انخراطنا في دراسة واعية وأمينية للمشاكل التي تواجهها شعوبنا وتواجهها المنظمة. ولهذا، يتعين علينا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نستعيد طاقة سياساتنا الخارجية وبرامجنا الوطنية ونعيد تركيزها لكي تتلاءم والإطار العالمي الجديد، ولكي تعود بالفائدة على جميع شعوب العالم.

وأقول بوضوح إن هذه المسألة لا آخذها ببساطة. فهي مهمة ضخمة تتطلب الشجاعة والالتزام برؤية تشكل غدا لن يعبر عن فجر يوم جديد فحسب، بل وعن تحقيق الشعوب آمالها وتوقعاتها المشروعة. هذه هي ولاية حكومتي، وإدارتي ملتزمة بها. وفي التحدي للارتقاء بمستوى معيشة شعبنا، يجب ألا نتوان الآن، بل ولا نستطيع ذلك. ففضية الشعوب وصون السلام وأمن البشر عمل دائم.

وفي هذا الإطار، ترى بلادي أن للأمم المتحدة أهمية هائلة في حياتنا. وبالنسبة لنا، فإن مؤتمر قمة الألفية

توترات جديدة. ويتعرض عالمنا للانقسام الحاد بين البلدان القادرة على الاستفادة من العولمة والبلدان غير القادرة على ذلك؛ وبين بلدان لديها مستويات رفيعة من التعليم وبلدان لديها معدلات متدنية من القراءة والكتابة؛ وبين البلدان التي تنعم بفوائد شبكة الإنترنت والبلدان التي لا تتاح لها إمكانية الحصول حتى على الحاسوب الأساسي.

فماذا يمكن للأمم المتحدة أن تفعله للمساعدة على تقليل أوجه عدم المساواة الجديدة هذه إلى حدها الأدنى؟ إنني أتقدم بفكرة بسيطة كبدائية يجب أن توفر الأمم المتحدة القيادة داخل مجتمع المنظمات المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان الفقيرة أكثر من غيرها على إيجاد القدرة على الاستفادة من العولمة وثورة المعلومات. فقد أنشئت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وعدة منظمات دولية أخرى في حقبة مختلفة، للتصدي لتحديات مختلفة. ويتعين علينا تحديثها، علاوة على ذلك، هذه المؤسسات تعمل كل على حدة وليس كفريق. واليوم، ثمة حاجة ماسة إلى تنسيق جهودها. وعليها أن تعمل معا لتقييم ما تحتاج إليه الأمم الأفقر من غيرها للتطور في هذه الحقبة الجديدة. وعليها أن تضع برامج منسقة لبناء القدرات من أجل العولمة وثورة المعلومات. وأدعو الأمين العام إلى إجراء حوار منظم بين المنظمات المتعددة الأطراف لتحقيق مثل هذا التنسيق.

وبعد أن قلت هذا، ومهما كانت الفاعلية التي نضفيها على الأمم المتحدة، فإنها لا تستطيع حل مشاكل العالم في حد ذاتها، فالعبء يقع علينا أيضا، من أجل أن نعمل جماعيا في مجموعتنا الإقليمية للمساعدة على زيادة قدراتنا. وينبغي أيضا أن يكون لدى فرادى البلدان القيادة والمؤسسات الوطنية لتحقيق الاستقرار والنمو والتكافؤ لشعوبها.

ومنطقة البحر الكاريبي، وهي المنطقة التي يقال الآن إنها تحتل المرتبة الثانية في قائمة المناطق التي تحتوي على أكبر عدد من الإصابات، بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفضلا عن ذلك، تتصور حكومتي أن لدى الأمم المتحدة وسائل أفضل لحماية التقدم الذي أحرزناه في مجالات الأمن البشري، والسلام، والتخفيف من حدة الفقر، والتنمية المستدامة، والديمقراطية، وللبناء على أساس هذا التقدم. وأدعو الأمم المتحدة إلى أن تشارك على نحو أكبر في المناقشة حول نقل التكنولوجيا، وتقديم الخبرة في هذا المسعى بأن تصبح شريكا أكثر فعالية. ويجب عليها أن تساعد على تحديد، لا مجالات نقل التكنولوجيا فحسب، بل والأهم من ذلك، نقل التكنولوجيا الهامة والملائمة.

ومرة تلو الأخرى، ابتلعت دولنا الجزرية الصغيرة الدواء المر الذي وصف لنا لكي نشارك مشاركة كاملة في هذا الاقتصاد العالمي. ولكن كلما يبدو أننا بلغنا معلما، يجري نقله بصورة تعسفية. إننا نحث الأمم المتحدة على أن تصبح المشارك الحقيقي للدول الجزرية الصغيرة النامية، المشارك الحقيقي الذي تصورناه. ونستمر في تشجيع الاعتراف بوجوب وضع مؤشر للضعف في أي تقييم لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة. ويجب النظر كذلك في مؤشر الضعف هذا عند تخطيط برامج المساعدة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف الإنمائية والمالية والتابعة للدول.

ونثني على الأجزاء المتعلقة بالأمن البشري في تقرير الأمين العام، ونتوقع من الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور فعال في هذا المسعى. ونحث الأمم المتحدة على أن تتولى، من خلال الأمين العام، إقناع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن وضع بلدان على "القائمة السوداء" من جانب واحد يؤدي إلى نتيجة عكسية، وأن أية مناقشة تؤثر على مصالح البلدان النامية

نداء للعمل الجماعي، عمل جماعي لإيجاد أمم متحدة أكثر فعالية. وقد شهدت بعض أوجه النجاح في الأمم المتحدة، إلا أنني شهدت المنظمة أيضا تعاني من الإحباط. ورغم أن الجمعية العامة لا تزال ديمقراطية، فإن حكومتي ما زالت تشعر بالقلق لأنه بينما تجدد الدول الأعضاء مزايا الحكم السديد والديمقراطية السلمية بين الدول، تسعى على الصعيد الدولي إلى أن تحافظ على نظام في مجلس الأمن غير ديمقراطي، بل ويضرب بالديمقراطية الحقيقية داخل المؤسسة.

وقد كان من المتعذر لوقت طويل إيجاد حل لإصلاح مجلس الأمن. وسانت كيتس ونيفس تشجع الديمقراطية داخل الدول وفيما بينها. ومجدنا هذا التقليد مؤخرا عندما رحبنا بانضمام دول أعضاء جديدة إلى أسرة الأمم هذه. وبنفس هذه الروح، أثق أن الأمم المتحدة ستساعد على ضمان التفهم المطلوب الذي سيمكن قريبا الملايين من سكان تايوان من الاستفادة من هذا المنهل الدولي من الأخوة والمشاركة.

وبصفتي الممثل الحالي للجماعة الكاريبية، والمتحدث باسمها في القضايا المتعلقة بالصحة، أتذكر دائما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الحقيقي والمدمر. فهذا المرض لا يعترف بالحدود الوطنية، بل يهدد بتقويض مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبأن يعيد التقدم المحرز في كثير من دولنا إلى الوراء. ولهذا أحث الأمم المتحدة على مواصلة عملها الهام من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنتطلع كذلك إلى عقد دورة استثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية تكثيف نهجنا والاستمرار في تنسيقها على الصعيد الدولي. وعلينا أن نواصل العمل على تعديل السلوك واتخاذ مواقف جديدة لمعالجة هذا الوباء الذي يهدد بتقويض الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في كثير من دول أمريكا اللاتينية

وحسبما ذكر رئيس وزراء بلد استثمار طاقاته وموارده إلى حد كبير في منظومة الأمم المتحدة، وحسبما ذكر رئيس حكومة عضو رئيسي في الاتحاد الأوروبي والبلد الذي سوف يرأس مجموعة الثماني في السنة القادمة، يتعين عليّ أن أؤكد أن إيطاليا على استعداد لتنفيذ مسؤولياتها. وسوف أذكر مثالين: الأول، مشاركة إيطاليا في عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة - نحن الآن ثالث أكبر مقدم للقوى البشرية العسكرية لتلك العمليات، والثاني، قانوننا الذي سُن مؤخرًا بشأن إلغاء الدين الخارجي لأفقر البلدان، وهو قانون يتجاوز مشاركاتنا المتعددة الأطراف وسوف يزيد بدرجة كبيرة في الواقع مخصصاتنا المالية المقدمة للمعونة الإنمائية.

ومما أن بلدي قام على وجه التحديد باتخاذ خطوات ملموسة وهو على وشك اتخاذ خطوات أخرى، أشعر بأننا مَحْوَلون للتأكيد على أننا بحاجة إلى اتخاذ قرارات جريئة وسريعة فيما يتعلق بعدة مجالات يتسم العمل فيها بالأولوية. إحراز تقدم كبير فيما يتصل بتخفيف حدة الفقر هو الأولوية الأولى والرئيسية. الأولويات الأخرى هي تحسين قدرة الأمم المتحدة على مواجهة الأزمات، والدفاع بصورة فعالة عن حقوق الإنسان العالمية وتعبئة المجتمع الدولي ضد الجرائم الدولية المنظمة.

لن يتسع لي الوقت هنا لسرد تفاصيل كل تلك الأولويات. أود فقط أن أذكر كلمات قليلة بشأن البعض منها.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بإحراز التقدم في مجال تخفيف حدة الفقر: يرمي الهدف الذي حددناه لأنفسنا إلى تخفيض عدد المنكوبين بالفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، ويقتضي هذا الهدف بذل جهود جوهريّة. هذه الجهود مطلوبة بصفة خاصة لأفريقيا - هذه القارة المعرضة بكاملها لخطر الوقوع في حلقة مفرغة من

الصغيرة يجب أن ترتفع إلى مستوى المحافل المتعددة الأطراف، حيث يمكن أن تسمع أصواتنا كلها. وكذلك، على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في إيجاد تفاهم أفضل حول القضايا المتعلقة بالتجارة.

إن شعبي عندما صوت لصالح تولي إدارتي الحكم، وضع إيمانه ومستقبله بين أيدينا. ولا أزال أضع آماله في هذه المنظمة. ولا يمكننا أن نتحمل الإحباط. ولا تزال سانت كيتس ونيفس، حكومة وشعبا، ملتزمة بالأمم المتحدة، ونصلي من أجل استمرار حيويتها. وأملنا وطيد في أن تصبح أفضل آلية تترجم أحلامنا إلى واقع. ولكننا، بينما نتطلع إلى أفق مستقبلها، أرجو مخلصا أن نفهم أن أي رخاء يتحقق لعالمنا في المستقبل يتطلب نهجا دوليا موحدًا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة فخامة السيد جوليانو أماتو، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية.

السيد أماتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): لقد

لاحظ الممثلون أننا جميعا تقريبا بدأنا ببياناتنا بعبارة من قبيل، "نحن نجتمع هنا اليوم لنؤكد من جديد التزامنا بالأهمية القصوى للأمم المتحدة". أنا لا أعتقد الآن أن تلك العبارة مجرد أسلوب خطابي؛ بل إنها استجابة صحيحة لحاجة ضرورية في العالم في القرن الجديد تقتضي أن تتصدى الأمم المتحدة للتحدي الرئيسي فضلا عن التهديد الرئيسي لمستقبلنا. التحدي والتهديد يتمثلان في الانقسام الحاد بين أولئك الذين ضُمنتم لهم حقوقهم الأساسية في الأمن والحياة والكرامة والتنمية والصحة والتعليم وبين - الكثيرين، الغالبية - الذين ما زالوا مستثنين من كل هذا.

سوف تستند مصداقية الأمم المتحدة إلى قدرتها على التغلب على هذا الانقسام. ولن تتوفر آفاق خيرة لأي فرد في القرن المقبل إذا لم توفر إمكانات كريمة لكل فرد.

وزيمع بلدي الإسهام مباشرة في الشبكة الصحية الدولية التي اقترحها الأمين العام في تقريره إلى الجمعية.

ولست أحد وقتا للخوض في قدرات الأمم المتحدة على معالجة الأزمات. فأقتصر على القول إنني أوافق في هذه النقطة على جوهر ما خلص إليه تقرير الإبراهيمي، وإن إيطاليا تزمع ضمن مبادرتها الأخرى، المشاركة في تدريب المدنيين ورجال الشرطة التابعين لبعثات الأمم المتحدة.

وأخيرا، اسمحوا لي بالقول إن المسؤولية والأولوية هما الكلمتان الأساسيتان. فهما يتطلبان وجود مؤسسات متعددة الأطراف تكون قوية ويتوخى أن تكون شرعية. وهذه قضية حاسمة: مشروعية القرارات التي تتخذها المجموعات والمؤسسات وأي هيئة أخرى على المسرح الدولي. والمشروعية تعني ديمقراطية عمليات اتخاذ القرارات في عالم اليوم. بل إن السياسات السليمة والتدابير السليمة يمكن أن ترفض إذا رأت البلدان المدعوة لتنفيذها أن هذا التنفيذ مفروض عليها. وهذا هو السبب في صعوبة إيجاد وتطبيق استراتيجيات مشتركة في أنحاء العالم.

هذه هي القضية الحاسمة التي يتعين علينا معالجتها في المستقبل والتي يتعين علينا علاجها عند تنقيح أداء وهيكل هيئات الأمم المتحدة المختلفة بغية تحسين كفاءتها ومشروعيتها الديمقراطية وسلطتها لاتخاذ القرارات. وهذه هي أيضا المعايير التي يجب أن تلهم بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

ولست متأكدا من أن الكلمات التي نطق بها اليوم، ومعظمنا يجتمع هنا بروح مفعمة بالتشجيع، ستبقى بعد انتهاء مؤتمر قمة الألفية. وأرجو أن تبقى التزاماتنا وأن تلهم إجراءاتنا في المستقبل. وإنني لأعتمد على وعد الأمين العام بأن يحول التزاماتنا التي نقطعها اليوم والتي قطعناها في

الفقر والصراع يتعين علينا كسرهما. ولكن يمكن قول الشيء نفسه عن الدول الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية. نعرف جميعا أن إلغاء الدين مسألة هامة، ولكنه غير كاف. فعالم البلدان الصناعية والبلدان المتصلة به تحتاج إلى استراتيجية مشتركة. ويتعين علينا أن نكبح أي إجراءات بالتدخل من جانب واحد ناشئة حاليا لأنها تؤدي إلى عزل حكومات البلدان المعنية. ولا يمكن اتخاذ إجراءات دون مشاركة تلك الحكومات. نحن بحاجة إلى استراتيجية مشتركة لهذه المسألة.

البلدان الأقل تقدما يمكن بل ينبغي لها أن تستحدث إصلاحات سياسية واقتصادية - وأن تتخذ خطوات فعلية وتستخدم الموارد القليلة المتوفرة لها من أجل برامج تخفيف حدة الفقر. البلدان الأكثر تقدما تستطيع بل ينبغي لها أن تطور مجموعة أفضل من السياسات والتدابير المشتركة الموجهة نحو تخفيض الدين. ويتعين علينا أيضا أن نتصدى لمشاكل البلدان ذات الدخل المتوسط، لأن الفقر قضية آخذة في الزيادة في البلدان ذات الدخل المتوسط أيضا. ويتعين علينا أن نتصدى أيضا لقضايا الأسواق المفتوحة والاستثمارات الجديدة في قطاعات رئيسية، بداية بقطاعي التعليم والصحة.

ولا بد لي أن أصر على نقطتين تضعهما إيطاليا على رأس مواقفها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث القادم المعني بأقل البلدان تقدما وفي الاجتماع المعني بتقديم التمويل الإنمائي، وسوف أقرحهما مرة أخرى في مؤتمر قمة جنوى لمجموعة الثمانية في العام المقبل، والنقطتان هما: أهمية فتح أسواقنا بإلغاء الحصص والتعريفات بالنسبة لأقل البلدان نموا - فلا قيمة لأي جهد إذا أبقينا على الحصص والتعريفات في وجه تلك البلدان، وأهمية تخصيص موارد جديدة للتعليم، وتوسيع فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات الجديدة ومكافحة الأمراض.

تنفيذه. فهو يشمل أحكاما لمصادرة الثروة المجموعة من حرام والأصول التي لا يمكن بيان مصدرها بشكل معقول.

وفي مكافحتنا للمتجرين بالمخدرات قمنا بصياغة تحالفات قوية ومنتجة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول منطقة البحر الكاريبي ومع بلدان أخرى.

ونواجه الفقر بإيجابية تجعل تقرير التنمية البشرية الحالي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يصنف ترينيداد وتوباغو ضمن خمسة بلدان حققت أكبر نجاح في التغلب على الفقر المدقع من بين جميع دول العالم النامية.

وتبدير آخر نجحت ترينيداد وتوباغو بنجاح ملحوظا في إدارة التنوع عن طريق الالتزام القوي والتمسك بمبدأ وممارسة المشاركة الفعلية في جميع نواحي الحياة العامة في بلدنا. والواقع أن تنوعنا الكبير أنتج الروح الجوهرية لشعبنا، واحتفاءنا بالحياة.

وتلك المشاعر وتلك الروح تجلت هنا في نيويورك، في المهرجان الذي حاب الشوارع في يوم العمال، أي يوم الاثنين. كذلك وجدت تلك المشاعر وتلك الروح في الأسبوع المنصرم في أكبر مهرجان في شوارع أوروبا، وهو مهرجان نوتينغ هيل.

وتشاهدونها أيضا وحينما تسمعون موسيقى الفرق النحاسية في أي مكان في العالم. ورغم إنجازاتنا المتواضعة فإن البلدان الصغيرة والنامية، من أمثال ترينيداد وتوباغو، وشقيقتنا دول الكاريبي، تواجه تحديات وتهديدات إضافية، من بينها خطر التهميش في الواقع الجلي الآن للعوالم والتقدم التكنولوجي.

كما أننا نواجه تناقضا وهو أنه مع بقاء اقتصاداتنا الصغيرة ضعيفة فعلا أمام العوامل الخارجية، ومع تعرض نظمنا التكنولوجية الهشة لخطر تطورات ليست من صنع أيدينا، فإن ترقيتنا إلى وضع الدول التي دخل الفرد فيها

الأيام القليلة الماضية إلى برنامج عمل مشترك. وهذا هو ما يتعين علينا جميعا تنفيذه في هذا الصدد.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد باسديو بانداي رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد بانداي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): إن اجتماعنا على هذا المستوى، وبهذه الأعداد غير المسبوقة، لإثبات لا يخطئ على إيماننا بقدرة الأمم المتحدة على أن تكون الحافز الفعلي من أجل السلام والتقدم، ومن أجل الحرية والعدل، ومن أجل الشمول والكرامة للدول وفيما بينها ولجميع شعوب العالم.

ولا شك في أن مصالح الناس الذين نجتمع هنا اليوم لتمثيلهم ستكون موضع تفهم كامل وتعاطف عميق مع احتياجات وشواغل الدول الأعضاء - كبيرها وصغيرها، وغنيها وفقيرها - التي يجتمعها مؤتمر قمة الألفية هذا. ومن أجل هذا فحسب لتصبح لمؤتمر القمة هذا أهمية كبيرة للعالم.

فنحن جميعا نواجه تحديات مشتركة وتهديدات مشتركة هي: البطالة والفقر، وعولمة الاتجار بالمخدرات، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمي، واستمرار تطوير وتخزين الأسلحة النووية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتردي البيئة، وما يعيب البشرية بصورة أبدية، أي العنصرية والتعصب العرقي والتعصب الديني.

ولدي الشجاعة لأن أقول إن بلدي، جمهورية ترينيداد وتوباغو يتصدى لعدد من هذه التحديات بهمة وفعالية لا تتناسبان أبدا وحجمنا الصغير وعدد سكاننا القليل الذي لا يتجاوز ١,٣ مليون نسمة. فقد وضعنا، مثلا، نظاما لمكافحة غسل الأموال يكاد يكون أقسى وأشمل نظام تعرفه أي هيئة قضائية في العالم، ونعمل على

وأغتنم هذه الفرصة لأسجل امتنان ترينيداد وتوباغو لما تقوم به الأمم المتحدة من دور حيوي في التصدي لكل القضايا الاجتماعية التي تواجه الإنسان. ونسجل تقديرنا لاستجابة الأمم المتحدة للتحرك الذي قامت به ترينيداد وتوباغو لبث الحياة من جديد في مفهوم إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. ولدينا اقتناع راسخ بأن من الضروري أن تخضع جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى الولاية القضائية للمحكمة. وبعد أن استمعت هذا الصباح إلى رئيس جمهورية غانا، جيري رولنغز، أضيف جريمة الفساد.

وفي حين أننا ننظر في الشواغل العالمية المدرجة على جدول أعمال القمة، يساور معظمنا القلق بشأن التحديات التي علينا أن نقبل بواقع وجودها في مجتمعاتنا المحلية الخاصة وبلداننا ذاتها. وينبغي لنا أن نوفر المأوى والتغذية والخدمات الصحية والتعليم والتدريب والأمن لشعبنا كما علينا أن نوفر فرص العمل من خلال السياسات التي نطبقها. ويجب أيضا أن نقدم المساعدة بشكل مباشر لمواطنينا الذين ما زالوا يعانون من الفقر.

ولدينا أمل صادق في أن يقنع مؤتمر قمة الألفية صانعي القرارات في العالم في القطاع الخاص والوكالات الدولية، بأن هذه الشواغل الإنسانية جديرة بأن تكون أحد العناصر الهامة لكل الخطط التي سيتم وضعها في المستقبل.

وندعو الله جل جلاله أن يلي دعواتنا بالرخاء إلى كل شعوب العالم وبالسلام فيما بين كل شعوب كل الدول.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أرجو التقييد بالزمن المحدد للبيانات. ويعلم الأعضاء أنه ما زال هناك ١٢ متكلمًا على

متوسطًا تحرمنا فعلا من الاعتبار الكافي لاستحقاق الدعم البيئي الذي تمس حاجتنا إليه.

وتواجه اقتصاداتنا الصغيرة تغيرا في البيئة التجارية التي يتلاشى فيها تدريجيا مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة. وأصبحت الاستجابة الدولية التي يمكن أن تعيننا على تنمية القدرات اللازمة لاستغلال الفرص التي تتيحها العولمة أقل بالفعل مما يكفي.

وللدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها ٣٧ دولة، وهي أعضاء في الأمم المتحدة، احتياجات إنمائية خاصة يجب ألا تغيب عن بال مؤتمر القمة هذا وبال الأمم المتحدة. فعلى مر السنين ظلت دول الجماعة الكاريبية تلتمس من المجتمع الدولي الاعتراف بأن منطقة الكاريبي منطقة خاصة للتنمية المستدامة.

كذلك نلتمس الدعم لحماية البحر الكاريبي بوصفه كنزا بيئيا للعالم. ونحن نسلم الآن بالتهديد الناجم عن العولمة الجديدة نتيجة التفاوتات الحديثة التي يجلبها الانقسام الرقمي.

وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة على أن تكفل قيام تنسيق منصف في مجال العلم والتكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات.

في العام القادم ستستضيف الأمم المتحدة محفلا رفيع المستوى لتمويل التنمية. وسيشارك في ذلك المؤتمر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ونلتمس من هذا المحفل في هذا الوقت المبكر أن يضع خطة عمل تتضمن إطارا لمنع حدوث الأزمات المالية وحسم الأزمات بالاستناد إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ونقدم أيضا بطلب مبكر بشأن قيام محفل تمويل التنمية باتخاذ قرار بتخصيص دور كبير إلى البلدان المقترضة في تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إن السلام بين الدول لا يمكن أن يقوم مثلما كان الحال في السنة الصفر، على هيمنة امبراطورية ما سواء كانت سياسية أو اقتصادية. وينبغي للحكومات في العالم أن تهدي عملية العولمة إلى مجالات للتعاون الحقيقي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وبين البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة لأن العولمة السياسية لا يمكن أن تتحقق على حساب البلدان الصغيرة. وينبغي للمجتمعات البشرية الصغيرة من قبيل إمارة أندورا، الورثة المسلمين لتاريخ طويل من الديمقراطية، أن تتمكن من البقاء دون أن تفقد هويتها. وإذا لم تشمل العولمة السياسية الدول الصغيرة، فسيهدى مستوانا بكل ما يمكن أن تعنيه هذه العبارة من معان.

ويجب أن نتذكر عام ٢٠٠٠ بوصفه عام الشجاعة وليس عام الخوف مثل عام ١٠٠٠. وأعظم لقاء في التاريخ بين حكام الأرض يتم في هذه القاعة، واليوم نعرف الحق والباطل. وإن ميثاق سان فرانسيسكو والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ لا يتركان مجالاً للشك.

وفي السنوات القادمة ينبغي أن نتحلى بالشجاعة اللازمة للكلام بصراحة. ولتكن لنا الشجاعة اللازمة لإدانة النظم الاستبدادية حتى وإن قامت في بلدان ذات أهمية بالنسبة لاقتصاداتنا ولتكن لنا الشجاعة الكافية لنختار معاً سياسات تقوم على التضامن بدلاً من مصالح الدولة الضيقة. وهذه السنة ينبغي أن تكون سنة للأخلاقيات والشجاعة وبداية لقرن من البسالة.

وينبغي أن تكون المشاركة الرفيعة المستوى في المجتمعات الدولية واضحة ومستمرة. ويؤسفني أن أعرب عن أسفي إزاء كون مؤتمر التنمية الاجتماعية، الذي افتتح في ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام في جنيف، لم يستأثر بأي اهتمام، خلافاً لمؤتمر القمة المعقود في كوبنهاغن في ١٩٩٥، حيث ظهرنا كلنا تقريباً في الصورة الرسمية.

قائمة المتكلمين في هذه الجلسة. وحيث أن من الضروري أن تستكمل قائمة المتكلمين المحددة لكل جلسة من الجلسات، أدعو المشاركين في مؤتمر قمة الألفية إلى التقيد بمدة الخمس دقائق المحددة لكل متكلم. وهو ما سيسمح لنا بأن نستمع إلى كل المتكلمين المدرجة أسماؤهم على القائمة قبل أن نرفع الجلسة لتناول الغداء بعد ظهر اليوم.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا.

السيد مولنيه (أندورا) (تكلم بالقطلوونية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): نلتقي اليوم في نيويورك في مقر الأمم المتحدة للاحتفال بـ ٢٠٠٠ سنة من تاريخنا. فقبل ألف عام كانت الطرق غير مأمونة، ووقف الفلاسفة على جانب ينتظرون عصر النهضة، ودبر الإنسان قوت يومه بشق الأنفس في خوف وفقير في أوروبا مقسمة وغير مأمونة.

والآن، في عام ٢٠٠٠، نجح العلم في تخليصنا من العديد من الأمراض وكذلك من بعض الخرافات. فالحروب الدامية في القرن العشرين والعصر النووي حملانا على أن ندرك أن لنا قدرات هائلة ووحشية على تدمير الذات. وأدى المذهب العقلي والمذهب الليبرالي في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وفشل النموذجين التسلسلي والاستبدادي إلى النهوض بالديمقراطية الحديثة الذي لا نزاع على أنها أحسن نظام حكم للمجتمعات البشرية.

وبروح من التضامن على صعيد كوكبنا هذا، وتحت رعاية الأمم المتحدة، وفي عصر العولمة والاتصالات الفورية، تلتقي ١٨٩ دولة ذات سيادة. والإنسان لم يقترب من قبل إلى هذا الحد من أرض الميعاد. بيد أننا في الوقت ذاته، لم نكن قط على هذا القدر من الوعي بالأخطار التي تحول دون وصولنا إليها.

بالإعلان المعنون "التسامح والتنوع: رؤية للقرن الـ ٢١" لأن بلادنا أندورا، يمكننا أن نقول الكثير عن المسائل المتصلة بالتنوع والتسامح.

لقد عشنا حروب جيراننا والحروب الأخرى في أوروبا. ولقد كان اللاجئين يجدون معنا المساعدة والسلام. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، استضافت أندورا المهاجرين الذين ضاعفوا عدد سكانها بمعدل يزيد على ثمانية أضعاف. وجميع الذين يعيشون منا هناك يحاولون أن يجعلوا التسامح واحترام التنوع أكثر من مجرد ألقاف. ويجب أن نتعلم كيفية الترحيب بالتنوع بين البشر والدول، والقيام في الوقت ذاته بترسيخ قيم عالمية عما هو مشروع وغير مشروع. هذا هو التحدي الكبير أمام مستقبل البشرية: العمل على احترام التنوع الثقافي للجميع مع رفض قبول الأعداء القائمة على الثقافة أو الديانة لعدم تطبيق جميع أعراف الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد ميكولاس دزوريندا، رئيس وزراء الجمهورية السلوفاكية.

السيد دزوريندا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): في فجر ألفية جديدة، يمر العنصر البشري عبر تغييرات أساسية في سياق عالمي، تترتب عليها آثار على مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين في جميع ميادين الحياة. وبالإضافة إلى التسبب في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي أتاح انتهاء الحرب الباردة وتبدد العالم القائم على قطبين فرصا جديدة لبلدان كثيرة بغية تعزيز تعاونها الدولي، وتحقيق التقارب في بعض الحالات. بيد أنه أثار، في الوقت ذاته، تحديات للجيل الحاضر، وفي بعض الحالات لهيكل التعددية ذاته على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

وتميزت نهاية هذا القرن بتصاعد الظواهر السلبية، بما في ذلك الصراعات داخل الدول مصحوبة بأزمات

وأندورا تؤيد تمام التأييد التقرير الذي تقدم به الأمين العام، كوفي عنان، إلى مؤتمر قمة الألفية (A/54/2000). وينبغي أن تكون العولمة منصفة وأن يحد من الفقر المدقع والطاحن الذي يعاني منه نصف الجنس البشري، وأن نقيم عالما أكثر سلامة يحول دون نشوب الصراعات بدلا من أن يتفاعل معها. وينبغي أن نقلل كثيرا من النفقات العسكرية وأن نزيد زيادة كبيرة البحوث الطبية المتصلة بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يفتك بالآلاف في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم.

شغل السيد غوريراب (ناميبيا) مقعد الرئاسة.

ونريد أيضا أن نزيد من وعينا ومن دفاعنا عن بيئتنا الطبيعية. ولكن رغم الجهد الكبير الذي نبذله، نحن في الدول الصغيرة، للحفاظ إلى الحد الأقصى على الطبيعة، فإننا سنرى دائما أن الدول الكبيرة هي التي عليها أن تظلم بالعمل الحقيقي، وهي لا تظلم به في الواقع. بل بالعكس، إنها ترفض أن توقع على البروتوكولات التي تقضي بالحد من النمو غير المستدام الذي تتميز به هذه الدول، فتقوم على هذا النحو بتغيير مناخ العالم بأكمله. ومن الواضح أننا كلنا مسؤولون إلى حد ما لأننا نسير في عمى على طريق الاستهلاك الصناعي. وينبغي لنا أن نناقش في هذه القمة هذه المسائل التي ستشكل الحياة في القرن الذي نقف على أعتابه.

لقد أحطنا علما بالدعوة التي وجهها الأمين العام في تقريره، ونحن نغتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر القمة هذا للتوقيع على بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة والصور الإباحية.

ونؤيد أيضا المبادرة التي اتخذتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، فيما يتعلق

هذا السياق تدعم الجمهورية السلوفاكية مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالقطاع الخاص، على النحو المعرب عنه في ندائه لاعتماد ميثاق عالمي للقيم والمبادئ المتقاسمة في مجال حقوق الإنسان، والعمل والتوظيف والبيئة.

كما تؤيد سلوفاكيا المقترحات التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ميادين التنمية الاجتماعية، ومستوى المعيشة، والرعاية الصحية والقضاء على الفقر.

وتشهد التجربة التي اكتسبتها الجمهورية السلوفاكية من مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على إمكانات البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة النشطة في ضمان السلام والاستقرار في أنحاء العالم.

ويجب على المجتمع الدولي، وهو يقف على عتبة قرن جديد، أن يركز محاولاته على ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما لحقوق الإنسان، التي كانت انتهاكاتها مؤخرًا خطيرة وعديدة. لذلك تدعم سلوفاكيا بالكامل الإنشاء العاجل لمحكمة جنائية دولية، وتنضم إلى مناشدة الأمين العام لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

وتؤدي التطورات العالمية بنا إلى تأكيد السريان العالمي لضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الشخصية للأفراد بوصفها متطلبات أساسية لحرية الدول ولتنميتها الاجتماعية والاقتصادية النشطة وتعايشها المنسجم في جميع أرجاء العالم. وأن الجمهورية السلوفاكية عازمة بحزم على اتخاذ دور نشط في الدفاع عن ذلك الاحترام وضمائه.

وإن السلام والأمن والرخاء وتنمية الإنسانية في القرن المقبل أمور تختبر قدرتنا على تجميع المفاهيم التقليدية المشتقة من فكرة سيادة الدول بوصفها العناصر الأساسية

إنسانية ذات أبعاد مأساوية، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ وبالعملة التي لها، إلى جانب فوائدها الاقتصادية، عدد من النتائج الاجتماعية السلبية مثل توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ وبالتهديدات الجديدة للبيئة؛ وبالجريمة المنظمة؛ وبالمخدرات؛ وبالأضرار؛ وبانتشار الأسلحة غير المشروعة؛ وبالأعداد المتزايدة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

وبعد أن وقفت الأمم المتحدة وجها لوجه أمام هذه التحديات، بررت رسالتها. وتثق الجمهورية السلوفاكية في أن الأمم المتحدة تضطلع بدور لا بديل عنه في معالجة مجموعة كاملة من القضايا العالمية، التي ثبت عمليا استحالة حلها بواسطة الدول الأعضاء منفردة على أساس فردي أو إقليمي. وتعي الجمهورية السلوفاكية، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، ضرورة القيام بإصلاح شامل. وأصبحت هذه الضرورة واضحة بصورة خاصة على ضوء الصراعات الأخيرة في دول البلقان والصراعات التي طال أمدها في أفريقيا، مثل الصراعين الدائرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون.

وفي هذا السياق أود أن أؤكد أن إصلاح الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن، باعتبار أنه الهيئة الرئيسية المسؤولة في الأمم المتحدة عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومن شأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتحسين كفاءة عملية صنع القرار فيه وشفافية أنشطته، أن يؤدي إلى زيادة سلطته وصفته التمثيلية ومصادقته وكفاءته في المستقبل.

إن كوكبنا وطن يتقاسمه جميع البشر. وهذا هو السبب في أن حسم القضايا العالمية بكفاءة يتطلب المشاركة النشطة للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي

رفاهية الإنسان منذ أزمته سحيقة. إذ لا نزال نشهد الفقر وسوء التغذية، والإقصاء الاجتماعي، والأمراض الفتاكة، بأبعاد مرعبة، وكذلك موجات لا تنتهي من الصراعات الدولية والداخلية ذات العنف المتطرف. وفي ذات الوقت، نجد أن الإنجازات البشرية المفيدة للغاية صاحبها آثار سلبية، تضر بالبيئة، وتدمر جودة الحياة البشرية، وتهدد في بعض الأحيان عين الأساس الذي بنينا عليه التضامن الدولي والداخلي واحترام القواعد الأساسية للإنسانية.

ولذا يجب علينا إيجاد سبل جديدة نستطيع من خلالها السيطرة على أسباب البلايا التي تعذب حياتنا المشتركة والقضاء عليها تدريجياً. وهذه المهمة تقتضي التعاون - التعاون على جميع المستويات - ولكن بصفة رئيسية، وأهم ما في الأمر، على المستوى العالمي لأنه بغير ذلك يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحصيل نتائج إيجابية في عالمنا القائم على الاعتماد المتبادل بصورة وثيقة. إننا نؤمن إيماناً قوياً بأن للأمم المتحدة دوراً خطيراً تضطلع به في هذا الشأن. فخيرتها، وإنجازاتها الماضية في جميع هذه الميادين، وطابعها المتمثل في كونها المنظمة السياسية الدولية الوحيدة القائمة على المشاركة العالمية، بالإضافة إلى أجهزتها ووكالاتها المتخصصة، تمثل مادة صلبة يمكن أن نعتمد عليها في كفاحنا ضد مشاكل عالمنا. وغني عن البيان أن الأمم المتحدة لكي تتحمل هذا العبء الثقيل، يجب تمكينها مؤسسياً ومادياً على النحو الواجب. وتعتقد اليونان أن من الضروري تعزيز موقف ودور أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

ومجلس الأمن، بوجه خاص، يحتاج إلى إصلاح شامل ليصبح أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية بكثير. وقد أظهر تاريخه الطويل وتدخله في الشؤون الدولية أن عجزه عن حل المشاكل الكبيرة يعود إلى قصوره الهيكلي، الذي يرجع إلى بداية تأسيسه، وكذلك إلى عدم رغبة الدول الأعضاء

للقانون الدولي مع المبادئ الجديدة القائمة على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان الأساسية وعلى مسؤولية الدول منفردة أمام المجتمع الدولي عن خرق تلك الحقوق. وينبغي لهذه الأفكار والمبادئ الجديدة أن تحفز على إجراء مداورات بين الدول، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق واسع داخل المجتمع الدولي، كما كان الحال قبل ٥٥ سنة عندما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة.

وتواجه هذه المنظمة تحديات كثيرة. وسمحوا لي أن أعرب عن قناعتي بأنه عندما تتحقق عملية الإصلاحات الداخلية، سوف تتمكن الأمم المتحدة من التفاعل مع كل هذه التحديات بأكثر قدر من المناورة والكفاءة.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد كوستاس سيميتيس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية.

السيد سيميتيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): ترك لنا القرن العشرون منجزات مدهشة في جميع ميادين النشاط الإنساني تقريباً. ففي ١٠٠ عام حقق العالم نتائج غير مسبوقة في العلوم والتكنولوجيا والاتصالات. ولقد استحدثت وصقل أفكاراً وممارسات تتعلق بالتماسك الاجتماعي، والحكم الديمقراطي، وحماية الكرامة الإنسانية، وتطبيق قواعد القانون، وعبور الحواجز والعقليات الوطنية. واضطلعت الأمم المتحدة بدورها في المساعدة على تحويل المجتمع الدولي إلى كيان حي يشارك في نفس القيم والمبادئ. وأسهمت الأمم المتحدة بقدر كبير في المحافظة على السلام والأمن الدوليين وخلق توازنات جديدة في العلاقات بين الدول، وكذلك في إعادة توزيع الثروة بين البلدان الغنية والفقيرة.

ولكن، لم تتجح الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي بأسره في القضاء على البلايا، التي ألقى بظلالها على

شعوب العالم، وتعزيز أواصر التعاون المشترك لمواجهة الظلم والعنف والإرهاب والامية والجريمة المنظمة ومكافحة الفقر والأمراض المعدية، وغيرها من المشاكل الدولية المعاصرة.

إننا وإذ نؤكد على رغبتنا الصادقة في العمل الجاد مع جميع دول وشعوب العالم من أجل تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة واستتباب الأمن والسلام والاستقرار في منطقتنا والعالم أجمع، ندعو إلى ضرورة احترام مبادئ نبذ العنف وعدم استخدام القوة وحل الخلافات الناشبة بالحوار والطرق السلمية.

ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ما زالت مستمرة في مساعيها لإيجاد حل عادل للتراع القائم مع جمهورية إيران الإسلامية التي تحتل منذ عام ١٩٧١ جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، تدعو إيران للاستجابة إلى مبادراتها المعلنة لحل هذا النزاع حلا سلميا، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وإننا على قناعة بأن هذه الخطوة من شأنها أن تعزز وتوطد العلاقات الثنائية والجماعية بين دول المنطقة، بل وستساهم في ترسيخ دعائم السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق أيضا نطالب المجتمع الدولي، بما فيه العراق، ببذل مزيد من الجهود السياسية والدبلوماسية لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب العراقي الشقيق، ونؤكد على ضرورة استكمال الحكومة العراقية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة ما يتعلق منها بالأسرى والمحتجزين من دولة الكويت الشقيقة ورعاية الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية.

في إعطائه مجالا ليتدخل على نحو فعال في المسائل التي تعتبر فيها سيادة الدولة ومصالحها الحيوية أعلى من الشواغل الدولية.

وقد سمعنا خلال الأيام القليلة الماضية عن العديد من المشاكل التي ظلت بلا حل طوال سنين عديدة على الرغم من أن الأمم المتحدة اتخذت قرارات ذات صلة بها. ومشكلة قبرص أحد الأمثلة. وينبغي ألا ندع هذه الحالة تستمر أكثر مما استمرت.

والآن إذ نعي كلنا بالأخطار المحدقة بنا، وكذلك بإمكانية الأمم المتحدة للتعامل معها بصورة ملائمة، يكون من غير المتصور وغير المعقول بالنسبة لنا أن نضيع فرصة وجود هذه المنظومة الشاملة وألا نستغل خدماتها الثمينة لكفالة السلم والعلاقات الودية ومكافحة كل جوانب القصور في النظام العالمي الذي أشرنا إليه للتو.

ويمكن للأمم المتحدة أن تكون أداة فعالة لحل مشاكلنا - أي مشاكل العالم. فهي لديها الإطار المتعدد الأطراف. ويمكننا، بل وينبغي لنا، جميعا أن نستفيد منه.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الفجيرة، ورئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي

(الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يشرفني نيابة عن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله، أن أنقل تحياته وتقديره لكل من رئيس جمهورية ناميبيا ورئيسة جمهورية فنلندا لرئاستهما هذه القمة التاريخية.

تتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الألفية الجديدة بآمال كبيرة لتحقيق العدل والمساواة بين جميع

حتاماً، نتطلع إلى أن تكون هذه القمة بداية عهد جديد في العلاقات الدولية، يسوده التسامح والتعايش السلمي والاستقرار واحترام سيادة القانون الدولي من أجل تحقيق حياة أفضل للإنسانية.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحب السمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو.

ولي العهد ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية): بعد زمن الأحلام والعالم المثالي يأتي الزمن الصارم، زمن الواقعية المادية. فالسلطة السياسية قد تجد صعوبة في أن تفرض نفسها في مواجهة النفوذ المتنامي لاقتصاد العولمة. وتتغير قواعد اللعبة الكونية الكبرى. وهذه حقيقة واقعة، وليست مجرد رأي.

والشعوب قد أصابها الارتباك. كما تعاني دول كثيرة من حالة الارتباك هذه. وحتى أقوى الأمم أصبحت بدورها في شك. فهي تلاحظ، بمرارة، أنها لم يعد بمقدورها أن تبني التاريخ وحدها. ولأن التقدم العلمي والتقني قطع أشواطاً هائلة، والتغيرات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا التقدم سريعة وعميقة الأثر، فالألفية الجديدة تبدو غير معروفة لنا. وميثاق سان فرانسيسكو هو المرجع الثابت الوحيد الذي بقي لنا.

فهذا الميثاق يعبر عن حكمة الأمم، ورفض الحرب والعنف بكل أشكالهما، والحاجة إلى الأمن الجماعي القائم على الاحترام لكفالة استقلال وكرامة وسيادة الدول، بما في ذلك أصغرها. كما أنه يعبر عن العزيمة القوية للتعاون بنشاط من أجل النهوض بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لمنظمتنا أن تتطور بالضرورة كيما يتسنى لها الاضطلاع بولايتها. وهي تستطيع أن تفعل ذلك، وهي تفعل ذلك بالفعل، ولكن

إن تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط يتطلب التزام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، القاضيان بإنهاء احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ولا سيما في القدس الشريف والجولان السوري، وبعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إننا إذ نرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، ودول أخرى، من أجل التوصل إلى حل عادل ومنصف وشامل للقضية الفلسطينية، نأمل أن تتواصل هذه المساعي لاستئناف المفاوضات على المسار السوري وبما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء لدول وشعوب المنطقة. كما نود هنا أن نعلن عن ترحيبنا باسترجاع لبنان الشقيق لأراضيه، متمنين له كل التقدم والازدهار.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية رغم ما تشهده من نمو اقتصادي متعدد الأبعاد، فإن الدول النامية لا تزال تواجه سلسلة من المشاكل والتحديات، خصوصاً في وقت أثبتت فيه الأحداث العالمية أن الاستقرار الاقتصادي العالمي ونموه يتطلب مشاركة البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. كما تمثل العولمة ظاهرة مؤثرة في العلاقات الدولية، وعليه لا بد من تسخيرها في خدمة المصالح والأهداف المشتركة للإنسانية.

إن الأمم المتحدة لا تزال تمثل المحفل الدولي الأنسب لمعالجة القضايا الإقليمية والدولية المعاصرة، كالححد من انتشار الأسلحة المحظورة، وحالات الاحتلال، والفقر، والديون، والتلوث البيئي وغيرها، ولذا فإننا ندعو إلى إصلاحها، وبالأخص الجمعية العامة ومجلس الأمن، لتمكينهما من التصدي بفعالية لهذه التحديات والظواهر.

يجب أن يكون، أيضا، تقدما اجتماعيا، وأن يكون في خدمة البشرية جمعاء. وهي تنتهج نهجا عمليا، كما أن أنشطتها تزداد وضوحا. وسيكون من الضروري لمنظمتنا أيضا، أن تعمل في إطار عملية العولمة التي لا رجعة فيها، على احترام التنوع الثقافي واللغوي، والذي تغذي الشعوب به جذورها وتبني هويتها.

وفي مجال البيئة، تمكنت المنظمة من تحديد الأولويات الحقيقية، ودق نواقيس الحذر لتحذير السكان من أخطر التهديدات التي تتعرض لها الطبيعة، والتي لا سبيل إلى إصلاحها في بعض الأحيان. وقد تمكنت المنظمة في الأعوام القليلة الماضية من وضع معايير إيكولوجية علينا أن نطبقها بسرعة وعناية.

أخيرا، إن منظمتنا تعرف اليوم كيف تسعى لتحقيق تطلعاتها المشروعة فيما يتعلق بالعدالة. فثمة أبواب جديدة تفتح وتفتح آمالا جديدة. وعلى منظمتنا أن تعمق تلك القنوات كيما يتسنى لها الاستجابة في أسرع وقت ممكن لمطالب الشعوب وحساسياتها في هذا المجال. لقد عهدنا إلى المنظمة بمهمة صياغة المعايير والمبادئ التي تمثل تراثنا القيم والترويج لها. ومن واجبنا تمكين الأمم المتحدة من الاستمرار في التحسن في الاضطلاع بتلك المهام السامية.

وعلىنا نحن رؤساء الدول والحكومات، ممن يمثلون البلايين من الرجال والنساء، أن نشطر الأمم المتحدة على جهودها، وأن ندعمها، وأن نشجعها بصفة خاصة. والإعلان السياسي الذي سنعتمده، والذي تلتزم به إمارة موناكو كل الالتزام، سوف يقود الخطى الأولى للمنظمة في فجر الألفية الجديدة. ونحتاج، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى أن تكون المنظمة عالمية وفعالة ومسؤولة، تقودها الاحتياجات الملحة للشعوب، وبخاصة للضعاف.

بسرعتها هي، السرعة التي يفرضها تُعقد مؤسساتها والمصالح المتضاربة لأعضائها.

وفيما يتعلق بالأمن الدولي، تعبر المنظمة عن نفسها بوضوح. فهي قادرة بشكل أفضل اليوم على تحديد أسباب الصراعات والمشاركة في المسؤولية عن إدارتها. وينبغي أن تتوفر لها وسائل أكثر فعالية لمنع هذه الصراعات، وأن تلجأ بتواتر أكبر إلى إجراء الأبحاث بشأن السلام، وأسباب الصراعات والعنف، تحقيقا لتلك الغاية. وعليها أيضا أن تكافح الأخطار الأخرى، خلاف التهديدات العسكرية، بفعالية أكبر، مثل: الإرهاب؛ والاتجار بالمخدرات؛ والاتجار بالبشر، بما في ذلك أضعفهم، أي الأطفال؛ والشروع المترتبة على الأموال ذات الأصول المرتبطة بالجريمة.

وليس ثمة شك في أن التقدم في مجال نزع السلاح هو الأبطأ إيقاعا. فالثقة التي يمكن لمنظمتنا أن تقيمها بين أعضائها هي وحدها التي تضمن النجاح في هذا المجال، البالغ الأهمية للمستقبل.

في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني، حازت الأمم المتحدة مجموعة من الصكوك الممتازة التي سيتواصل تنفيذها بلا شك، وإن كان ببطء. وسيكون من الضروري للمنظمة أن تكفل تعزيز وتيسير عمل الهيئات المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان حتى نضمن الرفاهية والتطور لكل البشر، في الحاضر وفي المستقبل، بغض النظر عن مكان الميلاد أو محل الإقامة. وعلى المنظمة أيضا أن تدرس بعناية كيف تتصرف القوى الاقتصادية والمالية الجديدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما في مجال التنمية، فإن تحول المنظمة قد اكتمل. وهي تحرص على التذكيرة دوما بأن التقدم الاقتصادي

الشيخ الصباح (الكويت): أود أن أنقل إليكم تحيات حضرة صاحب السمو، أمير البلاد، الشيخ جابر أحمد الجابر الصباح، الذي يتمنى لجمعكم هذا التوفيق والنجاح. ويشرفني أن أقرأ عليكم كلمته.

”الحمد لله العلي القدير، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى الذي أرسله إلى البشر هاديا ومبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، ينير للبشرية دروب الخير، وسبل الحق والسلامة والأمان، ليعيش الإنسان على هذه الأرض آمنة مطمئنا، ولينعم بحياة كريمة.

”ولقد حمّل الله تعالى الإنسان الأمانة العظمى وهي العقل المدبر لشؤونه وشؤون العالم الذي يعيش فيه، وأصبح مسؤولا عن كل ما على هذه الأرض من حياة ومخلوقات ومياه وأجواء، يتحمل مسؤولية المحافظة عليها واستغلالها لصالحه، واستعمالها الاستعمال الصحيح بعقل وحكمة، ولا يعرضها للتلف والدمار. ولكن الإنسان تتصارع فيه عناصر الخير والشر، وقد يتغلب في غفلة منه عنصر الشر فيبدو وكأنه آلة من آلات التخريب والدمار، وقد تطغى عليه الأنانية فيحرم الآخرين من خيرات هذه الأرض.

”وقد يشعر المرء لوهلة أن الإنسان لا يبالي بمصير هذا الكوكب بما يمتلكه ويسعى إلى امتلاكه من آلات الفتك ومواده وعناصره. وليت الأمر يقف عند هذا الحد فحسب، بل هنالك ما هو أكثر فتكا ودمارا بالإنسان، وأقصد ذلك الذي يمس كرامته وإنسانيته. فنرى في أجزاء عديدة من العالم أولئك الذين يشيعون الأحقاد والكراهية والتمييز والأنانية والتعالي على الآخرين.

ونأمل أن تصبح المنظمة مرجعا أخلاقيا لإدارة شؤون العالم بشرف.

إن إمارة موناكو، وهي أصغر أعضاء المنظمة في مساحتها وعدد سكانها، تقدم الدليل، بتاريخها الطويل، على أن القوة العسكرية والاقتصادية لا تكفي لضمان استمرارية الدول. فبقاؤها وتميبتها ورفاهية شعبها لا يمكن أن تترسخ إلا على أساس علاقات السلام والوثام بين الدول التي تستلهم التكافؤ والعدالة واحترام القانون الدولي والأخلاقيات العالمية.

وبزيادة الانفتاح على المجتمع المدني، والتعاون الأوثق مع العناصر الاقتصادية، وبإشراك المؤسسات العامة والخاصة بانتظام أكبر في المبادرات، وبالاستغلال الجذري لوسائل الاتصال الجماهيرية، بما في ذلك الوسائل الرقمية، تحاول الأمم المتحدة أن تعطي أذنا صاغية للشعوب وأن تعمل بفعالية أكبر على خدمتها، كما يدعوها الميثاق. ونحن نرحب بذلك ونهنئ المنظمة عليه. فالتقرير الرائع الصادر عن الأمين العام للمنظمة، يشجعنا على ذلك ويحثنا على الإشادة بـ ٥٠.٠٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية الدولية الذين يعملون بتفان وإيثار جديرين بالإعجاب رغم تعرض حياتهم للخطر أحيانا، كما حدث بالأمس.

ونأمل صادقين أن تتمكن منظمنا من الاستمرار في ولاياتها النبيلة بمزيد من الثقة. ونؤكد من جديد ثقتنا فيها، دون تحفظ وبقوة الاقتناع.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت.

من المناطق. وهو أيضا عالم برزت فيه الرغبة في تقديم العون والمساعدة لتخفيف معاناة الإنسان في العديد من الأماكن. ومع ذلك لا يزال عالمنا يواجه مآسي العرقية المتأججة، وخطر الأمراض والكوارث الطبيعية، والكثير من المشاكل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام.

”ولتحقيق حياة أفضل للإنسان في القرن الجديد ليس هناك مفر من مواجهة هذه المشاكل بأسلوب أكثر فعالية للقضاء عليها، أو على الأقل للتخفيف بنسبة أكبر من نتائجها وآثارها. إن هذا يتطلب جهدا دوليا موحدًا، واتفاقا على المساهمة والمشاركة الدولية ضمن إطار محدد وبرنامج مدروس يتفق عليه الجميع. ولا شك أن مثل هذه الخطوة ستعزز التفاهم بين الشعوب، وترسخ أسس السلام في أنحاء المعمورة.

”إن من الواجب أن يتكاتف العالم في مطلع القرن على الرفض القاطع لمعالجة المشاكل بين الشعوب والدول بأسلوب يخالف مبادئ الأمم المتحدة ومبادئ السلام. إن الأمم المتحدة يجب أن تكون الملجأ والمرجع الأول والأخير لقضايا الخلاف بين الدول، ويجب أن يكون قرارها مقبولا من كل طرف عضو فيها.

”يجب أن يكون هناك رفض قاطع لاستعباد الإنسان وسلبه حقوقه تحت أي ظرف، ومن قبل أي نظام سياسي، حتى ولو كان ذلك هو النظام في الوطن الذي ينتمي إليه المرء.

”ليس من المعقول أن يختطف نظام متسلط رهائن أبرياء دون مبرر إلا أن يكون للمساومة السياسية وتظل عائلات هؤلاء

”لعل هذه المشاعر هي أكثر فتكا من الأسلحة المدمرة. فبسببها قاسى الإنسان مآسي ومذابح استمرت إلى يومنا هذا. إنها تجعل مجموعات كبيرة من البشر تشعر بالحرمان والقهر. وبسبب استغلال الإنسان لموارد البيئة بأسلوب سيئ - وقد يكون ذلك عن طريق التسلط والأناية - تصبح أعداد هائلة من البشر تقاسي من وطأة الفقر والعوز وإلحاح الحاجة، في حين ترى الغير يعيشون في رفاهية ومستوى عال حال من الأمراض والجهل والفقر.

”هذه قضايا عشنا معها عقودا عديدة. وكان العالم يأمل أن يقضي عليها، أو على الأقل أن تخف وطأتها ويضعف تأثيرها ونحن على مشارف القرن الجديد. إلا أن الواقع لا يزال على عكس ما يتمناه الإنسان. إذ اشتدت ضراوتها، واستعرت نارها، وزادت ضحاياها ونحن نودع القرن العشرين ونحتفل بقدوم القرن الواحد والعشرين، مما ينبئ بأنها ستلقي بظلالها الكئيبة لفترة طويلة أخرى من هذا القرن. هذا القرن الذي يتطلع إليه الإنسان برجاء وأمل أن يكون قرنا تسمو فيه علاقة الإنسان فوق هذه الاعتبارات البغيضة، وينظر بمجدية وعقلانية إلى تبادل المنافع والرقي في التعامل، وتطوير أساليب الحياة، ومعالجة مشاكلها بما يهيئ له حياة أفضل يشعر فيها بالأمان ويتخلص من المخاوف ويندفع في تحسين بيئته والحفاظة عليها، ليظل هذا الكوكب بيئة نظيفة صالحة لأجيال عديدة قادمة.

”علمنا اليوم، عالم العولمة، عالم الكتل الاقتصادية الكبيرة؛ عالم التكنولوجيا المتطورة، عالم أكثر وعيا وإدراكا لمعاناة الإنسان في العديد

عندما نبحث دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين نتفق جميعا على أهمية أن تنجح الأمم المتحدة في مواجهة تحديات المستقبل والتحديات المستمرة الأخرى التي لا نزال نواجهها. ولكي تنجح الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات عليها أن تكون معبرة عن إرادة شعوب الأمم المتحدة جميعا.

لقد حرر ميثاق الأمم المتحدة على هذا الأساس، ونصت أحكامه على أن المصلحة المتوخاة هي مصلحة جماعية مشتركة، غير أن أهم حقائق المرحلة الماضية تمثلت في أن القدرة على التنفيذ الصحيح لأحكام الميثاق لم تكن في الغالب ممكنة بسبب تأثيرات الدول القوية التي تفردت بالقرارات الدولية استنادا إلى مصالحها الذاتية. وقد تفاقمت هذه الحالة خلال التسعينات بتفرد الولايات المتحدة وهيمنتها على المنظمة الدولية خدمة لأهدافها الامبريالية. لذلك فإن عمل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يتوجه أولا نحو استعادة التطبيق السليم للميثاق ومنع التفرد بالقرارات والمواقف.

وإن الخطوة الأساسية في هذا التوجه هي إصلاح هياكل اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، وبشكل خاص إصلاح مجلس الأمن لكي يكون معبرا فعلا عن إرادة الدول الأعضاء جميعها. وبالطبع، ليس هناك ضمان للتطبيق السليم للميثاق إلا إذا تمسكت جميع الدول، صغيرها وكبيرها، بمبادئ الميثاق، وبالأخص منها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، فبدونه ستكون الأمم المتحدة في القرن الجديد امتدادا للوضع الراهن.

نحن لا نتفق مع الصورة المتفائلة للعولمة التي جاءت في تقرير الأمين العام ولا نعتقد بأنها ستأتي بمنافع للجميع. فما نراه حتى الآن منها هو أن الفوائد مركزة في عدد قليل من الدول.

المختطفين سنين عديدة تعاني كما يعاني المختطفون أنفسهم، بل أكثر منهم، من القهر والقلق دون أن يقوم المجتمع الدولي بحاسبة هذا النظام وإجباره على إطلاق رهائنه الأبرياء أو الكشف عن مصيرهم.

”من اللازم أن يكون القرن الواحد والعشرون قرنا نظيفا من مجرمي الحرب ومرتكبي المذابح والمخططين لها والمشاركين فيها. هذا القرن الذي سوف ندخله بعد ثلاثة أشهر كم نتوق إلى أن يكون قرنا بهيجا خاليا من الحروب، خاليا من الأمراض، خاليا من الأطماع والأحقاد.

”كم نتمنى أن ننصرف فيه إلى إعمار ’بيتنا‘، هذه الأرض التي أصابها الكثير من التلف في القرن المنصرم. فهل تماسك الأيدي وتعمل لتحقيق هذه الغاية التي يصبو إليها كل إنسان؟ هل نتكاتف لنجعل عالمنا عالما جميلا لأطفالنا؟

لا أشك في أن هذه الرغبة متوفرة لدى الكثير من قادة الدول وشعوبها. إنها رغبة كل فرد. فلنتعاون على جعلها حقيقة ملموسة.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد طارق عزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء في العراق.

السيد عزيز (العراق) (تكلم بالعربية): نود أن نعبر عن أطيح التمنيات لشعوب الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ونأمل أن يكون قرنا يسوده السلام والعدل والتقدم للجميع.

من الصحيح أن هذه المناسبة فرصة للتأمل ولكي يكون هذا التأمل ذا معنى، ينبغي أن يكون صادقا، واسمحوا لي أن أعرض بصدق وصراحة رؤيتنا وشواغلنا.

إننا ننظر بحذر وشك إلى الدعوة إلى ما يسمى بالتدخل الإنساني. إن هذه الدعوة قد تُستخدم، وقد استخدمت فعلاً، بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل الدول المهيمنة، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ولا نتفق مع افتراض أن مبدأ السيادة والقانون الدولي الإنساني خياران على طرفي نقيض علينا أن نختار بينهما.

وفيما يخص التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين، وبالأخص التحرر من الفاقة ومستقبل مضمون بيئياً للأجيال اللاحقة، فإننا نعتقد أن النجاح في مواجهتها يعتمد على تعاون جميع الدول في هذه المواجهة. ويتعين أن تتحمل الدول الصناعية الغنية الجنب الأكبر في جهود المواجهة بحكم إمكانياتها الاقتصادية وبحكم مسؤوليتها عن خلق واستمرار هذه التحديات.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد ون أونغ، وزير خارجية ميانمار.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): العالم الذي نعيش فيه الآن يختلف عن العالم الذي عاش فيه مؤسسو الأمم المتحدة. ولقد شهد العالم في نصف القرن المنصرم تغيرات آنية، بعضها للأفضل وبعضها للأسوأ.

لقد خطونا خطوات واسعة في مجال التكنولوجيا. وتجاوز عدد سكان العالم ٦ مليارات نسمة. ولدى العالم القدرة على إطعام المليارات المتزايدة. ومع ذلك، أصبح من يعيشون في فقر مدقع، والملايين الذين يلقون حتفهم جوعاً، من الظواهر الشائعة.

وإننا، إذ ندخل الألفية الجديدة، يجب أن ندعم منظماتنا، بحيث تتمكن من التصدي للتحديات الجديدة والواقع الجديد.

إن جوهر هذه العولمة يتزع إلى الهيمنة الاقتصادية لعدد قليل من الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة، وإلى هيمنة نمط الثقافة الغربية الاستهلاكية مما يهدد ثقافات الشعوب وأسلوب عيشها وقيمها الروحية.

كما أننا ننظر بحذر شديد إلى الدعوة إلى مساهمة الشركات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، في أعمال الأمم المتحدة. ونؤكد الحاجة إلى الدراسة المعمقة لمعايير مثل هذه الشراكة والالتزامات المتقابلة وكفالة عدم تأثير هذه المساهمة على مبادئ التنظيم الدولي الواردة في الميثاق مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل.

ومن التناقض أن الأمم المتحدة التي نص ميثاقها على حماية حقوق الإنسان وكرامته ترتضي أن تكون أداة لانتهاك الحقوق الأساسية لهذا الإنسان من خلال الاستخدام الشامل غير المقيد للجزاءات مع ما يسببه ذلك من معاناة للشعوب المستهدفة.

ففي حالة العراق بلغ عدد ضحايا هذه الجزاءات التعسفية غير المقيدة من الشعب العراقي أكثر من مليون طفل وامرأة وشيخ كبير خلال العشر سنوات الماضية. فلا يكفي إذن، الاعتراف بأن الجزاءات وسيلة غير فعالة وتقود إلى نتائج عكسية. ولا تكفي الدعوة، التي تثير الشكوك، إلى توجيهها بطريقة أفضل، بل ينبغي تقييد استخدامها وكفالة عدم تجاوزها نطاق الميثاق، وألا تكون أسيرة كما هو الوضع في حالة العراق، لإرادة الولايات المتحدة التي احتفظت قرار رفع الحصار على العراق من مجلس الأمن خدمة لمصالحها الذاتية وسياساتها العدوانية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتصل من مسؤوليتها الأخلاقية إزاء النتائج المترتبة على تطبيق الجزاءات، بل إن هذه المسؤولية تبدأ حينما تفرض هذه الجزاءات وليس بعد أن تظهر نتائجها الكارثية.

أن نتأكد بما لا يدعوا إلى الشك من أن ثورة تكنولوجيا المعلومات لا تحمل في طياتها شكلا جديدا من الاستعمار. هذه الثورة تنطوي على إمكانية تحقيق المنافع لجميع الناس. ويتعين علينا أيضا أن نتأكد تماما من توفر ثمار الثورة الجديدة في أرجاء العالم.

ومع قدوم العولمة، يتاح لنا العديد من الفرص الجديدة. وفي الوقت نفسه، هناك إمكانية حقيقية جدا بأن تسفر العولمة عن زيادة إثراء الأثرياء وزيادة فقر الفقراء. وفي فجر القرن الجديد، يتحتم علينا أن نبذل قصارى جهدنا للقضاء على أوجه التباين هذه. وفي هذا الصدد، نتطلع بحق إلى الأمم المتحدة لكي تقوم بدور قيادي.

وفي هذا كله يتسم دور الأمم المتحدة بأهمية قصوى. فيجب علينا أن نصلح المنظمة لكي يتسنى لها أن ترقى إلى مستوى مهمتها. ومع أنه ينبغي إجراء تغييرات فيها، هناك مبادئ أساسية للمنظمة وميثاقها وهي مبادئ مقدسة. فمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية هي مبادئ أساسية مكّنت المجتمع العالمي من العيش في سلام. ولذلك، أنا لا أتفق على الإطلاق مع من يتذرعون بأن تلك المبادئ أصبحت بالية وأنا لسنا بحاجة إليها في القرن الجديد. فهي ما تزال سارية المفعول في القرن الجديد بقدر ما كانت سارية المفعول في القرن الماضي.

ونأمل في أن تؤكد القمة من جديد المبادئ الأساسية للسلوك الدولي. لقد قدمت لنا تلك المبادئ خدمات جيدة في الألفية الماضية. وسوف نخدمنا جيدا كذلك في الألفية الجديدة.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إل بيان معالي الأونرابل داتو سري سيد حميد البار، وزير الشؤون الخارجية في ماليزيا.

ويحاول أعضاء الأمم المتحدة، كل بطريقته الخاصة، أن يحققوا التنمية في بلدانهم. ولكي ينجحوا، يجب أن يختاروا السبل التي تناسب احتياجاتهم على أفضل نحو. ويجب أن يختاروا السبل التي تتفق وواقع اليوم، مع مراعاة تاريخهم وثقافتهم وطابعهم الوطنية المميزة. ولا توجد صيغة واحدة يمكن تطبيقها على جميع البلدان. ومن الخطأ أن تفرض البلدان القوية نظمها على البلدان الأخرى. ومن الخطأ أن تصوغ البلدان القوية البلدان النامية على صورتها.

وفي هذا السياق، أكرر من جديد مرة أخرى أن ميثاقنا تبني بطريقتها الخاصة نظاما ديمقراطيا أصيلا ودائما. ومع أنه يصعب حسم الصراعات المسلحة بالوسائل السلمية في أي مكان من العالم فور اندلاعها، فقد تم نزع فتيل الصراع في بلدنا وأسكتت أصوات المدافع. ومع ذلك هناك البعض الذين يرغبون في تعكير المياه الهادئة. آنتذ يتعين علينا أن نتخذ تدابير وقائية. كما يتعين علنا أن نحترم إرادة الـ ٥٠ مليون نسمة الذين يرغبون في المحافظة على السلام الذي اكتسبوه بمشقة، والذين لا يرغبون في رؤية أية تحركات من شأنها أن تؤدي إلى تقهقهر الدولة والدخول في حالة تامة من الفوضى والانحلال.

وتمكنت الحكومة، بفضل اتخاذ هذه التدابير الوقائية، من معالجة الموقف بطريقة إنسانية للغاية. فنحن لا نضر أي إنسان، ولا نرتكب أي أعمال عدوانية.

وتمضي الحكومة في مسار بناء، في حين أن القوات المعارضة تمضي في مسار هدام. ولا تؤدي الأعمال التصادية والهدامة إلا إلى تعويق عملية إضفاء طابع الديمقراطية في بلدنا، ناهيك عن إنجاز تلك العملية.

ويشهد العالم في الوقت الحاضر ثورة تكنولوجية أخرى - أي ثورة تكنولوجيا المعلومات. ولقد أسفرت الثورة الصناعية عن استعمار شعوب البلدان النامية. ولا بد

والغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة في الوقت الحاضر من البلدان النامية - والكثير منها بلدان صغيرة وضعيفة. وهي تتطلع إلى المنظمة - أي بوتقة آمالها وأمانها من أجل نظام عالمي أفضل وأكثر إنصافاً يستند إلى مبادئ المسؤولية والالتزامات والتعهدات المشتركة - بصفتها محفلاً هاماً لصياغة آرائها، ولكنها تتوقع منها أيضاً أن تستجيب لاهتماماتها واحتياجاتها. والدول الأعضاء الأصغر من غيرها، لا سيما الدول الأعضاء التي تنتمي إلى فئة أقل الدول نمواً، ينبغي ألا تشعر بأنها تُركت جانبا بل أن باستطاعتها أن تشارك في مناقشة القضايا العالمية وأن تُسهم إسهاماً مفيداً.

نتيجة لذلك، يتعين أن يضع أي إصلاح وتقدم للمنظمة له معنى اهتمامات الغالبية من أعضائها في جوهر تلك الممارسة. وهناك أيضاً حاجة إلى إصلاح أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مجلس الأمن، الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن مؤسسة تتناهى مع الظروف الراهنة لأنه ظل انعكاساً لحقائق ومعادلات القوى في المرحلة التي أعقبت فترة الحرب العالمية الثانية مباشرة بدلاً من أن يصبح انعكاساً لحقائق العالم المعاصر الذي نعيش فيه. وينبغي زيادة أعضاء المجلس وإعادة تشكيله ليعكس الحقائق الجديدة ويصبح أكثر ديمقراطية، من حيث الشكل وعملية صنع القرار، على حد سواء. ولا يمكن أن يُقال أن المنظمة انتقلت إلى القرن الحادي والعشرين إذا ظل مجلس الأمن مُصَّراً على اتباعه السبل والإجراءات القديمة.

ويجب أن تواجه الأمم المتحدة التحديات الراهنة فيما تواصل التصدي لقضايا القرن الماضي. وهذه تشمل، في جملة أمور، قضية السلام في الشرق الأوسط التي لا تزال دون حل، لا سيما فلسطين؛ وأسلحة الدمار الشامل؛ والصراعات الإقليمية بين الدول في شتى أنحاء العالم.

السيد البار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا لنؤكد من جديد إيماننا بالأمم المتحدة، التي خدمت المجتمع الدولي قرابة ما يزيد على نصف قرن. إنها في الحقيقة فترة هامة وفترة لأعضاء هذه المنظمة لمراجعة الذات. ونحن بحاجة إلى التفكير في الماضي، واستخلاص الدروس منه والبحث عن أفضل طريقة تمكن المنظمة من خدمة المجتمع الدولي.

ولا بد أن تواصل المنظمة ضمان الحرية والمساواة وحق الناس في العيش بكرامة - بعيداً عن الجوع والفقر والعنف والقمع والظلم. ولا بد أن تظل المنظمة في طليعة الجهود الدولية المبدولة من أجل تحرير جميع الناس من هذه الآثام. ولا بد أن تظل أيضاً، من خلال برامجها وأنشطتها في مجال التنمية، وسيلة هامة وعاملاً حافزاً من أجل تحول المجتمعات في العالم النامي.

ويتعين أن تكون الأمم المتحدة هيئة تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية. ولا يسعها أن تناصر الديمقراطية والحكم الرشيد في السياسات المحلية لأعضائها في حين تتجاهل هذه المبادئ نفسها في أعمالها بالذات. والإصلاح أمر حتمي لكي تكون المنظمة التي أنشئت قبل أكثر من نصف قرن في ظل الظروف التي كانت سائدة في الأربعينات من القرن الماضي. وتعتمد مقومات بقائها في المستقبل وأهميتها في العالم المعاصر على مدى إحرازها النجاح في عصرنة ذاتها.

ولكي تواكب الأمم المتحدة العصر الحاضر وتنكيف مع الحقائق الجديدة، يجب أن تخدم جميع أعضائها. فالوضع القائم في العالم اليوم يختلف إلى حد كبير عما كان عليه في الأربعينات من القرن الماضي. وما لم تتحل الأمم المتحدة عن عقليتها القديمة فستظل رهينة لعهد قد مضى.

والتفاعل معها. ونأمل في زيادة تطوير ذلك بوصفه آلية لا يمكن الاستغناء عنها في جهود المنظمة من أجل التأثير على مداورات المؤسسات الدولية الهامة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية.

وتقع على كاهل الأمم المتحدة مهمة هائلة في القرن الحادي والعشرين. فلنعمل معا استلهاما بروح حقيقية من التفاهم المتبادل والتعاون التام من أجل تحقيق أهدافنا.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى معالي السيد عمرو موسى، وزير خارجية مصر.

السيد موسى (مصر) (تكلم بالعربية): يشرفني أن أنقل إليكم تحية الرئيس حسني مبارك واعتذاره عن عدم المشاركة في أعمال القمة، وأن أفضي إليكم في الوقت نفسه بمشاعره وفكره كرئيس مصر.

نحن في لحظة يجتاز فيها العالم برزخا تاريخيا بين عهدين بنظرة عالمية شاملة، وبانطلاقة علمية واسعة، وبأسس لحياة مشتركة تقوم على الشفافية ووفرة المعلومات واحترام حقوق الفرد والجماعة، مما يجدد الأمل في مستقبل عامر بالأمال، قادر على تحقيق الأحلام التي طالما عبرت عنها البشرية في آدابها وأشعارها وتصوراتها.

إن آفاق المستقبل واسعة رحبة، ولكن التحديات أيضا ضخمة وخطيرة. وواجبنا في هذا المفصل التاريخي هو أن نرسي معا الأسس الفكرية للتعامل مع معطيات هذا القرن الجديد بأفاهه وآماله التي تجسدها ثورة المعلومات وقفزات العلم ومنجزات التكنولوجيا وأيضاً بمخاطره وتحدياته التي تجسدها الفجوات الخطيرة بين مستويات التقدم بل وغيبة ضروريات الحياة الحديثة وأساسياتها لدى قطاع ضخم من أعضاء المجتمع الدولي وأفراده.

ويتعين عليها أن تتصدى لظاهرة الصراعات المتزايدة داخل الدول والتي تدور حول التنافس فيما بين الأعراق، والتمييز، والتعصب أو التطرف الديني.

ولا يسع الأمم المتحدة إلا القيام بدور قيادي في عملية العولمة التي شملت معظم أنحاء العالم. والواضح، أن العولمة موجودة لتبقى. وسوف تترتب عليها آثار هائلة في الشؤون الإنسانية وفي عملية تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي، والتمتع بحقوق الإنسان.

والمؤسف بالنسبة لكثير من البلدان النامية، أن العولمة تسبب تحديات أكثر مما تهيئ فرصا. وزيادة العولمة تعني زيادة التعرض لعوامل غريبة وغير ممكن التنبؤ بها فتسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والفوضى المالية والاضطرابات الاجتماعية بسرعة خاطفة في بعض الأحيان. وبغية حماية الاقتصادات الناشئة من الآثار السلبية لتدفقات رأس المال المتسمة بطابع المضاربة، دأبت ماليزيا على المطالبة دوما بالقيام باستعراض عاجل للهيكال المالي الدولي الحالي وإصلاحه. ويتحتم إجراء هذه الإصلاحات إذا أردنا ضمان تحقيق اقتصاد عالمي يعمل بطريقة جيدة ويستفيد من كامل مزايا عملية العولمة.

وهناك أيضا حاجة إلى المزيد من التعاون الدولي للتصدي لمخاطر وتحديات البيئة الدولية الجديدة والدينامية، الأمر الذي يقتضي اتخاذ تدابير واتباع نهج تراعي بصورة خاصة احتياجات الدول الأعضاء.

وتعتقد ماليزيا أنه يتعين مراعاة آراء البلدان النامية وحققها في معاملة خاصة وتفضيلية في أي مفاوضات متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام ومشروع وبتناء نظرا لعضويتها العالمية وأهميتها المعنوية فيما يتعلق بالقضايا العالمية. ونشني على الأمين العام لبدء حوار مع مؤسسات بريتون وودز

البرلمان العالمي لإعداد عقد عالمي جديد يشارك في مناقشته ممثلو المجالس التشريعية والمجتمعات المدنية. وهنا فليس المقصود بالنظام العالمي الجديد ما يتعلق بعملية صنع القرار في أمور الأمن والسلم الدوليين فقط، أو ما يمس المال والاقتصاد والتجارة فحسب، وإنما أيضا شؤون المرأة والطفل والسكان والتنمية الاجتماعية والصحة ومحاربة الأمراض وأمور البيئة والعوارض الأخرى التي أشرنا إليها وتأكيد أهمية تضيق الفجوة الرقمية وحتى يتحقق استفادة الجميع من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ورابعا، تدعو مصر إلى تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفي مواجهة التهديدات في صورها الجديدة والمتجددة والتي بزغت في العقد الأخير، وأهمية إرساء نظام مستقر وفعال للأمن الجماعي، وما يرتبط به من قضايا نزع السلاح وفي مقدمتها نزع أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي بوجه خاص، والاضطلاع بدور أكثر فعالية في صنع وحفظ السلام.

يزيد على ما تقدم أهمية استكمال الحوار حول إعادة هيكلة مجلس الأمن للتوصل إلى صفقة عادلة متكافئة تتيح توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة على نحو يراعي الحقوق والمسؤوليات التمثيلية للأغلبية الساحقة التي تشكلها الدول النامية كأعضاء نشطين في المجتمع الدولي، مع إيلاء أهمية موازية لإصلاح أساليب عمله لزيادة الشفافية في أعماله والديمقراطية في قراراته، وإعادة النظر - بوجه خاص - في استخدام حق الفيتو. كما يتعين أن يقتصر ذلك بتأكيد دور الجمعية العامة في التعامل مع قضايا الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أخيرا وليس آخرا أود أن أحيي الأمين العام على تقريره القيم المقدم إلى هذه القمة الألفية وأنادي بمناقشة

وتود مصر أن تركز في الدقائق المتاحة على النقاط التالية التي تراها أساسية في الحوار العالمي لرسم إطار مستقبل العمل الدولي في العقود القادمة.

أولا، إن ما نتحدث عنه من آمال وطموحات، وما تحقق ويتحقق من إنجازات لا يجب أن يحجب حقيقة أن العالم في الجزء الأكبر منه لا يزال يعاني من الفقر والجهل والمرض ومشاكل الديون وأخطار الحروب ومساوئ الإرهاب وتحديات العوارض الأخرى من مخدرات وبيئة مهترئة وتفارقة عرقية وعدم تسامح ديني وتطرف فكري، بل وأمراض عصرية جديدة على رأسها الرغبة العارمة المتصاعدة في الهيمنة والسيطرة وممارسة غطرسة القوة والبعد عن الديمقراطية في الحياة الدولية مما يخلق توترا واسعا على مستوى العالم كله.

وثانيا، إن تقدم الفكر واتساع قاعدة المعلومات المتاحة وفتح قنوات انتقالها بحرية، أمور لا يجب أن تعني نشر ثقافة التحدي للحضارات الأخرى أو التحدث عن الصراع معها، وكأن الأمر بالنسبة لحضارة معينة هو أنها لا تطبق الحياة مع الحضارات الأخرى إلا خاضعة لها، بصرف النظر عما تمثله تلك الحضارات من تراث عريق وتقاليد راسخة، ولا تقبل ما تطرحه من رغبة في التفاعل والتناغم. أو أننا أمام خيار بين هيمنة لقيم حضارة بعينها مطلوب من الجميع أن يسلم بها، وبين صراع بقاء أو فناء لا يبقى ولا يذر!

إن هناك مكانا للتعايش والتناسق بين الحضارات علينا أن نؤكد حتى نقيم بناء الحياة الجديدة سويا.

وثالثا، لا ترى مصر مكنة بناء نظام دولي جديد ثابت الأركان إلا على أسس من الحوار بين الجميع ليتحملوا سويا مسؤولية إقامة هذا البناء. وفي ذلك تدعو مصر إلى نقاش عام وممتد في إطار الجمعية العامة التي تمثل

مؤتمر القمة وعنوانه "التركمان وتركمانستان والعالم: الألفية والقرن الحادي والعشرون، والارتباط بين الزمن والحضارة". وتبرز الوثيقة فلسفتنا واستراتيجيتنا من أجل تنمية تركمانستان محايدة ومستقلة، واشتراكها في نظام العلاقات العالمية ورؤيتها لدور الأمم المتحدة ومكانتها في القرن الحادي والعشرين. وأود أن أسترعي الانتباه إلى بعض العناصر الواردة في هذه الوثيقة.

والعولمة تشكل أحد الاتجاهات السائدة في العصر الحديث؛ ولكن، رغم طبيعتها المحايدة والتقدمية بصفة عامة، لا يمكننا أن نتجاهل خطر احتمال قيام اضطرابات اجتماعية ومحاولات للمواءمة بين النظم السياسية وحصر التنوع الذي تكون عبر التاريخ في وجهات النظر العالمية ونظم القيم الحضارية في فلسفة سياسية واحدة لا بديل لها. وفي الوقت ذاته، نتشاطر وجهة النظر التي تقول بأن منظومة الأمم المتحدة التي تواجه تحديات جديدة في القرن الحادي والعشرين، تحتاج إلى إصلاحات جذرية. إننا نؤيد إصلاح للأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز وتعميق الدور الذي تضطلع به المنظمة على الساحة العالمية. وإننا لا نعارض تفتيت الأمم المتحدة من خلال إنشاء هياكل فوق وطنية جديدة. ونحن نعارض أية محاولات تضطلع بها الدول فرادى أو جماعات لاغتصاب مهام الأمم المتحدة.

وينطبق ذلك بالكامل على مشكلة أفغانستان البالغة الخطورة. ولدينا إيمان قوي يدلل عليه بوضوح تاريخ الشعب الأفغاني، الذي يعاني منذ وقت طويل، بأن التدخل الخارجي في أفغانستان مآله الفشل. ولا يؤدي تقسيم الشعب الأفغاني إلى أشقياء وصالحين إلا إلى بدء حلقة جديدة من سفك الدماء. وينبغي أن تشق الأمم المتحدة في أن تركمانستان شريك موثوق به وعلى استعداد للإسهام بنشاط في التوصل إلى تسوية للمشكلة الأفغانية.

الأفكار الواردة فيه في الجامعات ومنتديات الفكر ومعاهد البحث، بالإضافة إلى ضرورة أن تقوم الجمعية العامة بمناقشة شاملة مستمرة له لنتمكن سويا من التصدي للمشكلات الكبرى التي طرحها وذلك في إطار خطة يجب أن تتبلور في هذه القاعة وتنتقل منها. كما أود أن أعرب عن الأهمية التي نوليها للتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي حول عمليات الأمم المتحدة للسلام، واستعدادنا لمناقشتها بجدية في الجمعية العامة.

كما تابعت مصر أعمال المنتدى الألفي للمنظمات غير الحكومية وترحب بالوثيقة الختامية التي حددت خطة عمل جريئة أبرزت ضرورة احترام السيادة الوطنية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعت إلى التخلص من السلاح النووي وإنهاء العقوبات الاقتصادية ومواجهة الآثار السلبية للعولمة.

تأتي مصر إلى هذا المنتدى رفيع المستوى حاملة هموم منطقتنا من العالم. وأعتنم هذه المناسبة لأعير عن التطلع لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، والسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وقيام دولة فلسطين، تنويعا لعملية سلام بدأتها مصر منذ أكثر من عشرين عاما وأن لها أن تصل إلى غايتها النهائية على نحو يفتح آفاق مستقبل أفضل في مستهل القرن الجديد والألفية الجديدة.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد باطير برديف، وزير خارجية تركمانستان.

السيد برديف (تركمانستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أتكلم من هذا المنبر في مؤتمر الألفية التاريخي للجمعية العامة. واسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم عبارات الترحيب من السيد سبارمورات نيازوف، رئيس تركمانستان. وعشية هذا المؤتمر وزعنا وثيقة تتضمن مقالا لرئيس تركمانستان يتعلق بافتتاح

الدولية للحقوق المدنية والسياسية، وهو ما أكد من جديد عزمنا على أن نطبق بالفعل كل المبادئ الإنسانية والديمقراطية وأن نحمي الحريات والحقوق الإنسانية. ونحن إذ نعمل ذلك إنما نؤمن، بوصفنا شعبا واقعيا وعمليا، بأن التنمية الاجتماعية عملية دائمة تتطلب التعاون وتبادل الآراء مع الأمم المتحدة وأولا وقبل كل شيء الدخول في حوار معها.

من الواضح أن العمليات التي يجري الاضطلاع بها في العالم اليوم مترابطة وتعتمد إحداها على الأخرى. والجدلية التي تستند إليها تقوم على النحو التالي: الإنسان - الدولة - المنطقة - القارة - العالم في مجموعه - الجنس البشري. ومن ثم، فإننا نؤمن بأنه من خلال فهم أية دولة أو أمة لمسؤوليتها بالكامل - سواء كانت كبيرة أو صغيرة - يمكنها اليوم أن تؤثر على المسار الكامل للتنمية العالمية وفقا لهذا الترتيب على وجه التحديد، ومما يتماشى مع ذلك أن ينبغي للتعاون الدولي والحوار فيما بين الحضارات أن يخلو من أية إملاءات أو شروط مسبقة سياسية، وتركمانستان تمسكت دائما وما زالت تتمسك بهذا النهج. وهو نهج يتماشى مع المعايير الأخلاقية للشعب التركماني وفلسفته السياسية.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه معالي السيد مارسيل ميتافارا وزير الشؤون الخارجية والفرانكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ميتافارا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم نيابة عن الوفد الذي أتأسه، بالتهنئة الحارة لكم، سيدي، على اتخاذكم مبادرة عقد هذه القمة التي تشكل بداية بالغة الأهمية لهذا القرن الجديد.

وفيما يتعلق بكفالة استتباب التنمية والتقدم الاقتصاديين، فإن للتعاون الإقليمي أهمية خاصة في عالم اليوم. وفي الوقت الحاضر تشهد منطقتنا إنشاء نظام ثابت للتفاعل النشط تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي توجد بينها وبين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا علاقات شراكة.

والجهود التي تبذلها تركمانستان لتصدير مواردها من الطاقة إلى الأسواق الدولية إنما تشكل إسهاما لا يقل أهمية بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. ونحن على قناعة بأن الحد الفاصل للأمن الأوروبي - الآسيوي إنما يقع بمحاذاة طرق أنابيب النفط التي ستقام في المستقبل. وبهذا المعنى، فإن إنشاء أنابيب النفط لا يعني إقامة مشاريع تجارية مربحة فحسب، بل أيضا تنفيذ مشاريع للتنمية الاجتماعية واسعة النطاق تتجاوز الحدود الوطنية.

وبالنسبة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في آسيا، من الأهمية البالغة أن نكفل أن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة الحالة فيما يتعلق بتقرير وضع قانوني جديد لبحر قزوين وينبغي أن يحدد هذا الوضع مع مراعاة مصالح كل الدول الساحلية. واليوم تواجه عملية تقرير وضع قانوني دولي جديد لبحر قزوين بعض الصعوبات التي من المحتمل أن تؤدي إلى التأثير على الاستقرار في المنطقة بشكل غير مستصوب. وفي ظل هذه الظروف تصبح المشاركة الفعالة للأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية.

وتركمانستان تدعو إلى الاحترام والتسامح واتخاذ مواقف إنسانية في مجال العلاقات الدولية وتطبق نفس هذه المبادئ على حياتها على الصعيد الوطني. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، اعتمد قانون ينص على إلغاء كامل وتام لعقوبة الإعدام في تركمانستان. وهو أول تشريع إنساني من هذا النوع يصدر في آسيا. وقد انضمت تركمانستان إلى البروتوكول الاختياري الثاني للاتفاقية

السيد نيبور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أنه لشرف وامتنياز لي أن أخطب القمة نيابة عن رئيس وزراء موريشيوس، الذي لم يتمكن من الحضور شخصيا إلى الجمعية العامة بسبب الانتخابات العامة في موريشيوس التي من المقرر إجراؤها في ١١ أيلول/سبتمبر.

ونيابة عن وفدي، أتقدم بتهنئتنا الحارة إلى الرئيسين المشاركين لانتخابهما رئيسين لمؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا، الذي يعقد في بداية القرن الجديد والألفية الجديدة تعبيرا عن أهمية الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل من أجل التوصل إلى غد أفضل للإنسانية جمعاء.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين سعادة السيد ثيو - بن غوريراب، وإلى الأمين العام كوفي عنان على قيادتهما، وبصيرتهما، وعملهما الذي لم يكمل على مدى أشهر كثيرة في التحضير لهذه المناسبة الاستثنائية.

ونحن ندرك جميعا أن النظام العالمي القائم اليوم يتعد بسرعة عن حقائق عصرنا، وأن هناك حاجة ملحة لأن يتضامن المجتمع الدولي ويواجه التحديات العديدة الماثلة أمامنا. وقد أبرزت هذه التحديات بصورة شاملة في الوثيقة الملهمة المعنونة "نحن الشعوب" التي أعدها ووزعها الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي نثني عليه ثناء كبيرا على العمل الممتاز والحافز للفكر الذي قام به.

ولا يزال يواجهنا اليوم كثير من القضايا القديمة، مثل الفقر والجوع والمرض والأمية، وهذا غيض من فيض، وهي قضايا ما زالت تصيب عددا كبيرا من السكان في أرجاء العالم. وعلى الرغم من تجنب الحروب الواسعة النطاق بموجب النظام العالمي القائم والمبني بقدر كبير على ميثاق الأمم المتحدة، فإن الصراعات المنخفضة المستوى

وكما قال الأمين العام، يتيح مؤتمر قمة الألفية فرصة لتقييم ومراجعة الدور الذي سيكون على الأمم المتحدة أن تضطلع به في القرن الحادي والعشرين. والواقع أن الأمم المتحدة تشكل البناء المثالي الذي ينبغي أن تتوحد عليه كل الجهود على ظهر الكوكب من أجل مواجهة التحديات الجديدة. ولهذا السبب، من الضرورة القصوى لنا جميعا أن تصلح الأمم المتحدة لكي تتكيف مع المطالب الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بتهنئة حارة إلى أمين عام المنظمة وأمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لما يبذلانه من جهد جاد للقيام بالإعدادات اللازمة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠١ في بروكسل. وإن جمهورية أفريقيا الوسطى، بدورها، تشارك بفعالية في الأعمال التحضيرية لعقد هذا الاجتماع الهام الذي تعلق عليه أقصى الأهمية. ويجدوننا الأمل ونحن على أعتاب الألفية، أن تتساوى النتائج التي سنحققها من حيث أهميتها مع شواغلنا التي ينبغي أن تتصل أساسا بمحاربة الفقر.

ولا يمكنني أن أختتم خطابي دون أن أتوجه بالشكر إلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لما اتخذاه من إجراءات لتعزيز السلم وتوطيد الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وليكن مؤتمر قمة الألفية بشير عصر جديد من التعاون الفعال لتحقيق التقدم والسلم لصالح المجتمع الدولي برمته.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه سعادة السيد عنوند برياي نيبور، رئيس وفد موريشيوس.

بعبارة لا لبس فيها أن النظام العالمي الحاضر، ولا سيما في الميادين الاقتصادية والتجارية والإنتاجية، غير مرض ويحتاج إلى إصلاح ليكون أكثر تكافؤاً وعدلاً لمنفعة البشرية جمعاء. وما يقوله الناس في الشوارع الآن، تقوله البلدان النامية منذ سنوات عديدة في مختلف المحافل الدولية بنجاح ضئيل.

ونحن ندرك أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن توفر جميع وسائل العلاج لأوجاع النظام العالمي الحاضر. وتقع القضايا الاقتصادية والتجارية ضمن اختصاص مؤسسات دولية أخرى ذات صلة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ويجب على هذه المنظمات أن تواجهها بجدية وشمولية.

ولكنه يمكن للأمم المتحدة بل ويجب عليها أن تفعل أكثر من ذلك في المستقبل ضمن ولاية ميثاقها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإنسانية بوتيرة أسرع. وفي هذا الصدد فإن ورقة الأمين العام كوفي عنان "نحن الشعوب" تشكل في رأينا مشروعاً هاماً للعمل المستقبلي للأمم المتحدة، بشرط إتاحة الموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك الغرض.

وقد كتب الآباء المؤسسون للأمم المتحدة ميثاقها في سياق نظام عالمي ناشئ وأقل تعقيد بكثير في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي السنوات الـ ٥٥ التي تلت ذلك، تحول العالم كثيراً بحيث أصبحنا نسميه اليوم قرية عالمية. وتدرك كافة الدول الأعضاء الـ ١٨٩ التي تمثل المجتمع العالمي أن الوقت قد حان لإصلاح ميثاق الأمم المتحدة كي يعكس بصورة أفضل حقائق دينامية عالم اليوم. وبصورة خاصة فإن إصلاح مجلس الأمن - أي جهاز صنع القرار في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن - حان وقته منذ أمد طويل، نظراً لأنه لا يمكن اعتباره، في شكله

لا تزال قائمة، وتؤثر في أرواح ملايين الناس، بمن فيهم النساء والأطفال في مختلف أجزاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. ولا يزال شبح المحرقة النووية يطارد البشرية في غياب تصميم القوى النووية على التوصل إلى اتفاق للقضاء التام على ترساناتها النووية ولو على مراحل.

ويجب أن نعترف بأن النظام العالمي الحاضر أثبت أنه غير ملائم على الإطلاق إزاء جهود المجتمع الدولي لمواجهة القضايا القديمة، ناهيك عن القضايا الجديدة، الناشئة من عولمة الاقتصاد العالمي، والنمو السريع لتكنولوجيا المعلومات، والتقسيم الرقمي الناتج عنها، وآثار التدهور البيئي لكوكبنا، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقضايا نوع الجنس وعدد من القضايا الأخرى.

ومن المؤسف للغاية أن الثغرة بين من يملكون ومن لا يملكون تتوسع بقدر هائل بدلاً من أن تضيق. ولا يستطيع عدد كبير من البلدان، التي تزرع تحت عبء الديون وبمساعداً إثنائية أجنبية دائمة التضاؤل أن تقدم حتى الضرورات الحياتية الأساسية لشعوبها، مثل التغذية الكافية، ومياه الشرب الآمنة، والرعاية الصحية، والمأوى السليم، وأن تؤمن للأطفال حقهم في التعليم الأساسي العالمي. وهذه من البلدان التي تسعى جاهدة لوضع وتعزيز القيم الديمقراطية، والحكم الرشيد والتمسك بمبادئ حقوق الإنسان.

وزيادة على ذلك، فإنها تجاهد في ظروف صعبة لإعادة تشكيل اقتصاداتها الفقيرة لمواجهة مطالب العولمة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة خاصة بمشاعر قلق لم يسبق لها مثيل في عملية العولمة بسبب نقص قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة بدون أية إعفاءات لها في البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية الناشئة.

ومن سيئات إلى واشنطن العاصمة، ومن دافوس إلى لندن، وفي أماكن كثيرة أخرى، ما فتئ الناس يتكلمون

البشر في مجتمع عالمي مسالم ومستقر ومفعم بالرخاء. ويجب أن ندعمها جميعا دعما كاملا وبدون تحفظ في تحقيق أهدافها النبيلة.

وتؤيد موريشيوس بالكامل إعلان قمة الألفية الذي يضع برنامجا أدنى ولكنه هام ينفذه المجتمع العالمي معا لضمان رفاه البشرية ككل فيما نمضى في القرن الحادي والعشرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

الحالي، هيئة ديمقراطية ممثلة للعضوية الجماعية للأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى أن نرتفع فوق المصالح الوطنية التي حالت حتى الآن دون تحقيق الإصلاحات الملحة، ودون اختتامنا بصورة إيجابية وعاجلة مداولاتنا التي طال أمدها حول هذا الموضوع.

والأمم المتحدة هي المنظمة الحكومية الدولية كاملة التمثيل الوحيدة التي لدينا، بولاية شاملة لمعالجة جميع القضايا العالمية تقريبا. وهي تمثل الأمان الجماعية لجميع